بين فلسطين وأوكرانيا

كيف الخلاص من ازدواجيّة الإعلام الغربي؟!

وثيقة العدد

الصحافة التونسيّة

مجلة فصليّة - العدد 2 - ماي/جوان/جويلية 2022 - الثمن : 10 د

ISSN : 2811-6372

2022 - 2002

قصّة ولادة أوّل تقرير مهني عن الحريّات الصحفيّة في تونس

هل باتت الصحفيّات التونسيّات في كمّاشة التمييز والتحرّش؟

شهادات تحفر في هواجس وممارسات مسكوت عنها

المنصف الشنّوفي الصرح المؤسّس...

بورتريه

لم ننساكما

سفيان الشورابي ونذير القطاري

نريد الحقيقة...

مضت في شهر سبتمبر 2021 سبع سنوات على الاختفاء القسري للصحفيّين سفيان الشورابي ونذير القطاري في ليبيا. غادر الزميلان الصحفيّان تونس في اتّجاه ليبيا بتاريخ 2 سبتمبر 2014 من أجل إنجاز تحقيق تلفزيوني لفائدة قناة خاصّة تُسمّى "First TV". ومنذ يوم 8 سبتمبر 2014، تاريخ آخر اتّصال لهما بتونس، انقطت أخبارهما تمامًا.

تعدّدت جهود معرفة مصيرهما من بعض الجهات، ولاسيما والدة المصوّر الصحفي نذير القطاري التي اختزلت حياتها في البحث بكلّ السبل الممكنة عن فلذة كبدها وزميله سفيان. وفي الأثناء تقاطرت المعلومات من هنا وهناك، غير أنّها اتّسمت بالتضارب والغموض وبالتوظيف السياسي أيضا. فتارة يُعلن عن ضلوع تنظيم "داعش" الإرهابي في تصفيتهما ودفنهما بغابة درنة، وطورًا يؤكّد أحد المصادر وجودهما على قيد الحياة ومشاهدتهما بسجن تحت سيطرة المشير خليفة حفتر، باعتبار أنّ ميليشات تابعة له ضالعة في إيقافهما في بداية رحلة العذاب. وفي النهاية لم يجر التأكّد، حتّى اليوم، من أيّة معلومات بشأنهما. وهو ما يبقي الأمل قائمًا في عودتهما سالمين إلى وطنهما وعائلتيهما الملتاعتين بغيابهما...

الصحافة التونسية
تصدر عن «منشورات نادي الصحافة» المنظمة التونسية لحماية الإعلاميين

المؤسّس: زياد الهاني
رئيس التحرير: معز زيّود
مدير منشورات نادي الصحافة: محسن عبد الرحمان
الإشراف العام: سالم بوليفة
التنسيق الجهوي: عبد السلام عبد العزيز
الإخراج والإنجاز الفني: فيصل بنعمران
الإشراف الإداري والمالي: بلال صوة
المشرف على الطباعة: جلال العبيدي
المطبعة: مطبعة تونس قرطاج

العنوان : 20 نهج فلسطين - 1002 تونس - الهاتف : 71830811 - البريد الإلكتروني : thetunisianpress.topj@gmail.com

افتتاحية

من المسؤول عن أزمة القطاع الصحفي؟!

بقلم : معزّ زيّود

يكاد لا يوجد قطاع لم تشمله الأزمة العميقة التي تتخبّط فيها البلاد، دون آفاق واضحة للإصلاح والإنقاذ. أوضاع القطاع الإعلامي بلغت بدورها درجةً من التردّي ندر أن شهدت مثلها سابقا. فعلى الرغم من مكسب الحريّة الذي حقّقته الصحافة التونسيّة بعد إسقاط نظام بن علي، فإنّ الحكومات المتعاقبة طيلة العشريّة الماضيّة إلى غاية الزمن الراهن لم تكتف برفض إصلاح القطاع بل جعلت من تهميشه نهجًا ثابتًا في سياساتها...

لا خلاف طبعا في أنّ مكوّنات القطاع الإعلامي، من صحفيّين ومؤسّسات إعلاميّة وهياكل مهنيّة وتعديليّة، تتحمّل نصيبًا مّا من مسؤوليّة تردّي أوضاع القطاع. ومع ذلك فإنّ عوامل عديدة تُبيّن أنّ السلطة الحاكمة، بمكوّنَيْها التنفيذي الحكومي المتعاقب والتشريعي البرلماني سابقا، تتحمّل المسؤوليّة الأكبر في الأزمة البنيويّة التي يكابدها الصحفيّون ومؤسّساتهم، ممّا أثّر سلبًا على تأمين الحقّ الدستوري للمواطن في إعلام تعدّدي ونزيه ومتوازن.

لا يخفى إذن أنّ الإعلام التونسي يعاني مشاكل متشعّبة وعديدة ترتبط معظمها بغياب الحدّ الأدنى من الإرادة السياسيّة لإصلاح القطاع. وهو ما يعكس نظرة انتهازيّة مفرطة تستبطنها السلطة في تعاملها مع المؤسّسات الإعلاميّة، العموميّة منها والخاصّة، إذ تُصنّفها مجرّد أدوات للدعاية السياسيّة سواء لخدمة مصالحها أو للتسويق لخصومها. وهي لا تُدرك بذلك أنّه لا مجال لإقامة ديمقراطيّة حقيقيّة دون تطوّر إعلامي عماده الحريّة والاستدامة.

وإذ يُشكّل غياب سياسة عموميّة للإعلام أحد أهمّ تجليّات هذه الأزمة، فإنّ القطاع الصحفي يشكو العديد من المشاكل المتراكمة الأخرى، على غرار تعويم قضيّة التمويل العمومي للإعلام والحؤول دون تنظيم قطاع الإعلانات والإشهار وقياس الجمهور وسبر الآراء وتهميش المؤسّسات الإعلاميّة المصادرة وحرمان هياكل التعديل والتعديل الذاتي من آليات تنفيذ قراراتها، فضلا عن تعميق هشاشة الأوضاع الاجتماعيّة للصحفيّين وتغييب الحوكمة الرشيدة للمرفق العمومي للإعلامي وغير ذلك كثير...

ينبغي أن نعترف طبعًا بأنّ المشهد الإعلامي التونسي قد عانى من هيمنة بعض لوبيّات المال والسياسة التي لا تتردّد في استخدام كلّ الوسائل لحماية مصالح ذاتيّة وسياسيّة واقتصاديّة معيّنة، بما في ذلك توظيف عدد من الإعلاميّين لخدمة أجنداتها. معلوم كذلك أنّ بعض القنوات التلفزيّة والإذاعيّة تخصّصت في ترويج التفاهة والشعوذة، جريًا وراء رفع نسب المشاهدة والاستماع ودون اكتراث بمخاطر ما تبثّه من مضامين رديئة على تسطيح الذوق العام وضرب الديمقراطيّة الناشئة.

مع ذلك من الضروري تحديد المسؤوليّات بوضوح، فمختلف الحكومات المتعاقبة بعد الثورة وامتداداتها البرلمانيّة أبت إلّا أن تُعطّل تمرير مقترحات مشاريع قوانين لإصلاح القطاع، ولاسيما ما يتعلّق بتعويض المرسومين 115 و116 لسنة 2011. وفي نطاق استخدام سياسة "العصا والزجرة" سعيًا إلى تطويع وسائل الإعلام وانتهاك استقلاليّة الصحفيّين، لم تنفكّ السلطة انتهاك حريّة العمل الصحفي واعتقال العديد من المهنيّين ومحاكمتهم. ويكفي الاطّلاع على التقارير الدوريّة لمرصد النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين لمعاينة كمّ الاعتداءات الجسديّة والمعنويّة على الصحفيّات والصحفيّين. وفي المقابل، فإنّ الحكومات المتعاقبة اشتركت في عدم الإيفاء بما قدّمته من وعود بشأن تفعيل عدد من الاتّفاقيّات والإجراءات التي طالما طالبت بها الهياكل المهنيّة، مثل تنظيم الإشهار العمومي ودعم الصحافة الورقيّة أسوةً بما هو قائم في مختلف الدول الديمقراطيّة من ممارسات جيّدة متعارف عليها، إلى درجة امتناع الحكومة السابقة والحاليّة عن نشر الاتفاقيّة الإطاريّة المشتركة للصحفيّين في الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة، رغم صدور أحكام قضائيّة باتّة في هذا الخصوص.

وفي المحصّلة، بات تنصّل السلطة من تطبيق تعهّداتها سلوكا منهجيّا إزاء الصحفيّين وقطاعهم المنهك. ومثال ذلك أنّ حكومة ما بعد 25 جويلية 2022 واصلت التمشّي نفسه فعمّقت الأزمة السائدة، بدليل الامتناع عن الاجتماع مع ممثلي القطاع لأشهر طويلة، فضلا عن شلّ الإعلام العمومي وضرب قدرته التنافسيّة عبر إقالة عدد من مسؤوليه وعدم تعويضهم لأشهر عديدة. وهو ما أدّى إلى تنظيم العديد من التحرّكات الاحتجاجيّة، بما في ذلك الإضراب العام...

ورغم كلّ هذه الممارسات السلطويّة المؤذية، فإنّه من الضرورة بمكان أن تفقه كلّ رؤوس السلطة وكذلك المعارضة الحاليّة والسابقة أنّه لا مجال للعودة مجدّدا إلى مربّع التعتيم والتطويع وكتم الأفواه والأنفاس ومحاصرة حريّة الصحافة، كما كان عليه الأمر قبل عام 2011...

> **يعاني الإعلام التونسي مشاكل متشعّبة ترتبط معظمها بغياب الحدّ الأدنى من الإرادة السياسيّة لإصلاح القطاع. وهو ما يعكس نظرة انتهازيّة مفرطة تستبطنها السلطة في تعاملها مع المؤسّسات الإعلاميّة، إذ تُصنّفها مجرّد أدوات للدعاية السياسيّة...**

محتوى العدد

❐ **الافتتاحية**
من المسؤول عن أزمة القطاع الصحفي؟!
معز زيود 3

❐ **أخبار المهنة** 5

❐ **قضايا**
هل باتت الصحفيّات التونسيّات في كمّاشة التمييز والتحرّش؟
سيماء المزوغي 6

● **الحنين إلى زمن الحبر**
فاطمة الزهراء الوسلاتي 9

❐ **قضايا**
من عام 1884 إلى عام 2022
جريمة «الإساءة» إلى رئيس الدولة في القانون التونسي
زياد الهاني 10

● **من الشباب إلى الشباب...**
افتتاحية العدد الأوّل من جريدة «الشباب»
أكتوبر 1936 لبريم التونسي 14

❐ **الحدث**
قصّة ولادة أوّل تقرير مهني عن الحريّات الصحفيّة في تونس
جمال العرفاوي 15

❐ **بورتريه**
المنصف الشنّوفي الصرح المؤسّس...
وحيدة المي 20

❐ **نبض الأثير**
الإذاعة في مرمى الزمن الرقمي
محمد معمّري 24
إذاعة الكاف في الذكرى الثلاثين لإطلاقها
أولويّة صحافة القرب وإيمان بالمستقبل...
معز زيّود 26
إذاعة الكاف تواصل مسيرة جيل التأسيس
نبيل العرفاوي..... 27
الوحدة التلفزيّة بالكاف: صمود رغم تواضع الإمكانيّات
حسن الكريمي 28
عادل يوسف.. كروان الإذاعة وصوت الحنين والذاكرة
..... 29

❐ **بورتريه**
جليلة حفصيّة
ذاكرة التأسيس وهواجس الصحافة والثقافة
فاطمة السويح 30

❐ **هديّة العدد**
التقرير الأوّل للحريّات الصحفيّة (2002) والتقرير الأحدث (2022)
..... 35

❐ **رياضة**
«أعطيني راس»... محمّد بوغنيم وذاكرة معلّق رياضي يأبى النسيان
توفيق العبيدي 71

❐ **رحلة حياة**
المنشط رابح الفجاري : فارس من الزمن الجميل بإذاعة المنستير
عبد السلام عبد العزيز 74

❐ **تخليدا للذكرى**
شيرين أبو عاقلة، شهيدة الإرهاب الصهيوني 76
إسماعيل دبارة، رحيل صحفي جريء 76

❐ **الصحافة في العالم**
مجلّة «العربي» أيقونة الثقافة العربيّة 77

بين فلسطين وأوكرانيا
كيف الخلاص من ازدواجيّة معايير الإعلام الغربي؟!
غسّان نمر 78
«لو فيغارو» نموذج لخطّ تحرير «متطرّف» في الإعلام الفرنسي !
معزّ زيّود 80
دور الإعلام الأوروبي في أمننة الهجرة 82

❐ **Portrait**
BBY, Souvenirs d'un grand patron de presse
Afif Ben Yedder 3

❐ **Focus**
Liberté de presse : **Le secteur tient-t-il debout ?**
Ghazi Arfaoui 6

❐ **Opinion**
Impérialisme et guerre de l'information :
Les défis de l'économie politique, de la communication et de la culture
Kamel Grar 8

❐ **Opinion**
Médias tunisiens, se réformer ou périr !
Moncef Gouja 12

❐ **Mémoire**
46TH WORLD NEWSPAPER CONGRESS
BERLIN, 23-26 MAY 1993
PRESENTATION DE LA PLUME D'OR Ismaïl Boulahia
..... 17

❐ **Mémoire**
Article censuré en 2010
La Journée mondiale de la liberté de la presse 2010
Sous le signe du libre accès à l'information
Abdelkrim Hizaoui 20

أخبار المهنة

نقابة الصحفيّين ترفض مشروع دستور سعيّد

أصدرت النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين، بتاريخ 5 جويلية 2022، بيانًا أعلنت فيه بوضوح عن رفضها مشروع الدستور المعروض على الاستفتاء، منبّهة لـ«خطورته» و«لعدم استجابته لمبادئ حرية الصحافة والتعبير والحقوق والحريات واستقلالية القضاء والفصل بين السلطات والتوازن فيما بينها، ولتنكّره لنضالات أجيال من المناضلات والمناضلين من أجل دولة مدنيّة ديمقراطيّة اجتماعيّة تحترم كرامة الإنسان وتدعم تطلّعات المواطنات والمواطنين في العدالة والمساواة والبيئة والتنمية والقضاء على كافة أشكال التمييز ومناهضة الإفلات من العقاب»...

وجاء في البيان أيضا أنّ النقابة تنطلق من التزامها «بالدفاع عن الحقوق والحريّات ومقوّمات الدولة المدنيّة الضامنة لاستقلال القضاء والفصل بين السلطات واحترام الحقوق والحريّات الأساسيّة وإيمانها بشعارات ثورة الحريّة والكرامة»، مشيرة إلى أنّ بعض بنود مشروع الدستور المذكور جعلته «يمثّل تراجعا خطيرا عن المكاسب التي حققتها الثورة التونسية»...

نقابة الصحفيّين تفوز بمقعد في قيادة الـ"فيج"

كانت للنقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين مشاركة حافلة في المؤتمر الـ31 للاتحاد الدولي للصحفيّين المنعقد في العاصمة العمانيّة مسقط من 31 ماي إلى 3 جوان 2022، من ضمن ممثلي نحو 100 نقابة ومنظمة مهنيّة. فقد تُوّجت هذه المشاركة بانتخاب نقيب الصحفيين التونسيين محمد ياسين الجلاصي عضوا باللجنة التنفيذيّة للاتحاد الدولي. وهو ما يعكس المكانة المميّزة للنقابة التونسيّة في الحركة الصحفيّة الدوليّة ودورها في الدفاع عن حقوق الصحفيّين التونسيّين وحريّة التعبير والإعلام في تونس، فضلا عن تجسيدها للتضامن الصحفي الدولي في ظلّ تصاعد استهداف الصحفيّين بمعظم بلاد العالم.

وكان هذا المؤتمر الدولي الذي شهد مشاركة حوالي 250 صحفيّ وصحفيّة قد طرح محور اهتمام أساسيّا يحمل عنوان "التجسس على الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين والعاملين الاعلاميين"...

يُذكر أنّ النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين مثّلها في هذا المؤتمر الدولي كلّ من أميرة محمد وفوزية الغيلوفي وريم سوودي، فضلا عن النقيب محمد ياسين الجلاصي.

وقفة احتجاجيّة في ساحة الحكومة بالقصبة

نظمت النقابة الوطنية للصحفيّين التونسيّين والجامعة العامة للإعلام، يوم 20 ماي 2022، وقفة احتجاجيّة بساحة الحكومة بالقصبة لمساندة صحفيّي وصحفيّات مؤسّستي "كاكتوس برود" و"إذاعة الزيتونة للقرآن الكريم"...

وتحت شعار "#لا لتجويع الصحفيّين" و"#حقّ الصحفي موش مزيّة"، انتظم هذا التحرّك نظرا إلى تواصل إصرار السلطة على تهميش قطاع الإعلام عبر سياسة التسويف والمماطلة في حلّ ملفات مؤسّستي "كاكتوس برود" و"إذاعة الزيتونة للقرآن الكريم" وحرمان العاملات والعاملين في المؤسّستين من الأجور والتغطية الاجتماعيّة لأكثر من 6 أشهر...

ميثاق أخلاقيّ وتحريريّ لتغطية مسار الاستفتاء

أصدرت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، أواخر شهر جوان 2022، ميثاقا أخلاقيّا وتحريريّا لتغطية مسار الاستفتاء، كانت قد قامت بإعداده بالتعاون مع مجلس الصحافة. ويهدف هذا الميثاق إلى تفعيل أدوار الصحافة وواجباتها إزاء المجتمع والرأي العام وتأمين الحقّ في الإخبار عن الحياة السياسيّة، بما يفتح للتونسيّين والتونسيّات آفاقًا تساعدهم على التعامل مع مسار الاستفتاء عن معرفة وإدراك بمختلف رهاناته.

هل باتت الصحفيّات التونسيّات في كمّاشة التمييز والتحرّش؟

شهادات تحفر في هواجس وممارسات مسكوت عنها

بقلم: سيماء المزوغي

لا يمكن الحديث عن تحقيق تنمية مستدامة من دون نساء، بل ولا مجال لإحلال السلم والأمن المجتمعي في ظلّ تدهور متواصل ومتطّرد لمكانة النساء وانتهاك حقوقهنّ وحرمانهنّ من المشاركة في صنع القرار وتصاعد ممارسات العنف والتمييز ضدّهن. ورغم تألّقهنّ المهني وأغلبيتهنّ العدديّة، فإنّ الصحفيّات التونسيّات يُكابدن بدورهنّ أشكالا شتّى من التمييز والتهميش ومحاولات الهيمنة. هذا رصد لشهادات عن واقع مأزوم تُدوّنها صحفيّات خبرن القلم والمصدح...

المساواة على قاعدة النوع الاجتماعي ليست بذخا، وإنّما ضرورة مجتمعيّة لا تزال بعيدة عن الواقع. ولئن كان هذا الأفق المنشود غير هيّن أو سهل التحقيق فإنّه يقتضي العمل على إعادة بناء أنظمة مجتمعيّة وتشريعيّة مختلّة، قصد تعزيز المساواة جندريّا والتصدّي لمحاولات كبت الحقوق والحريّات وتكريس نماذج ماضويّة لا تنظر إلى المرأة بوصفها ذاتا فاعلة بقدر ما تعدّها موضوعا وأداة. فعندما نتفحّص القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلّق بالقضاء على العنف ضدّ المرأة (مؤرخ في 11 أوت 2017)، نرصد بيُسر مدى الهوّة الشاسعة بين منطوق القانون وما هو منتشر من أشكال قهريّة للتمييز والعنف المسلّطيْن على النساء. وهو ما يؤدّي إلى تطبيع المجتمع مع عقليّة تتبنّى الممارسات العنيفة ضدّ النساء، في ظلّ عدم االتزام مؤسّسات الدولة بالتعاطي الجدّي والحازم مع تلك الظاهرة.

هكذا يبدو أنّ النساء التونسيّات يتعرّض للتمييز بمختلف أشكاله وألوانه وتتعدّد أدواته ووسائله، حيث تنسحب مظاهر التمييز ضدّ النساء وتبعاته، على مهنة الصحافة أيضا، إذ تتعرّض الصحفيّات بشكل مضاعف لوقائع التحرّش والتهديد والابتزاز والعنف والمضايقات الأمنيّة، وغيرها من المخاطر ذات الصلة بعملهنّ...

من المعلوم أنّ العمل الصحفي يتّسم بخصوصيّة أفقيّة تجعله يتطرّق لمختلف القضايا ويُقارب شتّى المجالات ويطرح في أحيان كثيرة مواضيع شائكة ويكشف ممارسات أو تجاوزات قد يُراد إخفاؤها. وهو يجعل منه مهنة خطرة كثيرا ما تدفع الصحفيّات إلى خوض وقائع وملابسات تحفّ بها المخاطر بقدر أكبر من زملائهنّ الصحفيّين. فلا خلاف عموما حول الارتباط الشديد لأشكال العنف الموجّهة إلى عموم النساء بنوعهنّ جرّاء انتشار عقليّة مجتمعيّة تستضعفهنّ. ولا يخفى أنّ الصحفيّات التونسيّات لا يتعرّضن للتمييز والممارسات السلطويّة والعقليّة الأبويّة خلال العمل الميداني فقط وإنّما كذلك في قاعات التحرير وداخل المؤسّسات الصحفيّة في القطاعين العمومي والخاصّ على حدّ السواء... فهل أصبحن سجينات في كمّاشة جهنّميّة عناونها التميز والتحرّش؟

نجوى همّامي
صحفية استقصائيّة ومديرة إذاعة «السيّدة»

التمييز ضدّ الصحفيّات يطال حتّى نوعيّة الخطاب الإعلامي

تتعرّض الصحفيات في تونس إلى أشكال عدّة من التمييز، أهمّها إقصاؤها من البرامج السياسيّة وذلك عبر جعلها خلف الكاميرا تنجز كلّ الموادّ الصحفيّة المعدّة للبثّ وتختار الضيوف، ولكنّها تُستبعدُ من الواجهة إلّا في بعض الاستثناءات المرتبطة غالبًا بأحداث مناسباتيّ كإجراء حوارات مع كبار المسؤولين خلال الاستحقاقات الانتخابيّة... تتعرّض الصحفيّات أيضا إلى تمييز على أساس الجنس في القطاع الصحفي نفسه، مثلما يحدث خلال انتخابات هياكلهنّ النقابيّة. فالمرأة الصحفيّة وإنْ حصلت على أعلى الأصوات، فإنّ الواقع لا يُنصفها إذا ما اتّفقت الأغلبيّة على تزكية صحفي جاء مثلا في آخر الترتيب.

التمييز ضدّ الصحفيّات القائم على النوع الاجتماعي يمكن معاينته أيضا حتّى على مستوى نوعيّة الخطاب الإعلامي نفسه، فنادرا ما يتمّ جندرة خطاب المؤسّسات الإعلاميّة.

هناك نوع آخر من التمييز وهو ما يحدث خلال العمل الميداني، وخاصّة ما يرتكبه أنصار الأحزاب السياسيّة أو مساندو السلطة من اعتداءات جسيمة على الصحفيّات من تحرّش بهنّ أو اعتداء لفظيّ أو جسديّ عليهنّ لأنهنّ نساء قبل كلّ شيء. وتعاني الصحفيّة كذلك من وطأة المخيال الذكوري الذي يُمارس التمييز ضدّ المرأة الصحفيّة، فيرسم لها صورة «فتاة ليل»، مع احترامي لتلك المهنة، لأنّها تعمل لساعات متأخّرة ليلا، وكذلك بوصفها امرأة سليطة اللسان لا تصلح مثلا للزواج ولتكوين أسرة لأنّها تطالب بحقوقها وتجرؤ على قول كلمة لا...

منية العرفاوي
كاتبة صحفية ورئيسة تحرير سابقة بجريدة الصباح

على الصحفيّات أن ينتفضن ضدّ الهيمنة الذكوريّة على النقاش العام

أشكال التمييز ضد المرأة في القطاع الإعلامي تختلف وتتنوّع، طبعا إلى جانب ما نلاحظه أنّ النساء لا تصل بسهولة في مواقع القرار في القطاع الإعلامي، وأن هنالك تمييزا سلبيّا ضدّ النساء في هذا المجال رغم أنّ الكفاءة لا تعوزهنّ. فعلى سبيل المثال إذا تساوت سنوات الأقدميّة بين إمرأة ورجل، فإن الاختيار يذهب أكثر إلى الرجل. يُضاف إلى ذلك أنّ التشريعات المتخلّفة في علاقة بالنساء تنسحب عموما على الصحفيّات، كما هو الأمر بالنسبة إلى إجازات الأمومة مثلا.

نحن نعمل في قطاع مؤنّث حيث تشتغل النساء أكثر بكثير من الرجال في توزيع المهام، ومع ذلك لا يحظين بحقوق متساوية. هنالك أيضا تمييز حتى على مستوى توزيع المادّة الصحفيّة على الجنسين. نتحدّث هنا أساسا عن البرامج السياسيّة، فغالبا ما تُقصى النساء من هذه النوعيّة من البرامج هذا ما نلاحظه بشكل جليّ رغم تأثير النساء في علاقة بالمجتمع المدني والتحرّكات في الشارع وفي علاقة أيضا بنضالاتهن من أجل تغيير القوانين الجائرة أو من أجل التصدّي للممارسات السياسيّة المنحرفة.

أذكر جيدا دور النساء البارز والمهمّ في أزمة 2013، تلك المسيرة التي قادتها النساء من أجل جمهوريّة جديدة، ومن أجل دستور يكفل الحقوق والحريّات، ومن أجل دستور تقدّمي حداثي. مسيرة 13 أوت 2013 ستبقى علامة مضيئة للنساء التونسيّات في مسار نضالهنّ من أجل الحريّة والمساواة والعدالة. لدينا طبعا مناضلات وسياسيّات نسويات أثّرن في المشهد التونسي، ورغم ذلك نلاحظ أنّ البرامج السياسية تُقصي المرأة من الحوار والنقاش العام بشكل كامل، بما في ذلك البرامج التي تُديرها سيّدات.

وبالنسبة لتجربة «كشف سياسي» هي في الحقيقة انتفاضة ضدّ هيمنة الرجال على النقاش العام والسجال السياسي سواء كفاعلين في الأحزاب أو على مستوى البرامج الإعلاميّة التي يحتكرها الرجال تقريبا. وحتى في وجود مقدّمات برامج فإنهنّ يفضّلن استضافة الرجال رغم أنّ النساء قادرات على التميّز في النقاش والمحاورة ولديهن آراء يعتدّ بها ومهمّة جدا في تحليل الخطابات السياسية. ومن ثمّة كانت تجربة كشف سياسي، وشكّلت محاولة لدعم تموقع المرأة في المشهد السياسي العام، على مستوى إثراء النقاش السياسي. فالمرأة شريك أساسي في هذا المشهد وتهتم أشد الإهتمام بالمستقبل السياسي لبلادها.

زينب مالكي
مقدمة برامج في راديو IFM

موهبتهنّ اخترقت غربال التمييز

إلى غاية اليوم، ونحن في سنة 2022، مازالت النساء يعانين من أشكال مختلفة من التمييز، طبعا ليس في مجال الصحافة والإعلام فقط بل في كافّة المجالات وفي كلّ المهن. نتحدّث عن التمييز في الراتب وفي المعاملة ونوعيّة المهام التي تُسند إلى النساء... ورغم كل تلك الممارسات لم تُغطّ شمس موهبة السيدات بغربال التمييز، ولا أحد يستطيع أن ينفي قدراتهنّ على التفوّق وجدارتهنّ باعتلاء أكبر المناصب التي يُحرمن منها.

لا يستحق الأمر كثيرا من الوقت والتبصّر حتى ندرك الحجم الهائل للتمييز ضدّ النساء في القطاع الإعلامي. فمثلا أغلب برامج «البرايم تايم»، إن لم نقل كلّها، من نصيب الرجال، وبمجرّد بعمليّة احتساب بسيطة نلاحظ جيّدا تلك الفوارق. هناك أمر آخر اعتبره خطيرا جدا، وهو الوصم الذي تُكابده النساء عبر محاصرتهنّ في نوع محدّد من البرامج أو نوع معيّن من الخطاب. وهو ما يُحيل إلى الصور النمطيّة السائدة عن النساء. وهنا أتساءل: ما هي الصورة التي نريد أن نسوّقها عن النساء في مجتمعنا؟ اليوم نرى العديد من البرامج التي يكون فيها صوت السيّدات ذا نمط واحد وطريقة واحدة في الخطاب. لا يخفى كذلك أنّ التمييز يشمل أيضا الأجور والرواتب في العديد من المؤسّسات. ومع الأسف التمييز واقع تعيشه السيدات بطريقة ملفتة للنظر، في كلّ الميادين لا الصحافة فحسب. الطريق مازالت طويلة نحو مسيرة المساواة، ومن المهمّ أن نتحدّث عن هذه الحقوق الإنسانيّة، وعن التكافؤ في الفرص بين الجنسين، لا من منظور نسوي بل من منظور إنساني. نتحدّث عن المساواة الحقيقية، التامّة والفعليّة في الحظوظ والحقوق والواجبات...

وهنا أريد أن ألتفت الانتباه إلى أمر أراه مهمّا، فعندما نريد تقييم عمل ما لا بدّ أن نقيّمه على أساس جودة العمل، لا على أساس الجندر. وعندها نستطيع أن نجيب بكفاءة عن سؤال: من يستحقّ ماذا؟ عندها سنرى مشهدا إعلاميّا مميّزا ونافعا للجميع...

التمييز ضدّ النساء واقع يسود القوانين والثقافة والممارسات اليوميّة

جيهان السليني
صحفية بإذاعة «موزاييك»

يتم التعامل مع الصحفيّات النساء بشكل يختلف عن طريقة التعامل مع الصحفيّين، وكأنّهنّ غير قادرات على كتابة تقارير جديّة أو كشف حقائق أو حتّى تغطية الأخبار أو إعداد تحاليل عقلانية. نرى اليوم صحفيّات استقصائيات ومراسلات ميدانيات ومراسلات حرب حقّقن تفوّقا في نقل الحقيقة بمختلف الظروف. وفي الأثناء يعتلي الصحفيّون الذكور دفّة القيادة في برامج البرايم تايم وتُسند إليهم المناصب الصحفية والتحريريّة. أمّا إذا نظرنا إلى المشهد الإعلامي بكلّ اختصاصاته فإنّنا سنجد بلا شك أنّ النساء قد أثبتن جدارتهنّ.

ورغم ذلك يسود تمييز واسع ضدّ النساء، سواء على مستوى القوانين أو الثقافة أو الممارسات اليوميّة، أستند هنا مثلا إلى التقرير الأخير لمنظمة «مراسلون بلا حدود» الصادر بمناسبة اليوم العالمي لحريّة الصحافة الذي يحمل عنوان: «الصحافة في مواجهة التحيّز على أساس الجنس»، فقد أكّد هذا التقرير أنّ «المخاطر تتضاعف عندما نتحدّث عن الصحفيّات، دون أن نتحدّث عن الصعوبات التي ينطوي عليها العمل الصحفي بحدّ ذاته، فمن بين البلدان الـ112 حيث أجريت فيها مقابلات مع الصحفيّين... أكد المستجوَبون أنّ 40 دولة تشكّل خطورة أو خطورة بالغة على الفاعلات الإعلاميّات، ولا يقتصر الخطر على العمل الميداني المتعارف عليه تقليديّا أو على الميدان الافتراضي، سواء في الإنترنت أو على منصّات التواصل الاجتماعي، بل يمتد أيضا إلى مقرّ العمل في مكاتب الصحيفة أو الإذاعة أو التلفزيون، حيث من المفترض أن ينعمن بالأمن والأمان»...

وبالإضافة إلى التوتّر والقلق والمخاوف، يدفع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي الصحفيّات إلى إغلاق حساباتهنّ على منصّات التواصل الاجتماعي، إما مؤقّتا أو بشكل دائم. وهو ما أشار إليه 43 ٪ من المشاركين في استبيان «مراسلون بلا حدود». ومن بين النتائج الأخرى المترتّبة على هذا الوضع غير السوي نجد الرقابة الذاتيّة بنسبة 48 ٪ وتغيير التخصّص بنسبة 21 ٪ أو حتّى الاستقالة بنسبة 21 ٪ في بعض الحالات...

وكأنّ القانون التونسي يعاقب الصحفيّات حين يصبحن أمّهات

ريم سوودي صحفية بجريدة «الصباح» وعضوة بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

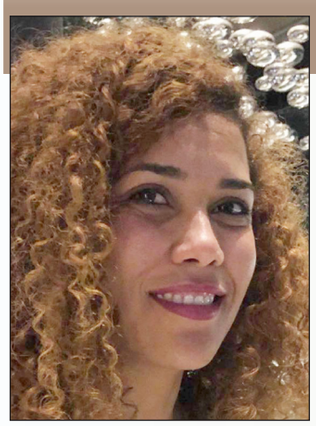

تتعرّض الصحفيّات التونسيّات اليوم إلى العديد من مظاهر التمييز على أساس النوع الاجتماعي. وهو ما عاينّاه خلال العمل الميداني في أكثر من مسيرة وتحرّك وتظاهرة، حيث عانت العديد من الصحفيّات من التحرّش والعنف بشتّى أشكاله... والأكثر من ذلك أنّهنّ يتعرّضن إلى التمييز حتّى في قلب المؤسّسات الإعلاميّة بالذات أين يُبجّل الرجال على النساء. كما يستفيدون من المهام الصحفيّة التي تدفعهم في مسارهم المهني، وهو ما تُحرمُ منه الصحفيّات النساء اللواتي كثيرا ما يحرمن أيضا من الترقيّات والتدرج في السلّم المهني، وذلك في حالة الحمل والولادة وخروج الصحفيّة لمدّة شهرين فقط، مع أنّه حقّها الطبيعي والقانوني، وكأنّ القانون التونسي يعاقب الصحفيّات لأنهنّ أصبحن أمّهات!.

التحرّش الجنسي ضدّ الصحفيّات من القضايا المسكوت عنها

ريم خليفة
صحفيّة

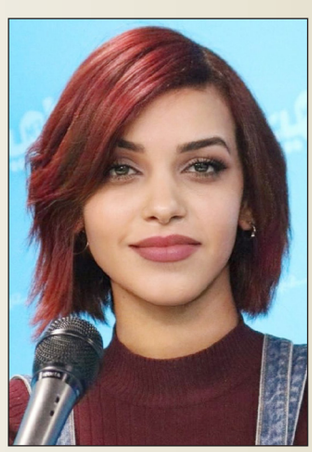

للتمييز وجوه عدّة، منها ما يلتقي مع قطاعات أخرى، على غرار التمييز على أساس النوع الإجتماعي وعدم مراعاة الجنسانيّة في العمل والزبونيّة. ونحن ندرك أنّ أغلب مالكي المؤسّسات الإعلاميّة، وأغلبها مؤسّسات خاصّة، هم من أرباب الأعمال.

بالنسبة إلى التحرّش الجنسي ضدّ الصحفيّات، نراه موجودا لا في المؤسّسات الخاصّة فقط بل وفي المؤسّسات العموميّة أيضا، وكذلك في مؤسّسات تدافع عن حقوق الإنسان وعن القطاع الإعلامي. وهو ما يبقى من المسكوت عنه كما يحصل في قطاعات أخرى... الصحفيّات التونسيّات يتعرّضن للعديد من الانتهاكات وعلى اكثر من صعيد، ولا سيما في عملهن الميداني حيث تتمّ هرسلتهنّ في كلّ تغطية ميدانيّة في المظاهرات أو الأحداث التي تشغل الشارع سواء من المواطنين أو من قوّات الأمن.

فوزية غيلوفي

عضوة هيئة نقابة الصحفيّين ونائبة رئيسة مجلس النوع الاجتماعي بالاتّحاد الدولي للصحفيّين

المساواة في قطاع الإعلام وهم كبير

أوجه التمييز عديدة بين الصحفيّات والصحفيّين في تونس، تبرز أهمّها عبر نسبة الاعتداءات على الصحفيّات خلال عملهنّ الميداني التي بلغت مؤخّرا 40% من الاعتداءات على خلفيّة النوع الاجتماعي، وهي نسبة مرتفعة جدّا. كما أنّ وصول الصحفيّات إلى مواقع القرار تُعدّ نسبة ضعيفة جدّا على مستوى كافّة المؤسّسات الإعلاميّة الخاصّة منها والعموميّة، إذ لا تتجاوز 10%، وذلك رغم أنّ نسبة الصحفيّات في القطاع الإعلامي في تونس تبلغ 70%.

تعاني الصحفيّات اليوم كذلك من الهرسلة والتحرش والأجور المتدنّية داخل مواقع العمل. وهو ما جعل نسبة كبيرة من الصحفيّات تنسحبن من المشهد نظرا إلى أنهنّ يفضلن السكوت على هذه الممارسات كي لا يصبن بالوصم.

المساواة في قطاع الإعلام وهم كبير تعاني منه الصحفيّات التونسيّات، حتى على صعيد العمل النقابي حيث لم تتجاوز نسبة انتخاب الصحفيّات في الهياكل المهنيّة 30%. وهو ما يحيلنا إلى العقلية الذكوريّة السائدة وكذلك الأنثويّة الذكوريّة التي تطغى على القطاع وتأبى التغيير، رغم تغيّر القوانين والمشهد السياسي والاجتماعي بالبلاد.

الحنين إلى زمن الحبر

بقلم : فاطمة الزهراء الوسلاتي

كلّما طرح موضوع الصحافة الورقيّة وحالة الاحتضار التي غدت إليها أتذكّر مقولة والدي وأنا في المرحلة الثانوية الثانية "المدرسة لا تطلب مجلات"!. كنت مهووسا بالمجلات والجرائد إلى درجة أنّني كنت أنفق نصف مصروفي القليل لمدّة أسبوعين في مبيت المعهد الثانوي، في شراء صحف ومجلات على غرار جريدة "بلادي" الأسبوعية ومجلات "الهلال" المصريّة و"الشبكة" اللبنانيّة و"Salut les copains" الفرنسيّة التي أدمنت عليها في ذلك الوقت.

كان والدي يرى في شرائي لهذه الجرائد والمجلات تبذيرا أو "تفنديق فلوس" كما يقول أي إنفاق للمال بلا فائدة. فكنت أحاول إقناعه بأنّ أستاذ العربية وأستاذ الفرنسيّة هما من يطلبا منّا شراء المجلات للقراءة والمطالعة، فكان يردّ وهو يدرك جيّدا أنّ كلامي غير صحيح "المدرسة لا تطلب مجلات"...

لم تكن علاقتي بالصحافة الورقيّة مجرّد بحث عن التسلية أو إضاعة للوقت وإنّما علاقة ألفة ومؤانسة وحب وخصوصا بالنسبة إلى تلميذ مقيم في مبيت المعهد لا يغادره إلا لساعات قليلة في نهاية الأسبوع، فلا يجد سوى المجلة تؤنسه في وحدته وتحلّق به بعيدا في عوالم أخرى عجائبية...

كنت مولعا بقراءة الكتب والروايات بالخصوص مثل العديد من الزملاء، ولكن المجلات كان لها سحر خاص عندي وجاذبية كبرى... فقد كانت تسحرني مجلة "الشبكة" بصفحاتها الفنيّة وعالم النجوم والمشاهير فيها وصور السهرات الفنيّة الليليّة في الملاهي والمطاعم البيروتيّة التي كانت تحلّق بي بعيدا عن روتين المراجعة وساعات الدرس الثقيلة وخصوصا في الحصص العلمية...

كانت مجلة "الهلال" الأحبّ إلى نفسي في قراءة الأدب والتاريخ والثقافة والحضارة، أمّا جريدة "بلادي" الأسبوعيّة التونسيّة، فكانت محطّتي للتسلية من خلال رسوم الكاريكاتير التي كانت تخصّص لها مساحة هامة من الجريدة إلى جانب مسلسل أو سلسلة الرسوم الهزليّة ذات المواضيع الاجتماعية... وتبقى مجلة Salut les copains الفرنسيّة النافذة الأمثل للاطلاع على الفنّ الغربي من مصدره وبنجومه أخبار مشاهيره وأغانيهم التي كنّا نقرأ كلماتها مرارا، حتّى نحفظها ونردّدها صحيحة حين نستمع إليها عبر أمواج إذاعة تونس الدوليّة أو RTCI.

وأكذب إن قلت إنّ هذه المجلات كانت توفّر لي الامتاع والمؤانسة فقط، فأنا من جيل اكتسب معرفته الثقافيّة والإنسانيّة من المجلات والصحيفة الورقيّة والكتاب وليس من محرّك "غوغل"، فالصحافة مهنة جميلة تسحر الإنسان.

الصحف الورقيّة صارت على مرّ السنوات جزءا لا يتجزّأ من طقوسنا الصباحيّة اليوميّة، فمن فم الورقة نحيط بالأخبار سواء السياسيّة أو الثقافيّة، المحليّة منها والأجنبيّة. كنّا لا نفوّت شيئا من سطورها وصورها، فمن أخبار المجتمع والتحقيقات الصحفيّة الشائقة إلى مقالات مشاهير الكتّاب، فشعر حينئذ بأنّ هناك من يسكن في داخلنا برائحة الورق العطرة التي تظاهي أفخم العطور.

(يتبع)

الرئيس قيس سعيد

علي بن حسين باي

من عام 1884 إلى عام 2022

جريمة «الإساءة» إلى رئيس الدولة في القانون التونسي

بقلم: زياد الهاني

تتالت منذ تولّي الرئيس قيس سعيّد الحكم في 2019، إحالة منتقديه من مدوّنين وصحفيّين على القضاء العسكري لمحاكمتهم طبقا للفصل 91 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية بتهمة: "انتقاد أعمال القيادة العامّة أو المسؤولين عن أعمال الجيش بصورة تمسّ كرامتهم". ولم تُثر هذه الإحالات انتقادات حقوقيّة من منطلق رفض محاكمة المدنيّين أمام القضاء العسكري أو التضييق على حريّة التعبير فحسب، لكنّها طرحت أيضا تساؤلات حول مدى قانونيّة مثل هذه التتبعات، خاصّة أنّه لأوّل مرّة بعد مضي 117 عاما منذ صدور قانون الصحافة التونسي الأوّل من قبل علي بن حسين باي سنة 1884، يقوم رئيس الدولةبتتبّع منتقديه أمام القضاء العسكري، مستغلا صفته كقائد أعلى للقوّات المسلحة. والحال أنّه رئيس مدني وسلطته كرئيس للدولة على القوّات المسلحة لا تعطيه صفة المسؤول العسكري.

قبل الإحالة إلى القضاء العسكري، حصلت تتبعات سابقة لبعض من انتقدوا رأس الدولة على القضاء المدني طبقا للمجلة الجزائيّة بتهمة ارتكاب أمر موحش ضدّ رئيس الجمهورية طبقا للفصل 67 من المجلة الجزائيّة. من هذه التتبعات ما حصل بتعهّد وإحالة تلقائيّة من النيابة العموميّة، كما حصل مع الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي الذي رفض ذلك، وأعلن أنّه لم يكلّف أحدا بتتبّع من انتقده. وهو ما أدى إلى إسقاط تلك الدعوى.

فمنذ الاحتلال الفرنسي لتونس، كانت جرائم إهانة رئيس الدولة تلاحق بقانون الصحافة أو بالمجلة الجزائيّة في فصلها المتعلّق بارتكاب أمر موحش ضدّ الرئيس، لكن لم يحصل تتبّع في هذا الإطار، بناء على القانون العسكري. لذا تتمثّل الإشكاليّة المطروحة، في التساؤل حول مدى قانونيّة استخدام الفصل 91 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكريّة والفصل 67 من المجلة الجزائيّة في قضايا الصحافة والنشر؟

قوانين في خدمة الاحتلال

يمثّل موقع رئيس الدولة سواء كان يحمل صفة الملك أو الأمير أو الرئيس أو الحاكم أو غير ذلك من المسمّيات، موقعا اعتباريّا ورمزيّا موجبا للاحترام، دون أن تسحب المسؤوليّة العموميّة لرأس الدولة، من منظوريه حقّهم في نقده، طالما لم يكن ذلك النقد وسيلة للإساءة المغرضة له والنيل من هيبة الدولة.

وسعى أوّل قانون تونسي للصحافة، صدر بمقتضى الأمر العليّ المؤرّخ في 14 أكتوبر 1884 (الرائد الرسمي الصادر بتاريخ 16 أكتوبر 1884)، إلى حماية الملك من كلّ تعدّ على شخصه. فقد ورد بالفصل السادس من هذا الأمر الذي أصدره علي بن حسين باي استنادا إلى القانون الفرنسي لحريّة الصحافة المؤرّخ في 29 جويلية 1881، أنّه: "من طعن في حضرتنا أو في آل البيت الحسيني أو في الأديان الجائزة أو في الحقوق المقرّرة للدولة الجمهوريّة الفرنساوية في هذا القطر وكان طعنه بإحدى الوسائل المعيّنة في الفصل 23 من القانون المؤرّخ في 29 يولية 1881 يعاقب بالسجن من 3 أشهر إلى سنتين وغرامة قدرها من 160 ريالا إلى خمسة آلاف ريال".

ونص الفصل 23 المشار إليه من القانون الفرنسي المرجعي، على أنه: "يعاقب كمشاركين في ارتكاب ما يمكن أن ينعت بجريمة أو جنحة كلّ الذين يستحثون مباشرة شخصا أو عدة أشخاص على ارتكاب ما ذكر ارتكابا يكون متبوعا بمفعول وذلك سواء بواسطة الخطب أو الصراخ أو التهديد بالأماكن أو الاجتماعات العمومية أو

بواسطة الكتائب أو المطبوعات المبيعة أو الموزعة أو الموضوعة للبيع أو المعروضة بالأماكن أو الاجتماعات العمومية أو بواسطة المعلقات أو الإعلانات المبسوطة على أنظار العموم أو بأية وسيلة من وسائل النشر.يسري هذا الحكم أيضًا إذا كان التحريض قد أعقبته فقط محاولة ارتكاب جريمة على النحو المنصوص عليه في المادة 2 من قانون العقوبات".

وفي 6 أوت 1936، أصدر أحمد باشا باي أمرا عليّا (الرائد الرسمي التونسي 11 أوت 1936)، نقّح بمقتضاه الأمر العليّ السابق لسنة 1884 معوّضا الفصل السادس بالفصل 24 المستند إلى فصلين: الفصل 21 الذي احتفظ بالوسائل المنصوص عليها بالفصل السادس، والفصل 26 المتعلّق بجريمة الاعتداء على الأخلاق بالرسوم والصور التي تعتبر مخلّة بالآداب.وفيما يلي نصّه: "يعاقب بالسجن من شهرين إلى ثلاثة أعوام وبالخطية من مائة فرنك إلى ثلاثة آلاف فرنك كل من صدر عنه رأسا أو بواسطة وسيلة من الوسائل المنصوص عليها بالفصل 21 أو 26 ما يمسّ بكرامة حضرتنا العليّة وأفراد عائلتنا والشعائر المرخص في إقامتها وكلّ اعتداء ضدّ حقوق وسلطة الجمهورية الفرنسوية بالبلاد التونسية. ويعاقب بمثل ما ذكر كل ما يقع بالوسائل المذكورة ويمس بكرامة فخامة رئيس الجمهورية الفرنساوية أو نائبه بالبلاد التونسية. وبقطع النظر عن التتبعات الجزائية والتوقيف العدلي المنصوص عليه بالفصل السابع والأربعين الآتي لنا أن توقف بقرار من وزيرنا الأكبر ممضى من المقيم العام بعنوان عقوبة تأديبية ولمدة أقصاها ثمانية أيام الجريدة التي ارتكبت المس المشار إليه بهذا الفصل".

> **منذ الاحتلال الفرنسي لتونس، كانت جرائم إهانة رئيس الدولة تلاحق بقانون الصحافة أو بالمجلة الجزائيّة، دون أن يحصل تتبّع، بناء على القانون العسكري.لذا تتمثّل الإشكاليّة المطروحة، في التساؤل حول مدى قانونيّة استخدام الفصل 91 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكريّة والفصل 67 من المجلة الجزائيّة في قضايا الصحافة والنشر؟**

كان واضحا منذ البداية أنّ هذه النصوص القانونيّة التي ختمها باي لا حول له ولا قوة، لم تكن تستهدف بالأساس حمايته بصفته رئيسا "ولو صوريّا" للدولة، بقدر ما كانت تهدف إلى حماية السلط الاستعماريّة التي أصدرتها باسمه.

قانون الاستقلال الداخلي

لم تنتظر تونس استقلالها التامّ وتحويل نظامها من ملكي إلى جمهوري، كي يكون لها قانون صحافتها، استعدادا للتعاطي مع المرحلة الجديدة التي تحمل تباشير الاستقلال التام. فقد أصدر محمد الأمين باشا باي الأمر العليّ المؤرّخ في 9 فيفري 1956 والمتعلّق بالطباعة وبيع الكتب والصحافة (الرائد الرسمي التونسي 24 فيفري 1956).

وجاء هذا الأمر العليّ، ليُنقّح مجدّدا قانون 1884، فتخلّى عن الفصل 26 المتعلّق بالاعتداء على الأخلاق، ولكنّه احتفظ بالفصل 24، مع إضافة الوزراء إلى المشمولين بالحماية. وبذلك أصبح نصّه كما يلي: "يعاقب بالسجن من شهرين إلى ثلاثة أعوام وبخطية من 24000 فرنكات إلى 720000 فرنكات كل مسّ بصورة مباشرة أو غير مباشرة بكرامة حضرتنا العليّة ووزرائنا وأفراد عائلتنا والشعائر المرخّص في إقامتها بالبلاد التونسية وكذلك نسبة أشياء لهم إفكا وزورا بإحدى الوسائل المنبّه عليها بالفصل 21 (خطب، مطبوعات، إلخ...)".

مجلة الصحافة لسنة 1975

حافظت مجلة الصحافة الصادرة بمقتضى القانون عدد 32 لسنة 1975 على نفس المبدأ المعمول به، ألا وهو تتبع جريمة ثلب أو شتم رئيس الجمهوريّة بما يشكّل نيلا من كرامته، طبقا لقانون الصحافة. وقد شدّدت العقوبة التي مرّت من "السجن مدّة ثلاثة أعوام وبخطية قدرها مائتان وأربعون ألف فرنك أو بإحدى العقوبتين فقط"، إلى "السجن من عام إلى خمسة أعوام وبخطية من 1000 إلى 2000 دينار".

وحسب الفصل 48 من المجلة الجديدة: "يعاقب بالسجن من عام إلى خمسة أعوام وبخطية من 1000 إلى 2000 دينار النيل من كرامة رئيس الجمهورية بإحدى الوسائل المبينة بالفصل 42 من هذه المجلة.ويعاقب بالسجن من ثلاثة أشهر إلى عامين وبخطية من مائة دينار إلى ألفي دينار من يتعمّد بالوسائل المذكورة النيل من كرامة رئيس مجلس الأمة أو أحد أعضاء الحكومة أو إحدى الشعائر الدينية المرخص فيها".

ثمّ عُدّل هذا الفصل بمقتضى القانون الأساسي عدد 85 لسنة 1993 المؤرخ في 2 أوت 1993، ليتم حذف فقرته الثانية المتعلقة برئيس مجلس الأمة وأعضاء الحكومة.

الفصل 48 (منقّح): يعاقب بالسجن من عام إلى خمسة أعوام وبخطية من 1000 إلى 2000 دينار النيل من كرامة رئيس الجمهورية بإحدى الوسائل المبينة بالفصل 42 من هذه المجلة.ويعاقب بالسجن من ثلاثة أشهر إلى عامين وبخطية من مائة دينار إلى ألفي دينار من يتعمد بالوسائل المذكورة النيل من إحدى الشعائر الدينية المرخص فيها.

المرسوم 115 لسنة 2011

بتاريخ 2 نوفمبر 2011 صدر المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المتعلّق بحريّة الصحافة والطباعة والنشر (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية بتاريخ 4 نوفمبر 2011)، كأحد أهمّ نتاجات ثورة الحرية والكرامة التي شهدتها البلاد، ثورة 17 ديسمبر 2010 – 14 جانفي 2011..

وسعى هذا المرسوم إلى إطلاق جناحي طائر الحريّة المقيّد وفتح كلّ الأبواب الموصدة التي كانت تمنع ولوج نسائم الحرية وأشعتها إلى بيوت التونسيّين، علما بأنّ هذا المرسوم قامت بإعداده اللجنة الفرعيّة للإعلام بالهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح الديمقراطي، التي تشرفت بعضويتها مع زميلي منجي الخضراوي بصفتنا ممثلين للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، بالاشتراك مع الهيئة الوطنيّة لإصلاح الإعلام والاتصال وعدد من مكوّنات المجتمع المدني.

وخلافا لما كان معمولا به في السابق، تمّ التخلّي عن إفراد رئيس

الجمهوريّة بإجراءات تمييزيّة في قضايا الثلب والشتم، حيث أصبح القيام بالدعوى مرتبطا بطلبه الشخصي وطبقا للنهج العام أسوة بكل المواطنين، وليس استنادا إلى التعهّد المباشر للنيابة أو استنادا إلى تدخلها بناء على طلب وزير العدل طبقا للفصل 23 من مجلة الإجراءات الجزائيّة، مع ترك العقاب المقرّر والمتناسب مع رفعة موقعه السيادي لتقدير القاضي.

وتضمّن النص الأجدّ، إدخالا للمنشورات الإلكترونية في مجال التتبع، حيث ورد بالفصلين المتعلقين بجريمة الثلب ما يلي:

الفصل 55 – يعتبر ثلبا كل ادعاء أو نسبة شيء غير صحيح بصورة علنية من شأنه أن ينال من شرف أو اعتبار شخص معيّن بشرط أن يترتب عن ذلك ضرر شخصي ومباشر للشخص المستهدف.وإعلان ذلك الادعاء أو تلك النسبة بصورة مباشرة أو بواسطة النقل يعاقب مرتكبه حتى ولو وقع ذلك في صيغة الاحتمال أو كان يقصد به شخص لم تقع تسميته بصفة صريحة على أنّ الاهتداء إليها تيسّره فحوى العبارات الواردة في الخطب أو النداءات أو التهديدات أو الكتابات أو المطبوعات أو المعلقات أو الرسوم أو الإعلانات أو المنشورات الإلكترونية.

الفصل 56 – يعاقب مرتكب الاعتداء بالثلب بإحدى الطرق المبيّنة بالفصل 50 من هذا المرسوم بخطية من ألف إلى ألفي دينار مع الإذن بنشر مقتطفات من الحكم الصادر في القضية على عدد الدورية المحكوم ضدها الموالي لتاريخ إعلامها بالحكم وذلك بقطع النظر عن غرم الضرر.

وكما يلاحظ، فقد تمّ التخلّي عن عقوبة السجن والاكتفاء بالخطية والغرامة للمخالفين.

القانون العسكري في المعادلة

يتبيّن ممّا سبق عرضه أنّ التتبّع في قضايا المسّ من كرامة رئيس الدولة ثلبا أو شتما عن طريق الصحافة ووسائل التعبير المختلفة مكتوبة كانت أو سمعية بصرية أو إلكترونية، يتم استناد القانون الصحافة. أما أشكال الإهانة الأخرى التي قد توجّه إليه، مثل التعرض لموكبه أو رشقه بالبيض أو بغيره من المواد غير الضارة، فإطار مواجهتها يكون الفصل 67 من المجلة الجزائيّة المتعلّق بارتكاب أمر موحش ضدّ رئيس الجمهوريّة.

أمّا ما حصل خلال السنتين الأخريين من حكم الرئيس قيس سعيّد، أي بعد 117 عاما من صدور قانون الصحافة من اعتماد للمجلة العسكرية لتتبّع كلّ من يسيء إلى رئيس الدولة وينال من كرامته، فلا يمكن تفسيره سوى بالسعي لتصفية الحساب مع منتقدي رئيس الجمهورية وقمعهم. ويظلّ مثال محاكمة الصحفي بقناة "الزيتونة" عامر عيّاد لتلاوته قصيدة للشاعر الفلسطيني أحمد مطر بعنوان "الحاكم" وتوجّهه بها إلى الرئيس قيس سعيّد، هو الأبرز في هذا السياق.

وينصّ الفصل 91 من الأمر العليّ، المؤرّخ في 10 جانفي 1957 الصادر في تدوين القانون التونسي للمرافعات والعقوبات العسكريّة، على أنه: "يعاقب بالسجن من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات كلّ شخص عسكري أو مدني تعمّد بالقول أو بالحركات أو بواسطة الكتابة أو الرسوم أو الصور اليدويّة والشمسيّة أو الأقلام بمحلّ عمومي تحقير العلم أو تحقير الجيش والمسّ من كرامته أو سمعته أو معنوياته أو يقوم بما من شأنه أن يضعف في الجيش روح النظام العسكري والطاعة للرؤساء أو الاحترام الواجب لهم أو انتقاد أعمال القيادة العامّة أو المسؤولين عن أعمال الجيش بصورة تمسّ كرامتهم"...

ولجوء رئيس الجمهورية للقضاء العسكري لتتبع منتقديه، يوفّر له ميزتين:

الأولى، أنّه لن يطلب التتبع بنفسه بما يرفع عنه الحرج الشخصي

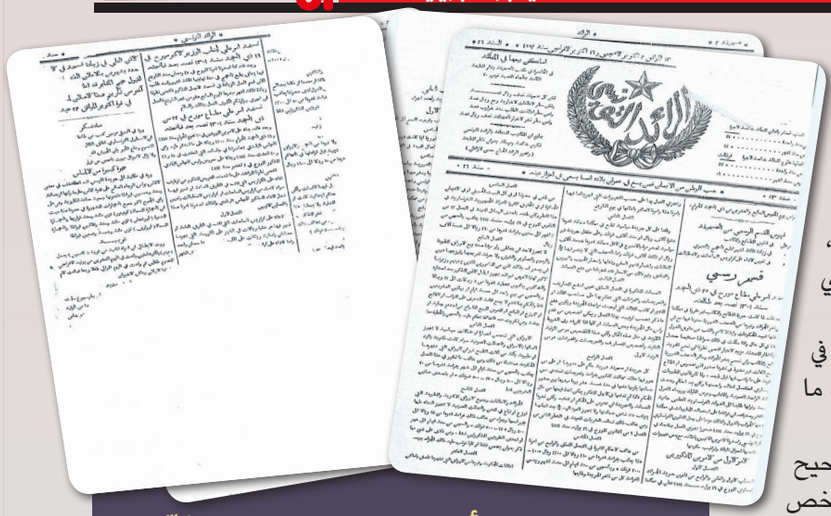

نسخة من أمر عليّ مطاع مؤرّخ في 25 ذي الحجّة سنة 1301 (الرائد التونسي 16 أكتوبر 1884) - علي بن حسين باي-

نصّه بعد مطالعته، أما بعد فإنه لما كانت حرية المطابع والمكاتب غير مقررة في مملكتنا وكان نشر الجرائد وغيرها من الصحف الدورية ممنوعا فيها مع أن من شأنها تنبيه الحكومات وإيقاظ الأمم والذب عن حقوق الدول (والرعايا) في كل حال وإذا سلكت في ذلك سراطا مستقيما حصل بالأقطار المتمدنة مزيد الاعتبار أقصى نظرنا أن نمنح الحرية للمطابع والمكاتب وأن نسمح بنشر الجرائد وسائر الصحف الدورية بجميع اللغات غير مشترط في نشرها صدور إذن مخصوص أو إطلاع حكومة على ما يكتب فيها قبل طبعه. ولما كان قانون المطبوعات الفرنساوي أكمل أمثاله وأحسنها وكان به وضعت (لضمانة) الراحة العمومية والآداب وعرض الملوك ورؤساء الدول (...) ونوابها طلبنا إلى الدولة الفرنساوية العظمى حامية (هذا) القطر وصديقته أن توافقنا على استعماله للمطبوعات في مملكتنا (وكان) منها الجواب بالقبول. ولذلك عزمنا على جعل القانون الفرنساوي المؤرّخ في 29 يولية سنة 1881 دستورا يجري العمل بمقتضاه في القطر التونسي وأصدرنا الأمرين الآتيين بإعلانه مع بعض تغييرات (...) تقتضيها أحوال البلاد وتراتيب حكومتها.

لاستهدافه لخصومه وإلصاق ذلك بالنيابة العسكريّة.

الثانية، أنّ العقوبة تبعا للقانون العسكري هي السجن، وهو ما لا يوفّره له قانون الصحافة الذي ينصّ على الخطية والغرامة فحسب في صورة ثبوت الإدانة.

سلاح مجلة الاتصالات

قانون آخر يتم استخدامه ضد المنتقدين عموما، هو مجلة الاتصالات وأساسا الفصل 86 منها. فجريمة الثلب تمّ تناولها في المرسوم 115، وفي صورة إثبات حصوله فإن العقوبة المستوجبة هي الخطية والغرامة وليس السجن.

وقد سبق لي خلال مقابلة مع القاضي الفاضل سي غازي الجريبي عندما كان وزيرا للعدل، أن اقترحت عليه تنظيم دورة تدريبية للسادة أعضاء النيابة العمومية حول كيفية التعاطي مع جرائم الصحافة والنشر بما في ذلك في شبكات التواصل الاجتماعي، خاصة وأنه يوجد لدى بعض السادة ممثلي النيابة العمومية والقضاة الجالسين، خلط بين شبكات التواصل الاجتماعي (فايسبوك، تويتر، انستاغرام، تيكتوك...) وهي فضاءات للتعبير الحر، وبين شبكات الاتصال العمومي (هاتف، فاكس، تيلكس...).

ففي حالة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي للإساءة للغير بالثلب أو بالشتم، يتم التتبع طبقا للمرسوم 115. أما إذا كانت الإساءة أو الإزعاج عن طريق شبكات الاتصال العمومي، فإن التتبع يتم استنادا إلى الفصل 86 من مجلة الاتصالات الذي يشتمل على عقوبة السجن. وهذا التفريق هام، لكن للأسف هناك من لا يدركه، أو ربّما يتغافل عنه.

إهانة الرئيس بين القانونين التونسي والفرنسي

استلهاما من القانون الفرنسي أو نقلا عنه حول جريمة إهانة رئيس الجمهورية بفعل خارج عن مشمولات قانون الصحافة، جاءت المصادقة على القانون الجنائي (المجلة الجزائيّة الحاليّة) بالأمر العليّ الصادر عن محمد الناصر باشا باي في غرة أكتوبر 1913 (الرائد التونسي عدد 79 لسنة 1913)، بعقوبة جديدة تتعلق بما تمّت تسميته ارتكاب "أمر موحش" ضدّ صاحب السلطة، حيث نصّ في فصله 67 على أنّ: "كلّ أمر موحش ضدّ الأمير أو أعضاء عائلته وهو غير داخل في الصور المقرّرة بالفصلين السادس، والثالث والعشرين (من القانون الفرنسي) من الأمر المؤرخ في 14 أكتوبر عام 1884 وفي ذي الحجة عام 1301 يعاقب مرتكبه بالسجن مدة ثلاثة أعوام وبخطية ألف فرنك".

كما تمّ بمقتضى الأمر المؤرخ في 31 ماي1956 (الرائد الرسمي عدد 44 لسنة 1956)، تنقيح الفصل 67 من القانون الجنائي لسنة 1913، ليصبح: "كل أمر موحش ضد الأمير غير داخل في الصور المقررة في الفصلين 21 و24 من الأمر العليّ المؤرخ في 26 جمادى الثانية 1375 (9 فيفري 1956) المتعلق بالطباعة والمكاتب والصحافة ويعاقب مرتكبه بالسجن مدة ثلاثة أعوام وبخطية قدرها مائتان وأربعون ألف فرنك أو بإحدى العقوبتين فقط".

وأصبح هذا الفصل في صيغته النهائية، كما يلي: "يعاقب بالسجن مدّة ثلاثة أعوام وبخطية قدرها مائتان وأربعون دينارا أو بإحدى

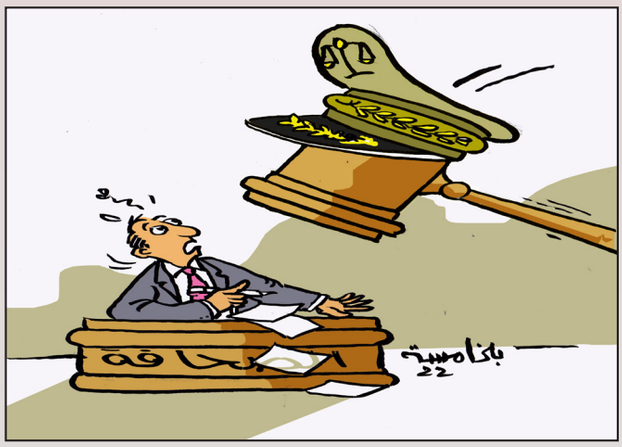

العقوبتين فقط كل من يرتكب أمرا موحشا ضد رئيس الدولة في غير الصور المبيّنة بالفصلين 42 و48 من مجلة الصحافة".

ومازال هذا الفصل ساري المفعول في تونس، في حين تمّ التخلي عن التتبع في جريمة إهانة رئيس الجمهورية في فرنسا للانسجام مع قرار صادر عن المحكمة الأوروبيّة لحقوق الإنسان. ويعود ذلك إلى أنه في 28 أوت 2008، اعترض الناشط اليساري الفرنسي هيرفيإيون موكب الرئيس السابق نيكولا ساركوزي، قائد الجيوش الفرنسية، خلال زيارته إلى منطقة لافال، مشهرا في وجهه لافتة كتب عليها: (Casse toi Pov'con). فتم الحكم عليه ابتدائيا واستئنافيا بخطية قيمتها 30 يورو مع إسعافه بتأجيل التنفيذ. لكن الناشط اليساري لم يقبل بالحكم الصادر ضدّه، فتظلم لدى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، التي قضت في 14 مارس 2013 بإدانة فرنسا وإلغاء الحكم الصادر ضده، معتبرة أنّ هذا الحكم "من شأنه أن يكون له تأثير رادع على التدخّلات الساخرة التي يمكنها المساهمة في النقاش حول المسائل ذات المصلحة العامّة".

ونتيجة ذلك ومن أجل تكييف التشريع الفرنسي مع هذا الحكم، تم إلغاء جريمة إهانة رئيس الدولة بموجب قانون 5 أوت 2013، مع الإبقاء على عقوبتي الثلب والشتم المنصوص عليهما في قانون الصحافة بعد تعديلهما. ويمكن لرئيس الجمهورية التظلم للقضاء استنادا إليه، أسوة بباقي المواطنين. وهو نفس المبدأ الذي اعتمدناه في تونس بمقتضى المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المتعلق بحرية الصحافة، كما سلف ذكره.

مجمل القول

من حقّ رئيس الدولة أن يتتبّع قضائيّا كلّ من يسيء إليه وينال من كرامته بإحدى وسائل النشر سواء كانت تقليديّة أو إلكترونيّة أو بواسطة شبكات التواصل الاجتماعي، دفاعًا عن شرفه الشخصي وعن هيبة الدولة،ولكن فقط طبقا للمرسوم عدد 115 لسنة 2011 المتعلّق بحريّة الصحافة والطباعة والنشر. أمّا جريمة ارتكاب أمر موحش طبقا للفصل 67 من المجلة الجزائيّة أو انتقاد أعمال القيادة العامّة أو المسؤولين عن أعمال الجيش بصورة تمسّمن كرامتهم طبقا للفصل 91 من القانون العسكري، فمجالها مختلف ولا يمكن الاستناد إليها في قضايا الصحافة والنشر. ولا يمكن تفسير اللجوء إليها رغم عدم قانونيّة ذلك، إلّا بالرغبة في التنكيل بالمعارضين وكتم أصواتهم. وهو ما يعتبر مدخلا إلى الاستبداد وترسيخا له...

ما أشبه اليوم بالأمس!

هذا غلاف العدد الأوّل من صحيفة "الشباب" التي أصدرها الصحفي والكاتب والشاعر التونسي الشهير محمود بيرم (بيرم التونسي). بتاريخ 29 أكتوبر 1936. يُوشّح الغلاف رسم كاريكاتوري لنصب تذكاري يُجسّد تونس، مرفوقًا بتعليق يقول: "فوق تونس عاليمين الماطري، عاليسار بورقيبة (ماسكًا وثيقة الدستور)، من الخلف الله أعلم". تأمّلوا كذلك مضمون الافتتاحيّة الصادرة قبل حوالي 86 عامًا، وكأنّ كاتبها يتحدّث بسخرية لاذعة عن واقع هذه البلاد اليوم!

من الشباب إلى الشباب*

وبعد فأضحك أيها الشباب، لأنّ كلّ شيء حولك يسير على ما يرام، بلادك تجود للعالم بأكبر محصول من الزيت المبارك، وتخرج أجود أنواع التمر الشهي ومقادير هائلة من القمح الممتاز وفيها مناجم غنيّة بالفسفاط والرصاص والبترول، ولكنّ آباءك وأعمامك هؤلاء يضعون أيديهم على خدودهم ويقولون والدموع تنهمر من أعينهم، الله غالب، بلادنا فقيرة، معدمة، مجدبة، بائسة.

وهم صادقون...

فهذه المباني الشامخة المؤلّفة من عشر طاقات والآخذة في الزيادة والامتداد، وهذه الفيلات الضخمة المحاطة بالحدائق الغنّاء، وهذه السيّارات الخصوصيّة التي تبلغ عشرات الألوف، كلّ هذا جلبه الإفرنج في حقائبهم من الخارج ووضعوه فوق أرض تونس...

ولك أيها الشباب مجلس نيابي يجعل بلادك مساوية للبلاد البرلمانيّة من أنكلترا إلى موناكو. يمثّلك في هذا المجلس نوّابٌ توفّرت فيهم كلّ المزايا اللازمة للنوّاب الأكفاء، كالجهل بالقراءة والكتابة والتجرّد من الوطنيّة الصادقة والكاذبة، والاستهانة بتونس ومن عليها. وقد قاموا لك بواجبهم النيابي على أكمل وجه، فاستطاعوا تأجيل ما عليهم من الديون وزوّجوا بناتهم وطهّروا أولادهم، وعلّقوا النياشين وتشرّفوا بمعرفة كبار الموظّفين.

وحولك أيّها الشباب متاجر ومخازن ودكاكين كلّها على أساس متين ونظام حسن، فالقراج اليوم يتحوّل إلى اسطبل أو صالة غناء، ودكّان الحجّام إلى حمّام ودكّان العطّار إلى فطايري أو خضّار أو مكتب عدل، وبسبب هذا التقدّم المطرّد والحركة الدائبة اكتسبت تونس ثقة البيوت الماليّة مثل الكريدي الليوني والكنتوار ناسيونال وبنك فرنسا. ولك نقابات وجمعيّات يدخل فيها من النصّابين الأشراف والجواسيس المخلصين، والعاطلين العباقرة، وتتمتّع هذه الهيئات بنعمة الخلاف والتناحر والانشقاق لتصل بتونس إلى أوج المجد والعزّ كسائر الأمم التي تعيش تحت الشمس. هذا هو محيطك الذي تعيش فيه أيّها الشباب، فاضحك إذا شئت ساخرا منه، مودعا له أقبح توديع، أو اضحك إذا شئت مبتهجا يستقبلك السعيد الذي هو أمامك والذي هو لك وحدك. أضحك على كلّ حال.

* افتتاحية العدد الأوّل من جريدة "الشباب" لمحمود بيرم الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 1936

الشباب
تصدر ضاحكة عابثة مازحة
الاشتراكات ممنوعة
محمود بيرم
من الشباب
إلى الشباب
فوق تونس • عاليمين الماطري • عاليسار بورقيبة • من الخلف ـ الله اعلم

2002 - 2022

قصّة ولادة أوّل تقرير مهني عن الحريّات الصحفيّة في تونس

قبل 20 عاما اتّفقت مجموعة من الصحفيّين على تحريك السواكن في المشهد الإعلامي في البلاد التي بدت آنذاك وكأنّ نخبتها استسلمت للأمر الواقع. نصّ الاتّفاق على إنجاز أوّل تقرير حول واقع الحريّات الصحفيّة في تونس، علّه يُحدث الرجّة المرجوّة سواء لدى السلطة أو الهيئات المحليّة المعنيّة بحريّة الصحافة والتعبير. فشكّلت تلك المبادرة عاصفة هوجاء لم تكن في الحسبان...

بقلم : جمال العرفاوي

لم تنبثق فكرة إنجاز أوّل تقرير مهني للحريّات الصحفيّة بين جدران مقرّ جمعيّة الصحفيّين التونسيّين، بل في الحقيقة بدأت تتبلور خلال لقاءات متواترة في رحاب مقهى بجهة المنزه السادس. انطلقت الاجتماعات الأوليّة في بداية ربيع سنة 2002، بمشاركة عدد من أعضاء لجنة الحريّات التي ولدت من رحم مؤتمر جمعيّة الصحافيين التونسيين لسنة 2000، والبعض الآخر كان آنذاك يتحمّل مسؤولية داخل الهيئة المديرة للجمعيّة. وتمّ الاتفاق بالإجماع على أن يصدر التقرير يوم 3 ماي 2002 بمناسبة اليوم العالمي لحريّة الصحافة.

منهجيّة العمل

اتّفق المتحمّسون لإنجاز أوّل تقرير للحريّات الصحفيّة على وضع برنامج متكامل يتعلّق بالمحاور وتحديد المهام كل حسب اختصاصه الصحفي. فكان من بيننا من هو مهتم بالتلفزيون وآخر بالإعلام الإذاعي. أمّا الغالبيّة العظمى، فكانت من الصحافة المكتوبة، في حين فضّل أحدهم الإبقاء على هويّته طيّ الكتمان، بالنظر إلى ارتباط عمله بالسلطة وحماسته في الآن ذاته للمشاركة في هذا العمل غير المسبوق.

وعموما، كان التوجّه من البداية أن يكون العمل جماعيّا، وعيًا بأنّ التقرير الأوّل للحريّات الصحفيّة ينبغي أن يكون مرجعًا وفي مستوى أكثر من المأمول. كانت اللوائح العامّة للجلسات العامّة للجمعيّة هي المنطلق. فقد كانت تُعقد بانتظام كلّ ستّة أشهر، ونذكر جيّدا أنّها لم تكن تخلو من نفس حرّ وتحرّري يتضح بالتذمّر ونقد عالي الصوت لما آلت إليه أوضاع الحريّات في البلاد. كان الجميع على وعي تامّ أيضا بالوضع الاجتماعي الهشّ لمعظم الصحفيّين.

انطلق العمل بمعدّل اجتماع كلّ يوم خارج أوقات العمل، وذلك وسط صمت مطبق خوفا من إجهاض هذه التجربة الأولى من نوعها. فأعين السلطة كانت منتشرة في كلّ مكان بما في ذلك جمعيّة الصحافيّين التونسيّين. فالبلاد دخلت بعد أقل من 3 سنوات من الانفتاح الذي أعقب وصول الرئيس الراحل زين العابدين على إلى السلطة في حالة من الانغلاق المطبق. وهو ما يصوّره بكل دقة تقرير للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان صدر في نوفمبر 2013، قائلا "بعد خيبة الانتخابات التشريعيّة التي جرت في شهر أفريل من سنة 1989 بدأ تراجع القطاع الإعلامي إثر مرحلة قامت على الوعود دامت سنتين من نوفمبر 1987 إلى أفريل 1989"...

شروط المخاض

بعد عمل تواصل لاسابيع بين أخذ ورد كان التقرير جاهزا قبل 48 ساعة عن موعد 3 ماي يوم احتفال الصحافيين باليوم العالمي لحرية الصحافة، لكن في الأثناء طرأ علينا طارئ يتعلق بضرورة موافقة الهيئة المديرة لجمعية الصحافيين عليه وتبنيه فكان كذلك الأمر، واستجبنا لهذا الطلب بعد أخذ ورد. ثمّ جاءنا قرار بأنّ الهيئة المديرة لن توافق على إصدار التقرير طالما تضمن تنديدا بالشيطنة التي كان يتعرّض لها المرحوم وزير التعليم السابق محمد الشرفي من قبل صحف كانت تعمل في ركاب النظام. كما طولب منا أيضا حذف أية عبارة تضامن مع سهام بن سدرين التي تفرّغت جريدة الحدث لشتمها، وخصّصت لها مقالا أسبوعيا يتعرّض لحياتها الخاصة وينكل بها تنكيلا. وبعد هذين الطلبين وصلنا إلى طريق مسدود فجزء كبير من المشاركين في إعداد التقرير تمسّكوا بما كتوبه وتبنّوه، ولكن الزميل فتحي العياري دعانا إلى التنازل شريطة ألّا تطرح علينا مطالب أخرى بحذف هذه الفقرة أو تلك.

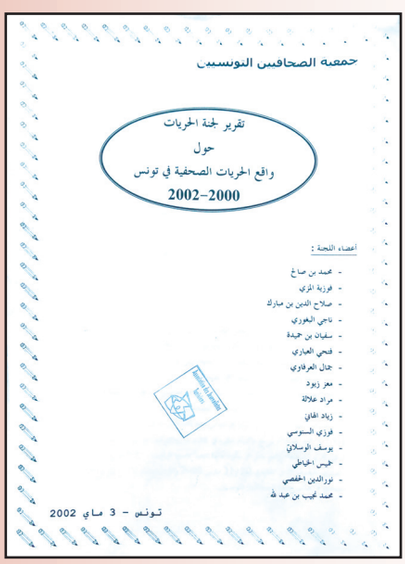
جمعية الصحافيين التونسيين

تقرير لجنة الحريات
حول
واقع الحريات الصحفية في تونس
2002-2000

أعضاء اللجنة :
- محمد بن صالح
- فوزية المزي
- صلاح الدين بن مبارك
- ناجي البغوري
- سفيان بن حميدة
- فتحي العياري
- جمال العرفاوي
- منير زيود
- مراد علالة
- زياد الهاني
- فوزي السنوسي
- يوسف الوسلاتي
- حبيب الخياطي
- نورالدين الخضيري
- محمد نجيب بن عبد الله

تونس - 3 ماي 2002

وكان الزميل العياري محقا في الرأي، إذ رأى أنّ الهدف هو إنقاذ الجزء الأكبر من التقرير الذي تعرّض بشكل مفصّل ودقيق لوضع الحريّات الصحفية في البلاد. والأهمّ أن يصبح إصدار تقرير سنوي أمرا واقعا ومحتواه ستفرضه موازين القوى لاحقا، فكان الأمر كذلك. في المقابل، وتحت وابل من الضغوط، حاول محمد بن صالح رئيس الجمعية آنذاك التفصّي من التقرير بعد صدوره، مُصرّحًا صبيحة يوم 3 ماي 2002

بأنّه ليس للنشر وإنّما هو وثيقة داخليّة. ردّة الفعل الأولى هذه كانت نتيجة مباشرة لتعرّض بن صالح لضغوط قويّة جدّا، نعتقد أنّها جاءت رأسا من القصر. فالتقرير اعتبر زلزالا ضرب الحياة السياسية في البلاد مثلما عنونت صحيفة "لوموند" الفرنسيّة والعديد من وكالات الأنباء العالميّة التي اعتبرته سابقة أولى من نوعها في تونس.

اهتمام وسائل الإعلام الأجنبية بالتقرير ضاعف من غضب السلطات الحاكمة آنذاك، إذ اعتبرت دوائر قصر قرطاج أنّ ما حدث تجاوز للخطّ الأحمر و"استقواء بالأجنبي"، وأنّ "جهات أجنبيّة تقف وراء التقرير هدفها ضرب استقرار البلاد". وللإشارة فإنّنا تلقينا ليلة صدور التقرير العديد من المكالمات الهاتفيّة من أحد المكلّفين بالاتصال باحدى الوزارات ذات الصلة بالقطاع يطلب منّا التراجع عن إصداره لأنّه سيضرّ بمصالح الصحفيّين ويستعدي النظام على القطاع برمّته. وأمام صمود مناضلي ومناضلات القطاع وتبنّيهم لما جاء في التقرير تغيّرت وجهة الجناح المتشدّد في قصر قرطاج، ليتحوّل الهدف الأساسي للشقّ المتشدّد في النظام (عبد الوهاب عبدالله وعبد العزيز بن ضياء) إلى التضحية بالشقّ الليبرالي داخل

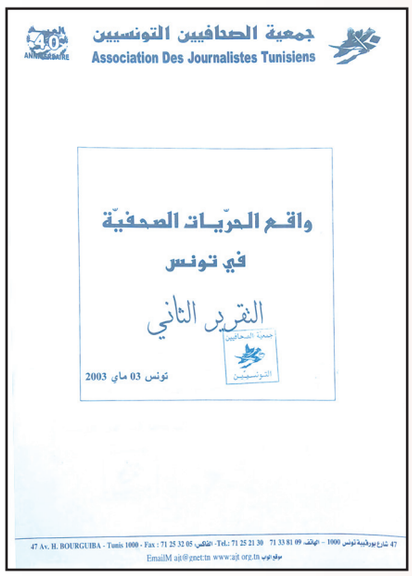

النظام والمتمثل في صلاح الدين معاوي رحمه الله الذي كان قد عُيّن، يوم 19 جانفي 2001، وزيرا معتمدا لدى الوزير الأول مكلّفا بحقوق الإنسان والاتصال والعلاقة مع مجلس النواب، لكنّه لم يستمر طويلا في هذا المنصب، فقد أقيل يوم 14 ماي 2002 أي بعد 13 يوما من صدور التقرير ليُرسل سفيرا إلى المملكة العربيّة السعوديّة.

لقد كان تعيين صلاح الدين معاوي في ذلك المنصب الهدف منه بعث رسالة طمأنة إلى الرأي العام المحلي والدولي. فهو وجه منفتح وصحفي بالأساس، لكن أفكاره وطروحاته لم تكن تتماشى مع متشدّدي القصر، حتّى أنّهم كانوا يُلقّبونه في أحاديثهم الخاصّة بـ"صلاح ديمو".

لم يصبح إصدار تقرير سنوي حول وضعية الصحافة في تونس أمرًا واقعا فقط، بل انتقلت العدوى إلى منظمات وطنية وإقليمية أخرى. فقد قامت الرابطة التونسيّة للدفاع عن حقوق الإنسان بنشر تقرير حول حريّة الصحافة في تونس يوم 3 نوفمبر 2003 تحت عنوان "الصحافة المنكوبة"، ثم قام "مركز تونس لحرية الصحافة" باصدار تقرير هو الآخر يوم 3 ماي 2003. كما قام الاتحاد العام للصحافيين العرب ولأوّل مرّة منذ نشأته بإصدار تقرير في جويلية 2007 حول واقع الحريات الصحفيّة في العالم العربي تحت عنوان "تقرير الحريّات الصحفية في الوطن العربي عن عام 2005".

بين الأمس واليوم

بعد حلّ جمعية الصحافيين، بتاريخ يوم 13 جانفي 2008، انعقد المؤتمر الأوّل للنقابة الوطنية للصحافيين التي

محمد بن صالح*: تقرير الحريّات الصحفيّة كان حدثا عالميّا

لست أبالغ في شيء عندما أقول إن تقرير الحريّات الذي أصدرته جمعيّة الصحافيّين التونسيّين، يوم 3 ماي 2002، لم يكن حدثا تاريخيا على المستوى الوطني فحسب وإنّما حتى عالميّا... لقد كانت هناك بعض المنظمات المختصّة في الدفاع بعنف عن حريّة الصحافة مثل منظمة "مراسلون بلا حدود" (RSF)، لكن ما ذهبت قطّ أبعد من الجمعية في التوصيف الدقيق لتردّي الأوضاع. وقد أبرز بعض المسؤولين في القصر الرئاسي آنذاك أنّ تقرير الجمعيّة كان أعنف من جميع التقارير الأخرى الصادرة حتى ذلك التاريخ...

يمكن اليوم دون شك الاطلاع على التقرير واستخلاص العبر منه، لكن ما أود إبرازه بعد عشرين سنة هو ما يلي:

ما كان بإمكان الجمعيّة أن تتحدّى السلطة وتنجز هذا العمل لولا درجة القوّة التي بلغتها في تلك الفترة والتي جعلتها من أعتى التنظيمات الوطنيّة، إن لم تكن أعتاها جميعا،

أصبحت الجمعيّة قويّة آنذاك بفضل العمل الجماعي، إذ كان المكتب المسيّر لا يتحرّك بمفرده بل بسند مستمر من الصحافيين من مختلف المؤسّسات والجهات،

كانت بفضل ذلك جميع القرارات تؤخذ بعلم الجميع، وتعقد لأهمها جلسات عامة لتأكيدها وتعديلها إن لزم الأمر.

بفضل العمل الجماعي والمشاركة والكفاءة أصبح للجمعيّة حزام دائم يعمل كفريق يقارب عدد أعضائه 150 من المناضلين المحنكين والمتمرّسين على مدى سنين سواء داخل الجمعية أو في صلب المجتمع المدني وذلك بدعم من الـ1200 أو 1400 منخرط على اتصال مستمر،

أصبح للصحافيين فريق عتيد يتألّف من المكتب بـ12 عضوا و10 لجان بـ100 عضو و25 عضوا على الأقل في الفروع الجهويّة، إضافة إلى مكوّنات مختصة أخرى تتطلبها الظروف آنذاك. وقد تشرّفت بأن كنت منسق هذا الفريق الذي تسابق أعضاؤه في العمل والإفادة بعقليّة جميلة لا تنافس فيها إلا من أجل البناء. وهكذا ولد تقرير 2002 في ظروف جيّدة جعلت السلطة عاجزة عن مواجهة الرأي العام الذي خلقه، وفي نفس الوقت عزّز موقف الصحافيين والجمعية داخليّا وخارجيّا.

---

* محمد بن صالح: رئيس سابق جمعيّة الصحافيّين التونسيّين

جاءت ولادتها استجابة لتطلّعات عموم الصحافيين التونسيين. فواصلت حمل المشعل وتمسكت بإصدار التقرير السنوي حول حرية الصحافة في تونس بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة. وجاءت في مقدمة التقرير ما يؤكد ذلك بكل وضوح "إنّ هذا التقرير الأول للنقابة، السابع للمهنة (بعد إنجاز ستة تقارير في إطار جمعية الصحافيين) هو حلقة في سلسلة نضالات الصحافيين التونسيين من أجل صحافة حرّة ومواصلة لالتزاماتهم كما حددوه منذ أول تقرير في ماي 2002. ومثلما ورد في ديباجته أننا "نضطلع بدورنا الطبيعي ونتحمّل مسؤولياتنا في النهوض بقطاعنا بكامل الموضوعيّة وبعيدا عن التحامل. فالغاية هي أولا وأخيرا السعي إلى الارتقاء بواقع الإعلام ببلادنا وتأكيد قدرة الصحافيين التونسيين على المساهمة في ترسيخ صحافة وطنية تليق ببلادنا وتخدم قضايانا وتحترم حقّ مواطنينا في إعلام حرّ وتعددي وديمقراطي".

ولسائل أن يسأل ما الذي تغيّر اليوم بعد مرور عقدين من الزمن عن صدور أوّل تقرير؟ للإجابة عن هذا السؤال يكفي العودة إلى بيان نقابة الصحفيّين الصادر بمناسبة اليوم العالمي لحريّة الصحافة، والذي يصف حالة "الانسداد والتجاهل لحقوق الصحفيين وعموم المواطنين التونسيّين"، مُحذّرا "من خطورة هذا التمشّي واستتباعاته الوخيمة على البلاد". وهو ما يوحي بأنّ أشباح الماضي عادت لتُخيّم على القطاع...

ومع ذلك فإنّ المعركة من أجل حريّة الصحافة هي معركة بلا نهاية، سواء في تونس أو في غيرها. فجميع الأنظمة تقريبا تسعى دوما لجعل الصحافة في صفّها، وإن عجزت عن تطويعها فقد تنتقل إلى خنقها وفقا لموازين القوى التي تختلف من بلد الى آخر.

كان التقرير الأوّل للحريّات الصحفيّة إذن، مثلما يقول الزميل فتحي العياري، بمثابة "زلزال ضرب الأوساط الرسميّة لقطاع الإعلام في تونس... مغامرة جميلة أصبحت تقليدا راسخا إلى جانب ما صاحب ذلك من معالجة العديد من الوضعيّات المهنيّة للزملاء الصحافيين في ذلك الوقت. الأجيال تتواصل وتعترف بجميل السّابقين والمؤسّسين لكي لا نكون قطاعا بلا ذاكرة".

فتحي العياري*:
كانت مغامرة جميلة جدّا

سنة 2002، أصدرت جمعيّة الصحافيين التونسيين التقرير الأوّل حول حريّة الصحافة في تونس. يمكن القول إنّه كان التقرير المؤسّس ومغامرة جميلة ربّما كانت غير محسوبة العواقب بما فيه الكفاية، وذلك بفضل ما كان يحدو مجموعة من الزملاء والأصدقاء من حماس واندفاع لتشخيص وتقييم واقع حريّة الصحافة من كلّ النواحي وتقديم توصيات من شأنها تغيير هذا الوضع تشريعيّا ومهنيّا وآجتماعيّا.

كان الظرف يتّسم بالتضييق على حريّة التعبير وخصوصا حريّة الصحافة وإحكام السلطة قبضتها على الموارد الماليّة للصحف والمنشورات من خلال توزيع الإشهار العمومي على الموالين والمطيعين وحرمان الرافضين من هذه الموارد، إلى درجة خنقهم ماليّا والتّسبب في اندثار البعض من الصحف.

الوضع المهني والاجتماعي للصحفيّين لم يكن أحسن حالا، فباستثناء بعض المؤسّسات الإعلاميّة الكبرى التي تحترم نسبيّا القانون واستمراريّة العمل، انتشر العمل الهشّ وانعدام الاستقرار وغياب تطبيق القانون في البقيّة تقريبا .

هذا الوضع أصبح يطرح بشدّة واستمرار من الزملاء في الجلسات العامّة لجمعيّة الصحافيين التونسيين. وكانوا يضغطون لفرض الاستجابة لمطالبهم المشروعة وتوفير أسباب الكرامة الماديّة والمعنويّة لكافة الصحافيين. وقد أصدرت الجمعيّة عشرات اللوائح في هذا المعنى، ورغم ما توصلت إليه من حلول لبعض الحالات خصوصا في المؤسّسات الكبرى فإنّ الأمر كان يتطلب أكثر من ذلك ولم يكن التصنيف القانوني للجمعيّة يتيح تحرّكات أكثر حدّة، إذ كان الهدف من إصدار التقرير الأوّل حول حريّة الصحافة في تونس هو إحداث رجّة لتحريك السواكن والضغط على السلطة لتحقيق أكثر ما يمكن من مكاسب للصحافيين وللقطاع عموما. ولهذا الغرض انكب فريق عمل من زملاء (أنظر القائمة في التقرير) على إعداد التقرير واتّباع منهجيّة تجعل من الصعب "مصادرته" قبل صدوره وذلك باستعراض الخطاب الرسمي حول احترام حريّة الصحافة ومكانة الصحافي في المجتمع ومقارنتة بالواقع الملموس والّذي لم يكن ورديّا كما يروج له.

لقد كان النقاش والعمل ممتعين إلى أبعد حدّ، لكن مع التقدّم في الصياغة والجدل الّذي أثير داخل الجمعيّة نفسها خصوصا من بعض الزملاء المقرّبين من السلطة بدأ الشّك يدبّ في إمكانيّة صدور التقرير. وفي الآن نفسه تزايد إصرار فريق الصياغة والقبول ببعض التّنازلات بحذف بعض الفقرات أو تنقيحها. فالغاية الأساسيّة كانت تكمن في صدور التقرير رغم كلّ شيء ليصبح تقليدا راسخا فيما بعد وهو ما حدث فعلا.

صدر التّقرير في اليوم العالمي لحريّة الصحافة 3 ماي 2002، صبيحة ذلك اليوم زلزال ضرب الأوساط الرسميّة لقطاع الإعلام في تونس، إلى درجة إقالة كاتب الدولة للإعلام صلاح الدين معاوية بعد أيّام. كما كثر الحديث واللغط رسميّا حول حجز التقرير، لكنّ شيوع خبر صدور التّقرير والتّأكد من خلفيّته المهنيّة والاجتماعيّة والحقوقيّة الصرفة أبعدا شبح مصادرته.

مغامرة جميلة أصبحت تقليدا راسخا إلى جانب ما صاحب ذلك من معالجة عديد الوضعيات المهنيّة للزملاء الصحفايين في ذلك الوقت. الأجيال تتواصل وتعترف بجميل السّابقين والمؤسّسين، لكي لا نكون قطاعا بلا ذاكرة.

---

* فتحي العياري: كان من بين المشاركين في صياغة أوّل تقرير حول واقع الحريات الصحفيّة. كان يمثّل جمعيّة الصحفيّين في المفاوضات الاجتماعيّة المتعلّقة بالزيادة في الأجور بحكم علاقته بالمركزيّة النقابيّة، وبوصفه رئيس تحرير سابق لجريدة "الشعب".

سفيان بن حميدة:

ما الذي تغيّر بعد عقدين؟!

في شهادة هي الأولى من نوعها يتحدّث سفيان بن حميدة عن الظروف التي حفّت بولادة أوّل تقرير في تونس عن واقع الحريات الصحفية، حيث يكشف عن الأسباب التي دفعت مجموعة من الصحافيين والصحافيات إلى اتخاذ هذه الخطوة في وقت أطبق فيه نظام بن علي كل الأبواب أمام أي نفس تقدمي حرّ.

سفيان بن حميدة يعدّ واحدا من أبرز الذين وقفوا على هذا الوضع وواحدا من عديد التونسيين والتونسيات الذين حاولوا فتح كوّة في جدار الصمت. فقد تقلّد بن حميدة عدة مناصب داخل الهيئة المديرة لجمعية الصحافيين التونسيين، إذ شغل خطّة المكلف بالشؤون الاجتماعيّة، ثمّ مكلفا بالنظام الداخلي وأخيرا مكلفا بالعلاقات الخارجية. كما تقلّد منصب الأمين العام المساعد لاتحاد الصحافيين العرب وكاتب عام مساعد بالرابطة التونسية لحقوق الانسان. وهو عضو مؤسّس لنقابة الصحافيين التونسيّين...

ما هي الظروف التي حفّت بولادة هذا التقرير؟

في واقع الأمر الفكرة لم تنطلق سنة 2002 بل انطلقت خلال مؤتمر جمعية الصحافيين سنة 2000 وقتها قرّر الصحافيون بعث لجنة حريّات لأول مرّة. وقد وافق عليها المؤتمرون بعد التصويت على اللائحة المهنية، وهذه أوّل حربوشة ابتلعها النظام. فجمعيّة الصحافيين في ذلك الوقت كانت تقريبا تابعة للنظام وأغلبية أعضاء هيئتها المديرة من التجمعيين أو من المحسوبين عليه. وكان بعث لجنة الحريّات يدخل في باب التدرّج نحو الهدف المنشود، إذ أنه في ذلك الوقت لم تكن موازين القوى تسمح بأكثر من ذلك.

وانتظرنا الى حدود سنة 2002 لنقرر تنفيذ توصيات المؤتمر التي أكدت على ضرورة اصدار تقرير سنوي حول واقع الحريات الصحفية في تونس تقوم باعداده لجنة الحريات الى جانب عدد من أعضاء من الهيئة المديرة للجمعية وعدد آخر من المنخرطين والمنخرطات. كانت الأمور واضحة من البداية وهي الوصول الى كتابة تقرير وطني حول حرية الصحافة في تونس يلمّ بجميع جوانب الواقع الاعلامي وواقع الحريات في البلاد مع أخذ الاحتياطات اللازمة بعدم وضع جمعية الصحافيين في مواجهة مباشرة مع النظام.

كيف تمّ الاختيار على الأعضاء لكتابة هذا التقرير؟

كانت هناك مجموعة من المناضلين والمناضلات داخل جمعية الصحافيين كان لهم مكان طبيعي داخل اللجنة على غرار فتحي العياري ومراد علالة وخميس الخياطي وفوزي المزي وجمال العرفاوي، وقد كنت وقتها رئيسا للجنة بصفتي تلك داخل الهيئة المديرة وبصفتي الحقوقية كعضو بالهيئة المديرة للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان.

بالاضافة إلى هؤلاء فتحت اللجنة أبوابها أمام جميع منخرطي الجمعية للمشاركة مع الالتزام داخل اللجنة كل حسب امكانياته وظروفه واختصاصه، والتزمنا بعدم الكشف عن هوية أي مشارك طالب بذلك لحمايته من أي ردة فعل من النظام، محاولين من وراء ذلك ألا نجعل أي واحد منهم كبش فداء، لدرجة أن هناك واحدا من أعضاء اللجنة الذي ساهم مساهمة كبيرة في إعداد التقرير لم يذكر اسمه في التقرير النهائي بطلب منه.

ما هي ظروف ولادة التقرير؟

لقد كشّر نظام بن علي على أنيابه بعد سنوات قليلة من وصوله الى سدة الحكم، وكانت هناك وضعية سيطرة تامة على جميع أوجه الحياة العامة في البلاد، وكان هناك خوف وتوجس كبيران مما قد يحصل بعد نشر التقرير. ومع ذلك قررنا نشره في موعده وتوزيعه على جميع أعضاء جمعية الصحافيين وعلى المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية بعد أن ترجم إلى اللغتين الفرنسية والانقليزية.

وأذكر أنّ الليلة التي سبقت موعد نشره اجتمعت الهيئة المديرة للتداول فيه وكنا متمسّكين بتطبيق ما جاء في قرار المؤتمر الذي يعد السلطة العليا في جمعية الصحافيين التونسيين، وقد كنا داخل الهيئة المديرة أقليّة، إذ كان إلى جانبي كل من فوزية مزي وناجي البغوري. أما لطفي الحجي فلم يكن يحضر اجتماعاتنا، وبالتالي وجدنا أنفسنا أمام خمسة أعضاء محسوبين على النظام، ولكن أمام إصرارنا على ضرورة احترام إرادة المؤتمر، إضافة الى الدعم الكبير الذي وجدناه لدى الحزام الداعم لنا المتكوّن من عدد لا بأس به من الصحافيين والصحافيات.

لكن التقرير تطرّق لما يشبه الصنصرة قبل الموافقة على إصداره؟

لا يمكن اعتبار ما قدّمناه من تنازلات بسيطة بالصنصرة. كان من الطبيعي أن نخطو تلك الخطوة الضرورية، وكان الأمر يتعلق بوزير التعليم العالي الراحل محمد الشرفي وكذلك فقرة تتعلّق بالسيدة سهام بن سدرين، إذ ندّدنا بما تعرضت له من حملات تشويه وذلك من قبل عدد من الصحف الصفراء المدفوعة من قبل النظام الحاكم آنذاك ولكن هذا التنازل لم يؤثر على المحتوى العام للتقرير وحول وضع الحريات في البلاد.

في البداية كان الهدف نشر التقرير وليس تسجيل نقاط ضد النظام، ومن ناحية أخرى كنا مقتنعين داخل الجمعية بأن يكون تصرّفنا نقابيا تفاوضيّا يقبل ببعض التنازلات التي لا تمسّ جوهر الفكرة والمبدأ.

كيف كانت رد فعل النظام بعد صدور التقرير الذي لقي آنذاك صدى

واسعا محليا ودوليا

ردّة فعل النظام بدأت من داخل اجتماعات المكتب ليلة نشر التقرير، فقد حاول رئيس الجمعية آنذاك عرقلة نشر هذا التقرير الذي دامت قراءته في تلك الليلة ساعات طويلة أسفرت عن قرار مسجّل في محضر الجلسات بنشر التقرير لعموم الصحافيين والرأي العام الوطني والدولي. ومع ذلك صرح رئيس الجمعية في اليوم التالي لبعض الصحف الوطنية المالية للنظام أن هذا التقرير لا يلزم جمعية الصحافيين في شيء وهو مجرد وثيقة داخلية، مما اضطرني الى التصريح الى عدد من الصحف غير الموالية بأن التقرير هو نتاج لقرار من المؤتمر العام ولقرار مكتب جمعية الصحافيين مسجل بمحضر الجلسات.

وقد حاولنا ألا تخلق هذه التصريحات المتضاربة لعضوين من الهيئة المديرة أزمة داخلية في صفوف الصحافيين، وقد نجحنا في ذلك إذ كنا نعتقد أن تصرّف رئيس الجمعية محمد بن صالح كان تحت ضغط مسؤولين بالدولة، وأننا بالنتيجة حققنا أهدافنا.

أما عن الضغوطات الأخرى فقد تلقينا العديد منها من قبل السلطة الحاكمة، ولكنهم لم يفلحوا في تغيير موقفنا الذي كان قويا وكنا مستعدين لجميع التبعات ولم يكن من الممكن أن يتراجع أي عضو من اللجنة ويعلن تفصّيه من التقرير كما يجب التنويه هنا بالدعم القوي واللامشروط من قبل الحزام القوي للجمعية الذي كان بالمرصاد للجميع.

بعد مرور 20 سنة بالتمام والكمال عن صدور هذا التقرير، ما الذي تغيّر اليوم؟

تغيّرت أشياء كثيرة ولكن كلها لم تكن في الاتجاه الايجابي، ومن أهم الايجابيات لهذا التقرير أنه فتح كوّة في جدار الصمت المخيّم على البلاد وشجّع منظمات عديدة أخرى على نشر تقارير مماثلة حول حرية التعبير والاعلام في تونس. بعد ذلك وعلى المستوى التشريعي جاءت تغييرات كانت مرتبطة بالثورة التي أنهت نظام بن علي لنشهد ولادة المرسومين 115 و116 اللذين كانا يحملان روح ومواقف الجمعية ومن بعدها النقابة من قضايا الإعلام والحريات.

أما عن السلبيات فذلك المتعلق بتغيّر الواقع الفكري والثقافي إلى درجة تفكيك كل منظومة القيم في البلاد بما فيها ضعف الالتزام بميثاق شرف المهنة. للأسف هذا هو الوضع اليوم الذي وسم العديد من الصحفيين حديثي التجربة والقدامى أيضا على حد السواء، فبالاضافة الى تفشي ظاهرة الدخلاء على المهنة الذين أصبحوا يمثلون أغلبية فاعلة داخل المشهد الاعلامي.

وعلى أية حال في تونس البارحة واليوم وغدا لا يمكن للصحفي أن يكون مرتاحا لوضع الحريات والإعلام وحقوق الإنسان، إلا إذا كانت الأوضاع مثالية وهو مطلب أعلم أنه طوباوي لكن يجب أن نتشبث به رغم كل شيء.

تقرير الحريات لسنة 2022...
النكسة

بقلم: محمد ياسين الجلاصي:
نقيب الصحفيّين التونسيّين

لم تكن ظروف صياغة تقرير الحريّات الصحفيّة، الصادر بمناسبة اليوم العالمي لحريّة الصحافة (3 ماي 2022)، شبيهة بالتقارير التي سبقتها خلال السنوات القليلة الماضية، خاصّة إذا ما وضعنا في عين الاعتبار السياق السياسي والظروف التي مرّت بها البلاد منذ 25 جويلية 2021 والهجمة الممنهجة ضدّ الحقوق والحريّات وأساسا حريّة الصحافة التعبير.

لم نجد آنذاك حرجًا في أن نتطرّق إلى كلّ الانتهاكات التي طالت الصحفيّات والصحفيّين وعددها المرتفع الذي سجّلناه في وحدة رصد الانتهاكات (وهي النسبة الأكبر منذ سنوات)، ولم نتردّد في تسمية الأمور بمسمّياتها من تحويل التلفزة التونسيّة إلى جهاز دعائي لفائدة قيس سعيّد وتوظيف السلطة لأجهزة الدولة والقضاء المدني والعسكري من أجل قمع ومصادرة الآراء والتضييق على حريّة الرأي والتعبير للصحفيّين والناشطين والسياسيّين وعموم المواطنين، باعتبار أنّنا نعتقد أنّ حريّة الصحافة والتعبير حقّ أصيل للمواطنات والمواطنين حقّقته ثورة الحريّة والكرامة.

وحتّى التراجع الذي عرفته تونس في مجال حريّة الصحافة في العالم، كنت قد حذّرت منه شخصيًا منذ سبتمبر 2021، باعتبار أنّ كلّ المؤشّرات على الميدان تُثبتُ ذلك، من اعتداءات ومحاكمات رأي (عسكريّة ومدنيّة) وتضييق على النفاذ إلى المعلومة وحملات ممنهجة ضدّ الصحفيّات والصحفيّين والتحريض ضدّ الإعلام وكلّ صاحب رأي مخالف. لم أكن طبعًا في وضع المبشّر بتراجع تونس أو بمنطق تسجيل نقاط ضدّ السلطة عندما صرّحتُ بأنّ ترتيب تونس الدولي سيتراجع في مجال حريّة الصحافة، بل أردت من خلال ذلك أن ألفت أنظار السلطة والمسؤولين في الدولة إلى أنّه من الخزي أن تتراجع تونس في أيّ مجال، وخاصّة في مجال حريّة الصحافة الذي كنّا نتباهى به باعتباره المكسب الوحيد الذي حقّقته الثورة، وباعتباره يبقى مؤشّرًا قويًا لانفتاح المجتمعات والدول رغم صعوبة أوضاعها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة.

وللأسف حدث ما توقّعناه وما حذّرنا منه، لكنّ سلطة الأمر الواقع أكّدت أنّها لا تعبأ بصورة البلاد ولا تكلّف نفسها عناء اتّخاذ إجراءات تضمن الحقوق والحريّات وتضمن حقّ المواطنات والمواطنين في التعبير الحرّ والنفاذ إلى المعلومة دون تضييقات.

"حريّة الصحافة تواجه الخطر الداهم"، هكذا كان عنوان التقرير السنوي، تقرير جاء في وقت صعب على جميع المستويات، وكان وفيًا لصعوبة الأوضاع السائدة وخطورتها. تقرير كتبناه بألم يشبه ألم المخاض لأنّنا نريد لبلادنا أن تكون في مراتب متقدّمة على جميع الأصعدة، لكنّ الحقيقة وحدها ثوريّة غير قابلة للتزييف. قلناها بأعلى صوت في تصريحاتنا وتحرّكاتنا الميدانيّة ومظاهراتنا، وتحدّينا ميليشيات الترهيب والتشويه والتحريض: الحريّة تُفتكّ ولا تُهدى، حريّات حريّات دولة البوليس وفات، وتستمرّ المقاومة وتستمرّ التغطية الحرّة...

عاشت نضالات الصحفيّات والصحفيّين التونسيّين

عاشت النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين

المنصف الشنّوفي الصرح المؤسّس...

بقلم: وحيدة الهي

وأنا أستحضر الراحل منصف الشنوفي أو كما كان يلقّب "سي المنصف" وأقلّب مسيرته الحافلة من كل الواجهات، تذكّرت قول الرّسام فان غوغ الشهيرة بأنّ "الرّسم بالكلمات هو أيضا فنّ" وتملّكني الخوف وأنا أكتب هذا البورتريه متعدّد الألوان حول قامة إعلاميّة وفكريّة تنقّلت بين تاريخ الصحافة والإعلام المعاصر من أن ترتعش أصابعي وأنا في معمعان الرّسم بهذا المرسم الصغير فيرتعش المعنى. ذلك المعنى الذي ظل يطارده بابلو بيكاسو في لوحاته الغامضة ويسخر منه بالقول "لماذا تريدون منّي أن أرسم لوحات ذات معنى في عالم بلا معنى؟"، غير أنّ الأمر يختلف هنا، إذ نحن في حضرة كثافة المعنى مع رجل تفرض مسيرته المكتظّة بالعطاء أن نُجزي الوفاء لأهمّ محطّات حياته كما أجزى العطاء لمهنته دون انتظار المقابل.

وأنا أتصفّح ما كتب وقيل عنه، سواء ممّن عاصروه وعايشوه أو اشتغلوا معه، لفت انتباهي أنّني أواجه مسيرة أكاديمي وإعلامي كان له بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار منذ السبعينات دور المصباح الذي أضاء والمنارة التي أشعّت في العديد من الاتّجاهات وبقي لإشعاعها صدى حتّى اليوم. فالرّاحل كان مدرّسا وباحثا وكاتبا ومشاركا في تأسيس مؤسّسات تعليمية وبحثية في الإعلام ومشرفا عليها، أضاء تاريخ معهد الصحافة منذ سُمّي سنة 1972 مديرا للمعهد خلفا للمدير الأوّل المرحوم حسين عليّة -أستاذ التعليم الثانوي - الذي رشّحته خبرته الإداريّة لهذا المنصب بوصفه كان الكاتب العام لجامعة تونس. فكان سي المنصف بذلك أوّل أكاديمي يترأس معهد الصحافة بعد أعوام معدودة من إحداثه بمقتضى قانون الماليّة المؤرّخ في 30 ديسمبر 1967.

فكّ الارتباط

بعد ثلاث سنوات من تأسيسه، عرف معهد الصحافة وعلوم الإخبار انطلاقته الحقيقيّة بإدارة منصف الشنوفي المولود بتبرسق من ولاية باجة سنة 1934 والمتوفّى يوم 30 ديسمبر 2020 بعد صراع لسنوات مع المرض. المنصف الشنوفي أستاذ مبرّز في اللغة والآداب العربية من جامعة السربون بباريس، ومحرز على شهادة التعمّق في البحث ودكتوراه الدولة في الإعلام من الجامعة نفسها بعنوان "جذور مشكلات الطباعة والصحافة العربيّة في تونس وعلاقتها بحركة النهضة (1847-1887)". درّس سنوات عدّة بمدرسة الأساتذة المساعدين، ومن ثمّة بكليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بشارع 9 أفريل بالعاصمة. كان يدرّس في الوقت نفسه مادّة العربيّة بمعهد الصحافة. وهو من وسّع آفاق المعهد وكان السبب في تحقيق مكسب كبير يتمثّل في تأمين أستاذيّة مستقلّة في الصحافة وعلوم الإخبار، والتأسيس بذلك لاستقلاليّة المعهد عن الكليّة المذكورة، وتركيزه بمقرّه السابق

بمونفلوري، فضلا عن كتابة نصوصه الترتيبيّة وتولّي إدارته للفترة الممتدّة بين سنوات 1973 إلى 1990.

منذ ذلك التاريخ أصبح معهد الصحافة وعلوم الإخبار بفضل سي المنصف مستقلّا بذاته، يستقبل الطلبة مباشرة من البكالوريا، بعدما كانت شروط التخصّص فيه تفرض مزاولة التعليم الجامعي كامل اليوم في اختصاص القانون أو العلوم الاجتماعيّة أو الآداب العربية، ثمّ التخصّص التكميلي مساءً في الصحافة. بذلك قطع حبل المعهد السرّي بأمّهات الجامعات. ولم تكن الطريق أمامه سهلة، فمنذ التحق المرحوم بهذه المؤسّسة العريقة كان يعي جيّدا ما يفعله، ويصوّب خطواته في اتّجاه تموقعها في الحقل الإعلامي الأكاديمي والمعرفي لإنتاج نخبة من الكفاءات التي تسيّر اليوم المشهد الإعلامي التونسي والعربي وحتّى الدولي. جمع بين الجديّة واللين، وكان "بسّاما" لا تفارق الابتسامة وجهه، صاحب عقل يتّسم بتدبير الحكماء... ومن هنا كان الإشعاع وانطلقت قصّة النجاح.

تدرّج في مزيد الاستقلاليّة، وفتح آفاق دراسة الصحافة على تنشيط البحث العلمي بتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار "المجلة التونسيّة للاتصال" في 1982، وهي من أهمّ المجلات العلميّة المتخصّصة بالعالم العربي كان يصدرها المعهد بانتظام بإصدارين سنويّا. استقطب الطلبة من مختلف بلدان المغرب العربي وإفريقيا الفرنكوفونيّة وخلق علاقات تعاون مثمر مع اليونسكو وجامعات فرنسا وبلجيكا وألمانيا ويوغسلافيا. كما مدّ جسور التعاون مع كفاءات عليا من جامعات أخرى في القانون والاقتصاد والعلوم الاجتماعية والجغرافيا، وأساتذة من جامعات أجنبيّة في الصحافة الميدانيّة وصحافة الوكالة والتحقيق مثل الفرنسي "أندري بوايي". حتى اتّسمت الفترة القياسيّة التي قضاها على رأس معهد الصحافة طوال 17 سنة كاملة بالازدهار والتميّز.

المنصف الشنوفي بين الهادي نويرة وإدريس قيقة خلال إحدى محاضرات الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة

محاضرات بورقيبة

كان شخصيّة منتجة ونشطة ومتعدّدة، من اهتماماته تاريخ الحركة الوطنيّة، إذ كان يشارك المذيع عبد العزيز الرياحي بالإذاعة الوطنيّة برنامجه الدوري حول تاريخ الصحافة التونسيّة. وقد تطرّق في حديثه ذات مرّة إلى بعض تفاصيل تاريخ الحركة الوطنيّة. وباعتبار أنّ الرئيس الحبيب بورقيبة كان مستمعا جيّدا للإذاعة الوطنيّة، فقد هاتفه واستعجل لقاءه وعاتبه حول تقديمه معطيات غير دقيقة. فكان من المرحوم سي المنصف وهو في حضرة الزّعيم أن أجابه بلباقته وفطنته المعهودين أنّ "المؤرّخ مهما كانت جديّته لا يصل إلى دقّة صانع الذاكرة والتاريخ والأحداث مثل بورقيبة، ثمّ اقترح على الرئيس بورقيبة أن يتولّى بنفسه تدريس تاريخ الحركة الوطنيّة بمعهد الصحافة". وهو اقتراح مغر أثار حفيظة بورقيبة في ذلك الوقت وشجّعه على قرار التدريس، رغم محاولات وزير التربية في تلك الفترة إدريس قيقة وزوجته الرئيس وسيلة بورقيبة والوزير الأوّل الهادي نويرة إثناءه عن قراره دون جدوى.

ولأسباب لوجستية تتعلّق بالفضاء المخصّص للمحاضرات في مبنى معهد الصحافة بمونفلوري، تمّ الاتفاق على تقديم محاضرات بورقيبة بمدرج كليّة الحقوق. أخذت التلفزة الوطنيّة آنذاك تبثّ محاضرات الرئيس الراحل ويحضرها طلبة معهد الصحافة وأعضاء الديوان السياسي وجوقته السياسيّة التي كانت تطوّق محيط المؤسّسة الجامعيّة. بذلك أسّس المنصف الشنوفي لأكاديميّة جديدة استطاع بذكائه ودبلوماسيّته دفع الرئيس بورقيبة إلى الانخراط في المعهد كأحد أساتذته في فترة التأسيس. وتوطّدت علاقته بالرئيس ليصبح صديقه وجليسه حتّى على مائدة الطعام، غير أنّ المنصف الشنوفي لم

> لمع نجم معهد الصحافة في عهده وأشعّ في فترة ابتكر فيها مؤسّس استقلاليّته نهجا جديدا للنجاح والانفتاح على الطاقات الجديدة

يستغلّ منصبه ومكانته، ولم تتغلّب عليه المصلحة الذاتيّة. فلم يوظّف هذا القرب السياسي والعاطفي في تلك الفترة حتّى لتحسين بنية معهد الصحافة وظروف التدريس فيه أو الحصول على مقرّ لائق. كان متعفّفا مترفّعا وكلّما سأله الرئيس عن طلب يرغب في تحقيقه كان يجيبه بمقولته الشهيرة التي يتندّر بها عدد من المقرّبين منه إلى اليوم "نحبّ صحّتك ورضاك".

الإيثار والتواضع

كان يؤثر غيره على نفسه، لم يُعرف قطّ بالجشع أو الغرور، ولم يكن متورّم الذات متضخّما ولا متعاليا رغم الرضا السياسي الذي حظي به من بورقيبة آنذاك. حرص أن تكون صورته ناصعة وعلاقته طيّبة وشفيفة مع الطالب والأستاذ معا، وهو ما يشهد له به القاصي والداني. ورغم اختلاف الأطياف السياسيّة بالمعهد الذي ضمّ فسيفساء من الانتماءات بين جدرانه من يساريين ودساترة، فقد وفّق بين الجميع وساوى في المعاملة بلا فوارق ولا تعصّب. وبسماحته الأكاديميّة والإنسانيّة خلق التوازن ولم يجعل هذا التنوّع مصدر فتنة أو صراعات. ففي تلك الفترة كان معهد الصحافة "مسيّسا"، وفق ما حدّثنا به الدكتور عبد الكريم الحيزاوي، أستاذ قانون الإعلام ورئيس المرصد العربي للصحافة. فقد كان يضمّ شخصيّات بارزة في المشهد التونسي، ذلك أنّ عبد الوهاب عبد الله مثلا كان مدرّس قانون الإعلام، وفتحي الهويدي كان كاتب دولة للإعلام ومدير عام الإذاعة والتلفزة التونسيّة ومدير عام وكالة الاتصال الخارجي، ورضا النجّار المؤسّس الفعلي للمركز الإفريقي لتدريب الصحفيّين والاتّصاليّين، ولكن إلى جانب هؤلاء كان هناك شقّ من الأستاذة المعارضين والمستقلّين مثل رشاد السكيك والعربي شويخة وعبد الكريم الحيزاوي وغيرهم. ورغم هذه الصراعات الفكريّة فرض قيدوم الصحافة التعايش السّلمي والأيديولوجي.

فتح أبواب المساعدة للأساتذة الجدد وشجّع الطاقات الشابّة للاستفادة من

المنصف الشنوفي، على اليسار، يلقي كلمة بمناسبة زيارة محمد حسنين هيكل لمعهد الصحافة بتاريخ 6 أكتوبر 1973، ويظهر وسط الصورة البروفيسور يوسف بن رمضان

رحلات دراسيّة. وقد ذكر الحيزاوي أنّه كان مدرّسا شابًّا بالجامعة ومنسّق الفريق المؤسّس لإحداث قسم الاتّصال بمعهد الصحافة عندما لفت انتباه أستاذه سي المنصف إلى وصول دعوة زيارة من الحكومة الفرنسيّة سنة 1989، فآثره على نفسه حيث راهن عليه في البدايات، ونزل ضيفا مكانه.

> **خلف نجاحات معهد الصحافة كان هناك رجل له دراية في القيادة وإدارة العلاقات الإنسانيّة والتعاون الدولي بأناقة ورصانة ومهارة**

لمع نجم معهد الصحافة في عهده وأشعّ في فترة ابتكر فيها مؤسّس استقلاليّته نهجا جديدا للنجاح والانفتاح على الطاقات الخارجيّة. كتب الدكتور رضا النجّار، في مقال لتأبينه بمجلة "ليدرز"، أنّ خلف نجاحات معهد الصحافة كان هناك رجل له دراية في القيادة وإدارة العلاقات الإنسانيّة والتعاون الدولي بأناقة ورصانة ومهارة. فهو المحبّ الودود الذي لطّف الصراعات بين الأستاذة والطلبة ووفّق الجميع حسب تأكيد النجّار في مقاله الذي يحمل عنوان: Moncef Chenoufi: Le "savant, L'Homme, et Le manager".

ومن بين ما ذكره النجّار حول الراحل أنّه كان السبب في انخراط الرئيس بورقيبة في تدريس تسع محاضرات من 12 أكتوبر إلى 15 ديسمبر 1973 بقاعة المحاضرات بكليّة القانون. وكان بورقيبة يطلب من المرحوم الشنوفي أن يقدّمه في كلّ محاضرة كأستاذ لا كرئيس جمهوريّة. ووثّق في هذا التكريم الاعتراف له بأنّه كان مؤسّس استقلاليّة معهد الصحافة، وهو من وضع أمر 30 أكتوبر 1973 الذي ضبط مهامه وتنظيمه كمؤسّسة جامعيّة مستقلّة بذاتها. وقد صفه -وهو من عايشه ودرّس معه- بالدبلوماسي اللامع والمفاوض البارز، ممّا مكّنه من ربط جسور التعاون الناجحة مع مؤسّسة "فريديريش نيومان" الألمانيّة وفتْح باب التعاون الأجنبي مع فرنسا وبلجيكيا ويوغسلافيا. كما أنّه هو أيضا من كان سببا في تبرّع منظمة اليونسكو والاتحاد الأوروبي بأوّل قاعة كمبيوتر للمعهد. وعام 1982 أسّس الشنوفي "المجلة التونسيّة للاتصال" الرائدة في العلوم الاجتماعيّة التي استقطبت لا فقط أساتذة معهد الصحافة وإنّما أيضا العديد من الباحثين الشباب من المنطقة المغاربيّة والعالم العربي لنشر بحوثهم الأولى والتعريف بأنفسهم واعتمادها في تدرّجهم الأكاديمي.

ومن بين ما ذكره رضا النجّار أنّ الشنوفي كان يتعامل بمنطق التشارك مع الأساتذة، فهو الرّجل الذي لا يرى

فقط وجهه في مرآة النجاح، بل كان يرى وجوها متعدّدة رغم أنها مبتدئة. وعندما تُوفّي أستاذ الصحافة الشهير أندري بوايي André Boyer، كلّفه المرحوم الشنوفي بتأبينه في فرنسا وإلقاء كلمة مكانه وتمثيله للمعهد. وقد لخّص هذه الخصال النبيلة في شهادة اعتراف في حقّ الراحل بقوله "كان لي شرف معايشة رجل شريف وشخصيّة ذات كفاءة عالية أثرت الثقافة والفكر والإعلام وساهمت في إشعاع معهد الصحافة".

رصيد علمي حافل

لم يحفر المرحوم في حقل الإعلام فقط، فقد تعدّدت أدواره الفاعلة، وتولّى خلال الفترة الممتدّة بين الثمانينات والتسعينات، مناصب عدّة من بينها تولّيه رئاسة المهرجان الدولي بدقّة لمدّة فاقت العشر سنوات، وإشرافه على البرنامج الوطني للحركة الوطنيّة، وعضويّته بـ"المركز العربي للدراسات الإعلاميّة للسكّان والتنمية والتعمير" بدمشق، وكذلك بالمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت. وكان من بين الخبراء الذين أسّسوا قسم الإعلام بجامعة الكويت ودرّس فيه وأشرف على تأطير الكثير من طلبته إلى غاية عام 2012.

كما أنجز سي المنصف تحقيقه الشامل الدقيق لكتاب خير الدين التونسي "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" في جزئين. ويُعدّ هذا المؤلّف من أبرز أعماله العلميّة التي أظهرت الأفكار التنويريّة لخير الدين. ونشر كذلك ترجمة للمؤرّخ أحمد بن أبي الضياف قبل أن يقدّم للجمهور مخطوط رسالته عن المرأة في الإسلام. وتناول بالدراسة العميقة كتاب الشيخ الطاهر بن عاشور "أليس الصبح بقريب" الذي يتعلّق بإصلاح التعليم بجامعة الزيتونة والعالم الإسلامي، وقراءة مستفيضة أخرى لكتاب "الأسرة التونسيّة والعصر الحديث" لصاحبها أندري ديمرسان مدير معهد الآباء البيض في تونس. ونشر دراسات وبحوث عديدة أخرى في حوليّات الجامعة التونسيّة، من بينها دراستان مهمّتان، إحداهما بعنوان "علائق رشيد رضا مع التونسيين 1898-1935" والخرى عن رحلتيْ الشيخ العلّامة محمد عبده إلى تونس، راصدًا أصداءها وآثارها والمتاثرين بالمصلح المذكور.

ووسّع من حضوره في الحقل الأدبي بأن نشر في مجلة الفكر سنة 1972 مقالة حول "الشباب والأدب" خلص فيها إلى أنّ الشباب "بدّال للقيم، خلّاق للشيم". وتولّى عام 1997 مراجعة ترجمة كتاب "مدخل إلى مناهج النقد الأدبي". وأصدر كتاب "سجين جالطة" حول الزّعيم الحبيب بورقيبة، فضلا عن نشره عدة مقالات في مجلة حوليّات الجامعة التونسيّة الصادرة عن كليّة الآداب.

هذه قطوف من مسيرة حافلة بالعطاء لمؤسّس استقلاليّة معهد الصحافة، وأوّل أكاديمي يترأسه، ومؤرّخ الحركة الإصلاحيّة التونسيّة والباحث في تاريخ الصحافة والإعلام المعاصر وفي مجالات التربية والتعليم والبحث العلمي الدكتور المنصف الشنوفي. هو أيضا مُؤسِّس "المجلة التونسيّة لعلوم الاتصال"، وأحد أبرز المُحقِّقين الدَّارسين للتَّاريخ التُّونسي، ومكوّن أجيال من الجامعيِّين والصحفيّين والإعلاميّين في تونس وخارجها. ورغم تقديمه للكثير لم يُكرّم إلا مرّة يتيمة وحيدة في أكتوبر 1990 من رئيس ودادية قدماء معهد الصحافة في تلك الفترة الدكتور عبد الكريم الحيزاوي بالاشتراك مع جمعيّة الصحفيّين التونسيّين بفضاء التياترو. ولئن رحل في زحمة الراحلين، فإنّ مثل هذه الشهادات الحيّة والاعترافات الصادقة هي بمثابة النيشان على صدر أبنائه: باديس وأمل وفاطمة وراضية وأشرف وزوجته قمر البحري، ولكنّها أيضا لطلبته وزملائه. كان تكريم انتهاء الخدمة لرجل موسوعي متعدّد، سعد بها الراحل ودعا إليها الأصدقاء ممّن يذكرون إلى اليوم آثاره وبصماته المسجّلة في ذاكرة المعهد تأسيسًا وتدريسًا وانفتاحًا.

المنصف الشنوفي في اجتماع لأساتذة المعهد، ويظهر على اليمين الأستاذ الراحل محمد علي كمبي والأستاذة علياء سكيك.

كان شخصيّة ودودة باسمة دائما وذات كفاءة عالية أثرت الثقافة والفكر والإعلام وأسهمت في إشعاع معهد الصحافة.

الإذاعة في مرمى الزمن الرقمي

يا لسحر ذلك الجهاز الذي فاجأ العالم وهو يبعث أصواتا لأشخاص غير مرئيّين يخاطبون المستمعين ويقدّمون إليهم آخر الأخبار والمقطوعات الموسيقيّة والحفلات الغنائيّة. تلك هي الإذاعة، وقد ارتبطت في المخيال الجمعي بصورة سيّدة أو رجل يحمل بيديه جهاز راديو أو يضعه بالقرب منه ليستمتع بتلك الأصوات المنبعثة من جهاز عجيب غريب.

بقلم : محمد معيّري

تلك الأصوات غير المرئيّة التي تمنح المستمع فرصة تخيّل شكلها انطلاقا من صوتها تحوّلت اليوم بفضل التطوّرات التكنولوجية إلى أصوات مرئيّة يستمع إليها في جهاز الراديو ويمكن له أن يشاهدها عبر محامل البث الأخرى سواء كانت مواقع الكترونيّة وصفحات على مختلف منصّات التواصل الاجتماعي أو محطات إذاعيّة مرئيّة. تطوّر رأى فيه البعض قفزة نوعيّة في تاريخ الإذاعة في حين رأى آخرون أنّه أفقد الإذاعة واحدة من أهم خاصيّاتها، وهي أنّها صوت وخيال وقدرة على نقل كلّ المشاعر من خلال تلك الذبذبات. لكنّ المتّفق عليه في كلّ الأحوال هو أنّ الإذاعة باعتبارها واحدة من وسائل الإعلام الجماهيريّة عرفت تحوّلات كبرى في الزمن الرقمي سنحاول تتبّعها في هذه الورقة وإن بشكل مختصر بالتركيز على المشهد السمعي فى تونس.

الانطلاقة من إذاعة البريد

عرفت تونس أوّل ظهور للإذاعة سنة 1934 وبالضبط يوم 17 جوان من هذه السنة تاريخ إعلان تأسيس إذاعتين خاصتين في كلّ من مدينتي بنزرت وصفاقس، لكن هذين الإذاعتين لم تعمّرا طويلا، لذلك لا يتمّ التركيز عليهما في عملية التأريخ لظهور الإذاعة في تونس. فغالبا ما يتمّ الاقتصار على إذاعة البريد التي انطلق بثها يوم 15 أكتوبر 1938. وقد كان مقرها وسط العاصمة التونسية (وتحديدا بـ"ساحة العملة" حاليا). كانت إذاعة البريد إذاعة فرنسية بأصوات تونسيّة، واستمرّت في عملها إلى حدّ تونستها بعد الاستقلال لتصبح الإذاعة الوطنيّة في مرحلة أولى، فالإذاعة التونسيّة بعد أن أصبحت تضمّ 12 محطة إذاعيّة بين مركزيّة وجهوية وهي إذاعات عموميّة.

أمّا أوّل إذاعة خاصّة في تونس بعد الاستقلال فهي إذاعة "موزاييك آف آم" التي انطلق بثّها سنة 2003، ولا نريد هنا الخوض في ظروف تأسيس هذه الإذاعة لأنّ ذلك سيحوّل موضوع الورقة إلى مسار آخر. وبعد عام 2011 عرف المشهد الإذاعي في تونس انفجارا كميّا، فقد وصل عدد الإذاعات ما بين عموميّة وخاصّة وجمعياتيّة إلى أكثر من 45 محطّة إذاعيّة.

وفي هذه الأثناء تعدّدت وتنوّعت مضامين الإذاعات التونسيّة، مستفيدة من الانفتاح الإعلامي ومناخ حريّة الصحافة الذي عرفته البلاد. كما استفادت من تطوّر تكنولوجيّات الاتصال في العالم بدخول الرقمنة للمجال الإذاعي. فقد أصبح العمل على المستوى التقني أسهل بكثير ممّا كان عليه في الزمن التناظري، إذ كان العمل الإذاعي يتطلّب جهودا غير هيّنة تتعلّق بطبيعة محامل البثّ باعتماد أجهزة تناظرية. فبثّ أغنية أو إعداد عمل مسجّل كان يتطلّب استعمال أشرطة. ولا يخفى أنّ عمليّة المونتاج كانت تستغرق وقتا وجهدا كبيرين. وهو ما يستدعي ساعات من العمل اليومي، ساعات تمّ اختصارها اليوم في بضع دقائق بفضل توظيف المحامل الرقميّة سواء في عمليّات التركيب/المونتاج أو في اختيار الأغاني من منصّات مختصّة في بثّ الأغاني بشكل يحترم حقوق الملكيّة الأدبيّة والحقوق المجاورة.

التطوّر الرقمي الذي عرفه المشهد الإذاعي، كما كانت له محاسنه، كانت له أيضا تحدّياته ومنها التحوّل الذي عرفته طبيعة الجمهور المستهدف الذي تتوجّه إليه هذه المضامين الإذاعيّة.

تحوّلات الجمهور

الجمهور التقليدي للإذاعة كان يتمثّل لعشرات السنين في الجمهور الذي يستعمل أجهزة الراديو سواء في المنازل أو المقاهي أو غيرها من الفضاءات العامّة. يضاف إليه الجمهور العابر وهو الجمهور الذي يستمع إلى المحطات الإذاعيّة في السيّارات من وسائل النقل خاصّة أو مشتركة.

عرف جمهور الإذاعة تحوّلا كبيرًا مع ظهور نوعيّة مخصوصة منه، ارتبطت بالثورة الرقميّة التي اكتسحت العالم، وشهدت أوجها في تونس خلال العشرية الأخيرة. ويمكن الآن تقسيم الجمهور الذي تستهدفه المضامين الإذاعيّة إلى ثلاثة أنواع:

- جمهور تقليدي يستعمل المذياع وأجهزة الراديو الشبيهة للاستماع إلى الإذاعة. وهو جمهور يشهد تراجعا كبيرا وأغلبه من الفئات العمريّة المتقدّمة في السنّ نسبيّا.

- جمهور عابر وهو أساسا الذي يستمع إلى الإذاعة في السيّارات. وهذا الجمهور على أهمّيته يبقى محدودا خاصة في ظلّ عدم وجود بثّ رقمي للمحطّات الإذاعيّة في تونس. وهو ما يجعل من الصعب الحصول على نوعيّة بثّ جيّدة في بعض مناطق الجمهوريّة. ولذلك يتركّز العدد الأكبر من هذا الجمهور في المدن، وترتبط ساعات الاستماع بساعات الذروة عند التنقّل في المدن التونسيّة، وهي أساسا ساعات مرتبطة بمواعيد الدخول والانصراف من العمل أو من المؤسّسات التعليميّة.

- جمهور رقمي وهو الجمهور المستقبلي للمضامين الإذاعيّة، لاسيما أنّه يمثّل فئات عمريّة شابّة لا تستمع مباشرة إلى المحطات الإذاعيّة بل تستمع إلى بعض المختارات من هذه البرامج في شكل كبسولات يتم نشرها في منصّات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونيّة وكذلك عبر تقنية "البودكاست". هذا النوع من الجمهور يضمن للإذاعات نسب استماع محترمة إذا أحسنت توظيف المحامل الرقميّة من خلال إستراتيجية واضحة ترى أنّ الواجهة الإلكترونية للمحطّات الإذاعيّة هي مستقبل الإذاعة من خلال ما يعرف بالميديا المندمجة Integreated media أو الميديا العابرة Cross media.

إلزاميّة التطوير الرقمي

هذا المعطيات الجديدة جعل المحطّات الإذاعيّة تراهن على المنتجات الرقميّة لتظهر مهن إعلاميّة جديدة ومستحدثة لم يعرفها الإعلام الإذاعي من قبل. فبتنا اليوم نتحدّث عن فريق تحرير متكامل مكلّف بالتعامل مع زوّار الموقع أو الصفحة (Community manager)، ويكون للعنصر الرقمي المكانة الأبرز فيه.

استغلال ما تتيحه التكنولوجيّات الرقميّة أعاد ابتكار الإذاعة ومنحها حياة جديدة، رغم أنّ البعض يرى أن هذه التكنولوجيّات الحديثة أفقدت المحطات الإذاعيّة خصوصيّتها الأولى، وهي التركيز على الصوت فقط لنقل كلّ الانفعالات والتفاعلات. وهو رأي يذهب إلى أنّه على الإذاعة أن تحافظ على أدوارها التقليديّة المتمثّلة في الإخبار والتثقيف والترفيه بالاعتماد على وسيط وحيد هو الصوت.

هذا التوجّه الذي يرى في الإذاعة ذلك النموذج التقليدي لوسائل الإعلام الجماهيريّة لا يزال يقاوم إلزاميّة التطوير، لكنّ المحطّات الإذاعيّة تحوّلت اليوم إلى مؤسّسات اقتصاديّة ربحيّة ما عدا المحطّات العموميّة. ولذلك أصبح هذا الوسيط غير كاف للمحافظة على استمراريّة الإذاعة ورفع قدراتها التنافسيّة وتعزيز حضورها لدى الجمهور الذي عرف بدوره تحوّلات كبرى كما أسلفنا الذكر. فهذا الجمهور الرقمي يطالب الإذاعة بـ"الحينيّة" في نقل المعلومة، مع ضرورة تأمين خاصيّة "التفاعليّة"، وهما خاصيتان توفّرهما الوسائط الرقميّة، فيُتيحان للإذاعة التفوّق على وسائل إعلام أخرى مثل القنوات التلفزيونيّة التي يصعب عليها توفير هاتين الخاصيّتين بسبب طبيعة الإنتاج التلفزيوني الذي يتطلّب موارد تقنية وبشريّة أكبر بكثير مما توظّفه المحطّات الإذاعيّة.

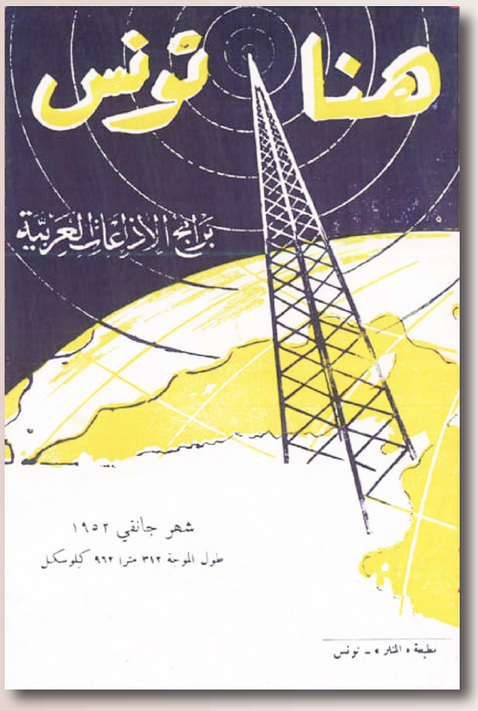

البوكاست مستقبل الإذاعة

ضمان استمراريّة الإذاعة وديمومتها وبقائها على قيد الحياة يتطلب توفر موارد ماليّة كبرى للإذاعات الخاصّة تمكّنها من نجاح نموذجها المالي باعتبارها مؤسّسةً اقتصاديّة إلى جانب طابعها الإعلامي. وهو ما توفّره تقنية "البودكاست" التي يرى الكثير من المتابعين للعمل الإذاعي أنّها الضامن العملي لاستمراريّة الإذاعة.

وتقنية البودكاست يمكن تعريفها بأنّها تقديم البرامج الإذاعيّة والخدمات الإذاعيّة حسب الطلب On demand من خلال منصة مستحدثة للغرض، وهي تقنية تساهم في استمراريّة الإذاعة من ناحيتين:

أولا من ناحية الماليّة لأنّ الاستماع حسب الطلب يكون بمقابل مادي يمكن أن يوفر عائدات ماليّة لهذه المحطّات الإذاعيّة.

ثانيا من خلال توظيف المخزون السمعي لهذه الإذاعات بعد رقمنة أرشيفها وفتحه بمقابل أمام العموم من دارسين ومحبّين للمضامين الإذاعيّة. ومن محاسن ذلك أنّه يضمن الحفاظ على الأرشيف الإذاعي خاصّة لدى الإذاعات العموميّة. كما يوفّر لها عائدات ماليّة تفكّ ارتباطها بالدولة باعتبارها المموّل الأوّل لهذه المحطّات من خلال الضرائب المفروضة على المواطنين.

التفكير في مستقبل الإعلام الإذاعي يحتاج إلى انكباب الفاعلين في هذا القطاع لوضع خطّة تطوير واضحة المعالم، من أجل ضمان استمراريّة المحطّات الإذاعيّة وكذلك الاتّفاق على سياسة عموميّة لوسائل الإعلام تراعي خصوصيّاتها التحريريّة والوظيفيّة، وهو ما نفتقده في تونس إلى حدّ الآن.

> **التفكير في مستقبل الإعلام الإذاعي يحتاج إلى خطّة تطوير واضحة من أجل ضمان الاستدامة، فضلا عن ضرورة تبنّي سياسة عموميّة لوسائل الإعلام تراعي خصوصيّاتها التحريريّة والوظيفيّة، وهو ما نفتقده في تونس إلى حدّ الآن.**

إذاعة الكاف في الذكرى الثلاثين لإطلاقها

بين التطلّعات وإكراهات الواقع...

بقلم : معز زيّود

في نوفمبر 1991 أطلق الإعلامي التونسي محمد صميدة أولى الكلمات التي تبثّها إذاعة الكاف، ليُعلن عن ميلاد إذاعة فتيّة سرعان ما دانت لبرامجها أسماع أبناء أرض طيّبة وجهة عريقة بتراث زاخر وثروات شتّى. اليوم بذلت إذاعة الكاف من تجربتها ما يزيد عن ثلاثة عقود، ومن حقّها في ذكرى التأسيس أن تفخر بمنجزاتها، رغم ظروف العمل الصعبة جرّاء شحّ الموارد الماديّة، ممّا يُعسّر تحقيق التطوير المنشود الذي تبتغيه لنفسها...

بعد عام ونيف من إطلاقها، وتحديدا في ديسمبر 1992، أصبح بثّ إذاعة الكاف يُغطّي، عبر موجة آف.آم، كافّة ولايات الشمال الغربي. وتدريجيّا بات يمكن التقاط بثّها في مناطق عدّة أخرى بعدد من الولايات للشمال الغربي. فلإذاعة الكاف جمهور من المستمعين يسعون إلى متابعة برامجها في أماكن عديدة من البلاد. وقد أتاح لها ما سجّلته وحفظته وبثّته من أعمال تراثيّة خصوصيّة متفرّدة، أسهمت في إقبال المستمعين على الإنصات لبرامج تختصّ بها هذه الإذاعة. ومع ذلك فإنّ إذاعة الكاف تُعاني، على غرار معظم الإذاعات الجهويّة، انكماشا حادّا في الإمكانيّات الماديّة المخصّصة للتصرّف والإنتاج.

ووفق مصادرنا، فإنّ الميزانيّة السنويّة لإذاعة الكاف غالبًا ما لا تتجاوز 200 ألف دينار. وهو مقدار في منتهى الضآلة بالنسبة إلى إذاعة اختارت أن تكون صوتا للشمال الغربي. كما أنّه لا يُتيح إمكانيّة التعاون مع كفاءات خارجيّة مختصّة في مجالات عدّة من أجل تقديم الإضافة والتركيز على صحافة الجودة. يُجبرها ذلك للأسف إلى الاكتفاء بذاتها وتجنّب الانفتاح على الكفاءات العليا للجهة. ومن المفارقات المعلومة أنّ هذه الميزانيّة تقلّ بكثير لا فقط عن ميزانيّات الإذاعات الجهوية الخاصّة وإنّما حتّى عن الميزانيّات السنويّة لبعض الجمعيّات في الكاف أو في غيرها من ولايات الجمهوريّة. ومن وقائع الحال المؤسفة أنّ إستوديو "إذاعة واب" بإحدى دور الشباب في الجهة مدجّج بتجهيزات أكثر تطوّرا من التي تمتلكها الإذاعة الجهويّة، وفق ما أفادنا به أحد صحفيّيها.

يُحيل هذا الإشكال الجسيم إلى معضلة أخرى لا تزال تعيشها الإذاعات الجهويّة، وتتمثّل في التبعيّة التّامة للمركز. فمن المعلوم أنّه عند إعفاء الرئيس المدير العام السابق للإذاعة التونسيّة من مهامه وعدم تعيين بديل له لأشهر، تعذّر توقيع أبسط الوثائق الإداريّة الضروريّة لتلبية الاحتياجات الملحّة. ومثلما يتندّر البعض، لم تتمكن الإذاعات الجهويّة من اقتناء مجرّد قلم خارج الميزانيّة المجهريّة المرصودة. هذه العوامل مثل محدوديّة الإمكانيّات وضعف الميزانيّة ومركزيّة القرار قد أدّت إلى اهتراء التجهيزات المتوفّرة، مثل وسائل النقل، في ظلّ عدم القدرة على تأمين لوازم الصيانة وتجديد التجهيزات الضروريّة، في قطاع يشهد تطوّرا تكنولوجيّا متسارعا جدّا.

ولا نُفشي سرّا إن ذكرنا أنّ هذه المركزيّة تُكبّل الإذاعات الجهويّة، ومن بينها إذاعة الكاف، وتحرمها من الإقبال على التطوير وتجعل المنافسة مع القطاع الخاصّ مختلّة تمامًا. كما تنعكس في بعض الأحيان سلبًا حتّى على تغذية الحسّ الصحفي لدى منظوري الإذاعة، بالنظر إلى الظروف المهنيّة الصعبة التي يعملون في نطاقها.

رغم كلّ ذلك فإنّ إذاعة الكاف تحاول أداء مهامها وتطوير شبكتها البرمجيّة بالقدر الذي تستطيع إليه سبيلا. وهي تستعدّ اليوم مثلا لإطلاق شبكتها الصيفيّة لتتأقلم مع طبيعة هذه الفترة ولتُدمج بين المشاغل الوطنيّة ومقتضيات صحافة القرب، سواء عبر الاستعداد لهذا الموسم السياحي أو مواكبة المحطّات السياسيّة المنتظرة.

هكذا يبدو قدَرُ إذاعة الكاف، فأن تكون تطلّعاتها أكبر من الإمكانيّات الضئيلة المتوفّرة، يعني أنّها تواصل بذل ما في وسعها من جهد إيمانًا بمستقبل أفضلَ من الراهن. وقبل كلّ شيء أن تُعوّل على صحافة القرب وتُنصت إلى نبض شبابها وتأخذ بعين الأهميّة جمهور مستمعيها في الكاف وسائر مناطق الشمال الغربي، بوصفها صوتهم الذي يأبى الصمت والتهميش... فتحيّة صادقة إلى كلّ منظوري هذه الإذاعة التي كُبرت وباتت عريقة، دون أن تصيب الشيخوخة صوتها...

إذاعة الكاف تواصل مسيرة جيل التأسيس

بقلم : نبيل العرفاوي

لم تكن طريق إذاعة الكاف خلال العقود الثلاثة الأخيرة التي عاشتها مفروشة كلّها بالورود، كما لم تكن أهدافها في تجسيد إعلام القرب وخدمة الصالح العام صعبة المنال دائما. لقد عاشت الإذاعة مراحل مختلفة ومتفاوتة الأنشطة والرؤى والنجاحات منذ الأيّام الأولى لانبعاثها.

بتاريخ 27 فيفري 1991 التأم مجلس وزاري أعلن رئيس الجمهوريّة بمقتضاه عن بعث إذاعتين جهويّتين بكل من الكاف وقفصة. وفي يوم 29 أكتوبر 1991 صدر بالرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة أمر عدد 1472 يتعلّق بإحداث إذاعة فرعيّة بمدينة الكاف تابعة لمؤسّسة الإذاعة والتلفزة التونسية وبمقتضى هذا الأمر الرئاسي انطلقت الاستعدادات حثيثة لإنجاز المشروع.

انطلق البثّ بستّ ساعات فقط يوم 7 نوفمبر 1991، وتطوّر البثّ إلى 10 ساعات مع بداية رمضان 1993، ثمّ بلغ 14 ساعة بداية من غرة جويلية 1994، و18 ساعة في 1996 ليصبح منذ أكتوبر 2017 24 ساعة.

عدد مهمّ من مثقفي الجهة ومن الموهوبين وجدوا أنفسهم إذاعيين ومنشّطين وراء المصدح، ولعلّ حاجة الإذاعة في تلك الفترة إلى رصيد من المبدعين والمثقفين والفنانين قد عبرت عنه جريدة الصباح بتاريخ 16 جانفي 1992 عندما كتبت تقول: "إن إحداث إذاعة بالكاف عاصمة الشمال الغربي أحيى جذوة النشاط لدى العديد من المبدعين في مختلف المجالات الثقافية ونفخ فيهم روحا متوثّبة للقفز إلى الأرقى"... هذه القفزة النوعيّة والكميّة جعلت الكثيرين يقدّمون إلى الإذاعة إنتاجاتهم في شتّى فنون الثقافة.

وكحال بقية الإذاعات الجهويّة، حاولت إذاعة الكاف في مرحلة أولى أن تُضفي طابع الخصوصيّة على برامجها للبحث عن الذات وتأصيل الكيان. ففي 7 ديسمبر 1991 نشرت مجلة الإذاعة والتلفزة التونسية أوّل شبكة برامجيّة لإذاعة الكاف. وقد تضمّنت حينها خمسة وثلاثين عنوانا لم تستبطن في أغلبها عمق الشمال الغربي الطبيعي والحضاري والثقافي، غير أنّها حاولت مسّ مشاغل الجهة في التنمية والتراث: مؤشّرات تنموية، حديث الذاكرة. ..

جمع من الزميلات والزملاء من إذاعة الكاف في جولة ميدانيّة تعود إلى ديسمبر 2016.

صوت الشمال الغربي

بتاريخ 22 ديسمبر 1992 تمّ الإعلان عن توسّع البثّ ليشمل كافة مناطق الشمال الغربي، حيث كان المنتجون يشعرون بالحرج حين ينتقلون إلى ولايتي باجة وجندوبة بغية تسجيل مادّة إذاعية، فيقال لهم: ما الفائدة من إذاعة لا يصلنا بثها؟

وبالجملة تضاعف عدد الصحفيين والمنتجين والمنشطين من ثمانية إطارات في نوفمبر 1991 إلى ثلاثين إطارا صحفيا ومنشطا مع بداية سنة 1994، كما ارتفع عدد برامج الشبكة إلى 73 برنامجا في صائفة 1993.

بعد 14 جانفي 2011 لم تكن إذاعة الكاف استثناء في دخول مرحلة جديدة، أهمّ سماتها حريّة التعبير والصحافة. فكان صوت الإذاعة تعدّديّا يعبّر عن كلّ مكوّنات المجتمع التونسي بمختلف أطيافه السياسيّة والاجتماعيّة. كما تقاطعت فيها آراء ممثلي المنظمات والجمعيّات الناشطة بإقليم الشمال الغربي، فاختارت لنفسها شعار: "صوت الشمال الغربي".

وفي إطار اتفاقيّات تعاون دولي، أنشأت إذاعة الكاف مكاتب جهويّة وركّزت استوديوهات محليّة بولايات جندوبة وباجة وسليانة. وهو ما أهم في تدعيم إعلام القرب وانفتاح المؤسّسة على بقيّة مناطق إقليم الشمال الغربي.

تميّزت الإذاعة خلال ثلاثة عقود من الزمن بإنتاج كمّ مهمّ من الأعمال الدراميّة الإذاعيّة، ساهم مركز الفنون الركحيّة والدراميّة بالكاف في إثرائها. كما أسهمت الإذاعة في حفظ الذاكرة الشعبيّة والتراث الغنائي العريق للجهة وقامت بتسجيله ورقمنته. وبفضل هذا الجهد، أتاحت إذاعة الكاف لغيرها من الإذاعات التونسية، على سبيل الذكر لا الحصر، بثّ الأعمال الغنائيّة لمنذر الجبابلي ومليكة الهاشمي وللفنانين الراحلين شفيق الحكيمي ومحمد العربي القلمامي وغيرهم، فشكّلت تلك الأغاني رصيدًا خالدا في ذاكرة تونس الموسيقيّة.

كانت للإذاعة العديد من المحطّات المضيئة التي أسهمت في إشعاعها من خلال مشاركتها في المسابقات الدوليّة وحصولها على العديد من الجوائز والتكريمات، لاسيما أنّها انفتحت على التكنولوجيّات الحديثة وتبوّأت لها مكانا منافسا ضمن الميديا الجديدة، ولو باجتهادات وجهود فرديّة في أحيان كثيرة بالنظر إلى شحّ افمكانيّات الماديّة.

وبين جيل أدّى مهامه في مرحلة التأسيس وجيل لاحق جاء لمواصلة المسيرة، تعمل إذاعة الكاف على تحدّي الظروف الراهنة وتنزع إلى استثمار كلّ خطواتها المقبلة بنفس توثّب الأيّام الأولى...

الوحدة التلفزيّة بالكاف:
صمود رغم تواضع الإمكانيّات

بقلم : حسن الكريمي

لا يمكن الحديث عن إذاعة الكاف دون التطرّق إلى وحدة الإنتاج التلفزي التابعة للتلفزة الوطنية والتي انطلق العمل فيها خلال تسعينيات القرن الماضي، حيث يعمل الفريق التلفزي المتكوّن من رئيسة وحدة تتولّى عمليات التنسيق والإشراف الإداري وصحفي ميداني ومصوّرين اثنين وسائقين على تغطية مختلف الأحداث والتظاهرات بالشمال الغربي في مختلف المجالات.

يعمل أعوان الوحدة، رغم قلّة الإمكانيّات، على إيصال المعلومة من خلال الريبورتاجات والبثّ المباشر رغم الافتقار لوحدة مزج وتركيب، ورغم صعوبة العوامل الجغرافيّة والمناخيّة.

وقد كانت الوحدة التلفزية بالكاف سبّاقة دائما إلى إحاطة الرأي العام التونسي بالظروف الطبيعيّة المتقلّبة في الجهة، ولاسيما عبر تغطية الحرائق صيفًا وموجة الفيضانات والثلوج شتاءً. وهو ما جعلها من أنشط وحدات الإنتاج الجهويّة التابعة للتلفزة الوطنية.

كما تعتمد الوحدة على جهاز إرسال متحرّك (Streaming) في التغطية المباشرة، في حين يتمّ إرسال المادّة المصوّرة عادة عبر الخطوط الهرتيزيّة انطلاقا من مقرّ الوحدة الذي هو مكتب موجود بمقرّ إذاعة الكاف.

الوحدة التلفزيّة بالكاف.. عمل دؤوب لتغطيّة مستجدّات الشمال الغربي

وبالنظر إلى ما يتوفّر في الشمال الغربي من مجالات واسعة للعمل الاعلامي، بما يُتيح إنتاج برامج هادفة وتُقدّم الإضافة المميّزة، فإنّ دعم الوحدة بشريًا ولوجستيًا يظلّ مسألة ضروريّة حتى تخرج من الصورة النمطيّة التي تلازمها وتضطرّها للاقتصار بالأساس على الجوانب الإخباريّة.

احتفالات الثلاثينيّة

فعاليّات متعدّدة بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس إذاعة الكاف

على الرغم من محدوديّة الإمكانيّات، لم تفوّت إذاعة الكاف إنجاز برنامج ثريّ احتفالا بالذكرى الثلاثين لتأسيسها. وقد انطلقت هذه الاحتفالات أواخر عام 2021 لتتواصل إلى بداية العام الجاري، بعد أن عاد الوضع الصحّي المرتبك جرّاء جائحة كورونا إلى مسلكه الطبيعي.

لم تكن هذه الاحتفالات طبعا مجرّد فعاليّات بروتوكوليّة سدّا للذريعة، بل حفرت في خصوصيّات هذه الإذاعة المتمثّلة في تكريس إعلام القرب وخدمة الجهة وأبنائها. ومن ثمّة، نظمت إذاعة الكاف ندوة فكريّة حول "إعلام القرب والنفاذ إلى المعلومة"، بمشاركة عدد من المختصّين في المجالين القانوني والإعلامي. وهو ما يعكس الأهميّة التي توليها الإذاعة إلى هذا المبحث في العمل الصحفي باعتباره مرتبط بحقّ المواطنين والمواطنات في المعلومة التي تُعدّ بدورها حقّا دستوريّا لا مجال لوأده.

في السياق الاحتفائي ذاته، نظّمت إذاعة الكاف عددا آخر من الفعاليّات الثقافيّة والفنيّة والسياحيّة، من بينها أمسيّة فنيّة أثّثتها ابنة الجهة الفنّانة لبنى مقري، وحفل خاص لفائدة العاملين بالمؤسّسة. وفي مرحلة لاحقة أقامت الإذاعة بالتعاون مع المندوبية الجهوية للسياحة والمندوبية الجهوية للثقافة بباجة "الأيّام الثقافيّة والسياحيّة والرياضيّة"، لتواصل بذلك انفتاحها المباشر على محيطها الرحب في الشمال الغربي.

عادل يوسف.. كروان الإذاعة وصوت الحنين والذاكرة

"لِصدى صوته في الوجدان همسُ ذاكرةٍ وسطوةُ حنين. هو ملكٌ متوّجٌ على عرشِ التقديم الإذاعي، وهَب حياته للإذاعة فوهبته حبَّ الناس، وهو بهذا الحبّ يعيش"...

بهذه الكلمات الرقيقة قدّمت الزميلة الصحفيّة آمال القطاري الإعلامي القدير "عادل يوسف.. كروان الإذاعة.. صوت الحنين والذاكرة"، في بورتريه جميل جدّا يحمل هذا العنوان ويمتدّ على 36 دقيقة قام بإنجازه فريق من الإذاعة الوطنيّة يضمّ الزميلات والزملاء آمال القطاري وهالة التوايتي ومروى بن عياد وعبد الستار النقاطي ولسعد الدريدي.

ومثلما قال الفريق الصحفي "تحيّة ودّ ومحبّة إلى كروان الإذاعة عادل يوسف"، وفاءً لأحد رُوّاد مرحلة التأسيس في الإذاعة التونسيّة، وأيضا إلى عائلته التي زادت هذا البورتريه بهجةً وبهاءً وفرحًا. تحيّة تقدير كذلك للزملاء الذين أعدّوا هذا العمل المميّز، وقد أنتجته "خليّة الإنتاج الرقمي والبودكاست" في رمضان 2022. عمل في منتهى المهنيّة والجمال والرقّة، جدير بالاستماع والمشاهدة، وهو متوفّر في بوّابة الإذاعة وفي صفحة الإعلامي عادل يوسف. وها هو في هذه الصورة المصاحبة يمسك بوردة يُهديها إلى كافّة محبّيه...

عادل يوسف بين الإعلاميّين البارزين البشير رجب وصالح جغام

«أثير الجوار» و«لقاء الأشقاء»:

تعاون إذاعي تونسي جزائري بين قفصة ووادي سوف والكاف وسوق اهراس

أطلقت إذاعتا قفصة والكاف تجربة جديدة في الإنتاج البرامجي المشترك مع إذاعتين جزائريّتين على الشريط الحدودي الغربي شمالا وجنوبا.

يأتي هذا التعاون تثمينا للتوأمة الإطاريّة الموقّعة بين الإذاعة التونسيّة ونظيرتها الجزائريّة أثناء الزيارة التي أدّاها الرئيس الجزائري إلى بلادنا بتاريخ 15 ديسمبر 2021. وقد تمّ إطلاق تجربة الإنتاج المشترك مع إذاعتين جزائريتين تبثان في الشريط الحدودي من جهتيه الشمالية الغربية والجنوبية الغربية.

ومن ثمار هذا التعاون الإعلامي أن ازدانت الشبكة البرامجيّة لشهر رمضان بإنتاج حصص بين إذاعة قفصة ونظيرتها في وادي سوف. ويتمثّل في إنتاج برنامج مسجّل اختير له من العناوين "أثير الجوار"، ليبثّ عبر أمواج إذاعة قفصة كل يوم سبت من 9 إلى 10 صباحا، في حين يبث عبر أمواج إذاعة الوادي كلّ يوم اثنين انطلاقا من الخامسة وعشرين دقيقة.

وتنتج كلّ إذاعة برنامجا مسجّلا بساعة يتم بثّة على أمواج الإذاعة الأخرى، مع التركيز على الجوانب المشتركة في العادات والتقاليد والارث الموسيقي، فضلا عن التعريف ببعض الخصوصيّات في القطاعات التنمويّة والاقتصاديّة والسياحيّة والترويج لها.

وعلى المنوال نفسه، أثمر هذا التعاون التونسي الجزائري ضمن اتّفاق التوأمة المبرم بين إذاعة الكاف وإذاعة سوق اهراس برنامجا حمل عنوان "لقاء الأشقاء" يرمي إلى الأهداف والشكل نفسهما تقريبا، مع اختلاف طفيف في توقيت البثّ.نأمل ألّا يتوقّف هذا التعاون على شهر رمضان، حتّى يصبح من تقاليد تلك الإذاعات الجهويّة المذكورة ويُسهم في مزيد تمتين العلاقات بين الشعبين الحبيبين.

بورتريه

جليلة حفصيّة

ذاكرة التأسيس وهواجس الصحافة والثقافة

.....

فتحت بيتها، قبيل الاستقلال، لاجتماعات أعضاء من الحزب الدستوري... فهي ذاكرة حيّة لحقبة زمنيّة مهمّة من تاريخ تونس

.....

كابدت التهميش والاستبعاد بعد عزل بورقيبة، ثمّ كُرّمت بعد الثورة لتستكمل إصدار كتبٍ تنهل من ذاكرة تأسيس دولة الاستقلال...

.....

شكّل النادي الثقافي الطاهر الحدّاد، الذي يُعدّ أحد أبرز إنجازاتها، لا فقط منارة للثقافة التونسيّة وإنّما أيضا نبعا انطلقت منه الحركة النسويّة الحديثة في تونس...

.....

بقلم: فاطمة السويح

هي من الجيل الأوّل للنساء التونسيّات اللائي عملن بالصحافة... وقبل كلّ شيء هي ممّن يصحّ فيهنّ القول إنّها رائدة مخضرمة متعدّدة الخصال والاهتمامات. فقد تفتّحت عينيها باكرًا على زخم الحركة الوطنيّة. واقترن هاجسها الإبداعي في الكتابة الأدبيّة والصحفيّة بالنضال النسوي... تلك هي الصحفيّة والكاتبة جليلة حفصيّة.

صورة دليلة اليعقوبي

تكريم جليلة حفصيّة في أيّام قرطاج السينمائيّة دورة 2016

رغم مسيرتها الرياديّة الطويلة في الكتابة الإبداعيّة وفي العمل بالحقلين الصحفي والثقافي، فقد لا يعرفها معظم أبناء الجيل الجديد من الصحفيّات والصحفيّين، لاسيما أنّ تكوينها دفع بها إلى عشق لغة موليير والكتابة بها، في مجتمع تقليدي كان يحكم على المرأة بالمكوث في البيت وعدم تخطّي عتبته إلّا نادرا. مع ذلك كانت من أوائل المبدعات التونسيّات اللائي يكتبن باللغة الفرنسيّة. فأصدرت في بداية السبعينات كتابها الأوّل "رماد في الفجر" أو تحديدا "Cendres à l'aube". تقول "شغفي بالقراءة والكتابة ليس له حدود". هذا ما أمضت في غماره جلّ مراحل حياتها، سواء من خلال عملها بالصحافة والنقد الأدبي أو عبر مؤلفاتها الإبداعيّة العديدة.

مسيرة البدايات

تستذكر جليلة حفصيّة مسيرة البدايات وأحداث ما قبل استقلال البلاد وهي في مقتبل العمر. فتروي كيف فتحت باب بيتها الكائن بضاحية باردو أمام بعض قيادات الحزب الحرّ الدستوري الجديد، وكان من بينهم الطيب المهيري وأحمد المستيري، ليتداولوا في شأن مسيرة النضال الوطني من أجل حثّ الخطى نحو تتحقيق الاستقلال. إنّها باختزال شديد أكثر من صحفيّة وكاتبة، إنّها ذاكرة حياة لحقبة زمنيّة مهمّة من تاريخ بناء الدولة التونسيّة.

ولدت جليلة حفصية أو فاطمة الجليلة، كما يحلو للبعض مناداتها، في مدينة مساكن من ولاية سوسة عام 1927، ولكن سرعان ما انتقلت للإقامة مع أسرتها بشكل دائم في تونس العاصمة. ورغم نباهتها وتفوّقها في اللغة الفرنسيّة فإنّ الظروف التي كانت تُكابدها معظم التونسيّات قبل الاستقلال ألزمتها بمغادرة صفوف الدراسة في المرحلة الثانويّة والزواج بشكل مبكّر جدّا. تجربة لم تثبط عزيمتها، بل أسهمت في نحت كيانها ودفعتها دفعًا إلى أن تُصبح مناضلة نسويّة، تُكافح بقلمها ونشاطها الثقافي والسياسي من أجل بناء الذات وتكريس حقوق المرأة.

هكذا تمرّدت مع عدد من نساء جيلها على واقع يسجن المرأة بين جدران المنزل قبل الزواج وبعده، ويلزمها بالاكتفاء بالأدوار التقليديّة من إنجاب وعناية بشؤون الأسرة دون سواها...

على خطى بورقيبة

بحكم نشاطها الثقافي الدؤوب وشبكة علاقاتها الواسعة وما عُرف عنها من دفاع عن قضايا المرأة، رشّحها الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة لتكون ضمن الكثير من الوفود المرافقة له في

مؤلّفاتها

- Cendres à l'aube (رماد في الفجر) عام 1975.
- Visages et rencontres (وجوه ولقاءات) عام 1981.
- La Plume en liberté (مع رسوم الشاذلي بالخامسة) عام 1983.
- Soudain la vie (فجأة الحياة) عام 1992.
- Instants de vie (لحظات حياة) خمسة أجزاء صدرت بين 2007 و2015.

زياراته إلى العديد من عدد من الدول الأجنبيّة. كان بورقيبة حريصا على إعطاء صورة مشرقة لتونس من خلال نسائها اللائي أخذن نصيبا وافرا من التعليم والثقافة والإبداع والتميّز على غرار جليلة حفصيّة... فهي تختزن في ذاكرتها إلى حدّ اليوم تفاصيل تلك الزيارات التي حملتها إلى عدد من الدول الغربيّة بالإضافة إلى كلّ من مصر والسعودية والكويت وسوريا والأردن، وكذلك إلى القدس التي أتاحت لها توثيق رحلة استثنائيّة بكلّ تفاصيلها، بل وأثّرت في كتاباتها الصحفيّة والأدبيّة وجعلتها تولي القضيّة الفلسطينيّة كبير اهتمامها...

لا تتردّد جليلة حفصيّة في الحديث عن افتتانها بشخصيّة الزعيم الحبيب بورقيبة. فهي لا تراه فقط رجل دولة من الطراز الأوّل وإنّما خصوصا حليفا للمرأة ومناصرا لحقوقها ومدافعا عن قضاياها وضرورة اعتلائها كافّة المناصب وتجاوزها مخلّفات التمييز والحيف الاجتماعيّين المسلّطيْن عليها. تقول في هذا المضمار: كلّما سافرت مع بورقيبة إلّا وكنت شاهدة على إشادات زعماء الدول ومسؤوليها ومثقّفيها وفنّانيها بالمكانة التي بلغتها المرأة التونسية ولاسيما بالمقارنة مع سائر بلدان المنطقة العربيّة والإفريقيّة. تتذكّر مثلا كيف تحدّثت الفنانة اللبنانيّة فيروز مع بورقيبة بكثير من الاعتزاز بما منحه للمرأة التونسية من حقوق جعلتها فخر المرأة العربيّة...

كانت جليلة حفصيّة شاهدة عيان على حقبات مهمّة في تاريخ تونس الحديث. كيف لا تستذكر إذن تلك اللحظات بكلّ تفاصيلها. ولا غرو في أنّها تعتزّ كثيرا بما عاشته من أحداث كبرى أدّت إلى انعتاق البلاد من محتلّها. كيف لا وهي ترى أنّها لم ولن تعرف سعادة تضاهي يوم حصول تونس على استقلالها عام 1956.

التأسيس للحركة النسويّة

بُعيد الاستقلال، اشتغلت جليلة حفصيّة بوزارة الثقافة، فقد رأى فيها الشاذلي القليبي بوصفه أوّل وزير ثقافة في تونس المستقلّة شغفا كبيرًا بالعمل الثقافي. وهو ما جعله يحمّلها مسؤوليّة رئاسة إحدى اللجان الثقافيّة. كما حظيت بعد ذلك بترشيح الأديب والنقابي والسياسي الكبير محمود المسعدي لإدارة النادي الثقافي الطاهر الحدّاد بمدينة تونس العتيقة الذي سيحتفل قريبًا بمرور نصف قرن على تأسيسها إيّاه. بذلت جليلة حفصيّة قصارى جهدها تأسيسًا للفعل الثقافي في هذا النادي الذي يُعدّ أحد أكبر إنجازاتها، فجمعت من حولها العديد من النساء الحداثيّات واستقطبت طلبة الجامعات.

كان النادي الثقافي الطاهر الحدّاد، زمن إدارتها، ولا يزال موسوما باهتماماته النسويّة ثقافيّا وإبداعيّا وسياسيّا أيضا. وكان من الطبيعي أن تُسخّر جليلة حفصيّة جلّ جهودها لإيقاد تلك الشرارة الإبداعيّة لدى من يرتدن النادي من النساء الشابات. فبين أحضانها وبتأطيرها المباشر، انطلقت التجربة الإبداعيّة للكثير من الشاعرات والكاتبات التونسيّات. لا يقف هذا الوعي النسوي عند مستوى الفعل الثقافي، بل تعدّاه إلى محاولة دفع النساء إلى الانشغال بقضايا الشأن العام. فكان "نادي دراسة قضيّة المرأة" الذي أطلقته جليلة حفصيّة بنادي الطاهر الحدّاد، ليُشكّل نواةً للحركة النسويّة الحديثة في تونس، ومنه تبلورت فكرة تأسيس "الجمعية التونسيّة للنساء الديمقراطيات"...

هذا الهاجس الشخصي المتعلّق بالدفاع عن قضايا المرأة التونسيّة لم يهجر مخيّلة جليلة حفصيّة. فعملت على تنويع مبادراتها، وتعويلها في كلّ مرّة على دور الرافد الثقافي في عمليّة التغيير المنشودة. وهكذا وجدت ضالّتها في تقديم برنامج إذاعيّ أسبوعيّ تطرح في فقراته نظرتها إلى واقع المرأة التونسيّة وسبل النهوض به.

في مرحلة لاحقة، بادرت سنة 1988 بتأسيس "رحاب صوفونيبة" بقرطاج. وكما يتّضح من اسم هذا الفضاء الثقافي، فإنّه يحثّ من يرتاده على معرفة الإرث النضالي العريق للمرأة في هذه الأنحاء. فـ"صوفونيبة"، أو "صوفيناس" باللغة البربريّة،

جليلة حفصيّة تُحيّي الرئيس الحبيب بورقيبة في موكب بمناسبة إعلان الجمهوريّة يوم 25 جويلية 1957

وُلدت بقرطاج وهي ابنة القائد القرطجني الجنرال صدر بعل. أصبحت ملكة نوميديّة بزواجها من سيفاكس ملك نوميديا الأمازيغيّة، وناضلت من أجل تمتين التحالف بين القرطاجنيين والنوميديّين، ولكن بخسارة الحرب أمام روما فضّلت الموت سُمًّا على نقلها أسيرة ذليلة إلى روما ضمن غنائم الحرب...

ثنائيّة الثقافة والصحافة

طرقت جليلة حفصيّة أبواب الإبداع لتنعتق ممّا سطّره المجتمع للنساء التونسيّات من مرجعيّات تقليديّة. وأولى الخطو والخطى، منذ ما قبل استقلال البلاد، هي أن تقرأ وتقرأ كثيرًا وتمتلأ بالفكر والمعرفة، ثمّ تهبُ حياتها للنقد الأدبي والكتابة عن هموم مجتمعها وعن آفاق التغيير عبر البناء الثقافي والعمل الصحفي. جريدة "لابراس"، اليوميّة التي صدرت منذ عام 1936، شكّلت المنبر الأساسي لانهمار مقالات جليلة حفصيّة على امتداد سنوات طويلة. فغاصت الصحفيّة والكاتبة بالخصوص في الشأن الثقافي والإبداعي. لم تكتف جليلة حفصيّة طبعا بالكتابة فقط في ما

برعت فيه من نقد أدبي، بل أولت اهتمامها بمبدعين عاصرتهم وصادقتهم مثل محمود درويش وفدوى طوقان وجمع آخر من المبدعين والمبدعات من تونس وخارجها. كانت جليلةٌ عاشقة لفلسطين ونضالات شعبها، فلا غرابةَ في أن تُولي اهتمامًا كبيرًا بمسيرة مهندس الانتفاضة الفلسطينيّة وملهمها المناضل الشهيد خليل الوزير (أبو جهاد) الذي قاوم، إلى آخر لحظة من حياته، الكيان الصهيوني وعملاء الموساد الذين اغتالوه بضاحية سيدي بوسعيد في تونس العاصمة.

ولدى إشرافها على النادي الثقافي الطاهر الحدّاد حقّقت إشعاعًا كبيرًا لأوّل منارة ثقافيّة بعمق مدينة تونس العتيقة، لاسيما أنّها أطلقت نوادٍ متخصّصة عديدة للموسيقى والسينما والفنون التشكيليّة والأدب والشعر من أجل تأثيث نشاط النادي

رئيس الجمهورية الأسبق محمد الناصر يكرّم جليلة حفصية بمناسبة اليوم الوطني للثقافة 2019

وتحقيق أهدافه. كما أسهمت بذلك في تكوين شبكة علاقات واسعة مع العديد من المثقفين والمفكّرين والأدباء من تونس وخارجها. فقد مرّ بهذا النادي الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو والمخرج السوداني الطيّب صالح والمخرج المصري يوسف شاهين وغيرها من الأسماء الفذّة التي عاينت ولع جليلة حفصيّة بالفعل الثقافي ودوره في النهوض بالواقع الاجتماعي في البلاد...

بدت الكتابة، بشتى مجالاتها الصحفيّة والثقافيّة والأدبيّة عشقها الأوّل والدائم. ولذلك تعدّدت كتاباتها ومؤلّفاتها التي أصدرتها على امتداد أربعين عاما بين 1975 و2015، ولكنّها تدور في معظمها حول مسيرتها الحافلة. فأصدرت الطبعة الأولى من كتاب "Cendres à l'aube" (رماد في الفجر) عام 1975. ثمّ تلاه كتاب "Visages et rencontres" (وجوه ولقاءات) الذي يضمّ مراسلات ولقاءات عام 1981. وفي سنة 1983 أصدرت كتابًا وشّحته رسوم الشاذلي بالخامسة يحمل عنوان "La Plume en liberté". وفي عام 1992 أصدرت كتاب "La vie Soudain" (فجأة الحياة) الذي يحوي قصصًا ونصوصًا قصيرة، لتكتمل مؤلّفاتها بكتاب ذي خمسة أجزاء نشرته بين عامي 2007 و2015 عنوانه "Instants de vie" (لحظات من الحياة) الذي أوجزت فيه مسيرتها الطويلة، وقد ناهزت حينها التسعين من عمرها...

ثوابت لمقاومة التهميش

لا تزال جليلة حفصيّة وفيّة لصحيفتها "لابراس"، إذ تستقي منها أخبارها. فهي تثق في مصداقيّة مضامينها، لاسيما أنّها كانت على امتداد فترة طويلة من ضمن أبرز كتّابها. فلا يطلع فجر يوم جديد دون أن تتصفّح جريدتها المفضّلة من أوّلها إلى آخرها. هذه الصحيفة تشكّل ولا تزال نافذتها الأولى للاطّلاع على ما يدور في تونس والعالم من مستجدّات سياسيّة وثقافيّة واقتصاديّة...

في المقابل، لم تتأثّر جليلة حفصيّة بالفضاء الافتراضي والرقمي الذي يُكيّف عالم اليوم. فهي بعيدة كلّ البعد عن المواقع الإلكترونيّة والميديا الاجتماعيّة. ترى أنّ عالم الانترنت قد أفسد الكثير من الأشياء الجميلة. وهي تُحبّذ إلى حدّ اليوم ملامسة ورق الصحف والكتب، كما أنّها تُفضّل الالتقاء بأصدقائها وجهًا لوجه، لا من خلال شاشات إلكترونيّة تُغيّر وجه الحقيقة. ورغم إيمانها بأن "التطوّر شرّ لا بدّ منه"، فإنّ العالم الرقمي لا يستهويها مطلقا، بل ترى في كثرة وسائل التواصل ومصادر الأخبار والقنوات المتوالدة بشكل يوميّ نوعًا من الفوضى الإعلاميّة التي تجعل من الصعب فرز الغثّ من السمين...

ومع أنّها تُعدّ من رموز الكتابة الصحفيّة النسائيّة في البلاد ومن بُناة الزخم الثقافي في تونس الجديدة بعد الاستقلال، فإنّها لم تحظ في فترة حكم الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي بما هي جديرة به من تقدير. وعلى العكس من ذلك كابدت عناء الإقصاء والإبعاد تمامًا. جعلها الخطب تستشعر خيبة الأمل، إذ دفعت ثمن ولائها لبورقيبة إلى درجة غلق مكتبها...

وجيعة التهميش هانت كثيرا بُعيد الثورة عام 2011 وتحوّلت إلى شعور بالفخر في المشاركة في مرحلة النضال وبناء الدولة الفتيّة. هكذا عاد الألق إلى عينيها وهو تُقارب القرن من العمر. فبمبادرة من "المركز الوطني للفنّ الحيّ" بالبلفيدير في العاصمة كُرّمت جليلة حفصيّة، حين انتظمت عام الثورة مائدة مستديرة على شرفها بمشاركة العديد من أهل الإعلام والثقافة والفنون، وخاصّة ممّن عاينوا جوانب من مسيرتها الطويلة أو ممّن تكوّنوا في مجالات الثقافة والكتابة النسويّة على يديها أو حتّى من صحفيّات شابّات افتتنوا بمسيرتها المهنيّة والإبداعيّة الطويلة. ورغم شبه تناسيها خلال فترة حكم الترويكا، فقد تعدّدت بعد ذلك التكريمات. واحتفى بها مهرجان أيام قرطاج السينمائيّة في دورة عام 2016. ثمّ كُرّمت سنة 2017 في معرض تونس الدولي للكتاب. وبمناسبة اليوم الوطني للثقافة، المنتظم بتاريخ 3 أكتوبر 2019 بقصر قرطاج، تجدّد تكريمها. فقد قلّدها آنذاك رئيس الجمهوريّة السابق محمّد الناصر الوسام الوطني للاستحقاق الثقافي، اعترافًا من الدولة التونسيّة بمسيرتها الحافلة في تمكين المرأة التونسيّة والتميّز على أكثر من صعيد ثقافيّا وإبداعيّا وإعلاميّا...

الصحافة المحلية تُبادر...

نظمت جريدة "الجمّاليّة" الصادرة بجهة جمّال، في بداية شهر جوان 2022، "منتدى التجارب التنمويّة الناجحة" بمشاركة جمع من أصحاب الأعمال، وذلك تجسيدا لمبادرة للصحافة الجهويّة في تشجيع الشباب على الاستثمار والمبادرة الخاصّة، انطلاقا من التعريف بعدد من المبادرات والمشاريع الناجحة في هذا المضمار...

آلام وأحلام!

احتضن نادي الصحافة Media Club التابع للمنظمة التونسيّة لحماية الصحفيّين، يوم 29 أفريل 2022 بالعاصمة، سهرة إعلاميّة بيئيّة، تمثّلت في بثّ شريط وثائقي أنجزه الزميل الصحفي الطيب الميلي بعنوان «آلام وأحلام». وهو يُعالج مشكلة التلوّث البيئي بخليج خنيس التابع لولاية المنستير.

"أعطيني راس"... محمّد بوغنيم وذاكرة معلّق رياضي يأبى النسيان

بقلم: توفيق العبيدي

"كأنّه علَمٌ في رأسه نارٌ"، هكذا رثتْ الخنساء أخاها صخر، وهكذا نعتزّ أيضا بوصف الإعلامي التونسي الراحل محمّد بوغنيم. فمن فرط مرحه الدائم وطرافته المتفرّدة وذكائه المتّقد، كان في زمنه المعلّق الرياضي الأشهر في اعين التونسيّين. صنع بوغنيم لنفسه أسلوبًا مميّزًا وفريدًا ونحت مسيرة تنضح بالأحداث والمكاسب وكان لا يخشى في قول كلمة الحقّ لومة لائم. فوهبته الشهرة والتقدير، ولكنّها تسبّبت له كذلك في العديد من المضايقات والهزّات والآلام. هذه باختزال حكاية إعلاميّ عَلَم، تكريمًا له وحفظا لذاكرته...

نحاول في هذا المقال التطرّق إلى جوانب عديدة من حياة بوغنيم الشخصيّة ومسيرته المهنيّة حتى يتعرّف عليه الجيل الجديد لأنّ الرّجل كان بالفعل جديرًا بأن يكون قدوة ونموذجًا ومثالًا يحتذى لكلّ الأجيال في العطاء والإبداع والتألّق... وقد ساعدنا في هذه المهمّة شقيقه الزميل الهادي بوغنيم الذي أمدّنا مشكورًا بمعلومات إضافيّة مجهولة حتّى لدى البعض من زملائه المقرّبين ومعاصريه وخاصّة في فترة طفولته ومرضه وفي آخر أيّام حياته والتي كانت موثّقة بالعديد من الصور التي أطلعنا عليها والتي تنشر لأوّل مرّة وبصفة حصريّة في مجلّتنا.

التوأم العجيب

ولد محمّد بوغنيم يوم 15 نوفمبر 1939، وكان أخًا توأمًا لأحمد بوغنيم الذي وافته المنيّة هو الآخر بعده ببضع سنوات. وكانت تربطهما علاقة وطيدة ووثيقة كحال كلّ توأمين حقيقيّين، حيث كانا دوما متلازميْن في البيت وفي الشّارع وفي المدرسة وفي المعهد إلى أن فرّقهما لبعض الوقت مكان العمل، ثمّ بعد ذلك وإلى الأبد الأجل المحتوم.

ومن أسرار علاقة محمد بأخيه التوأم أحمد أنّه عندما كان يتعرّض أحدهما إلى مشكلة أو حادثة ما مهما كان نوعها، سرعان ما يجد الآخر في صفّه يسانده ويدافع عنه بشراسة وبكلّ ما أوتي من قوّة، عملًا بالمقولة الشّهيرة "أنصر أخاك ظالما أو مظلوما"، بل كان الأمر يصل إلى حدّ نزول دموع أحدهما عند بكاء الآخر. ولا يخفى أنّ التّشابه في الأوصاف والطّباع والسّلوكات والمواقف بين الشقيقين التوأمين كان واضحًا وجليّا، إلى حدّ أنّه كان من الصعب التمييز والتّفريق بينهما، ممّا كان يثير التعجّب والاستغراب لدى الجميع ويؤدّي في بعض الأحيان إلى حصول العديد من الطرائف والنوادر مثل بعض الوضعيّات المثيرة حين كان محمد يستظهر بالجواز الدبلوماسي لأخيه أحمد عند السفر إلى الخارج.

تكوين صادقي

لم يكن محمّد بوغنيم من روّاد الكتاتيب التي كان يعجّ بها حيّ باب الجديد بتونس العاصمة، حيث كان يقطن منذ الصّغر، فقد بدأ حياته المدرسيّة عند بلوغه سنّ الخامسة بالالتحاق بفرع المعهد الصّادقي أين زاول تعليمه الابتدائي، ثمّ انتقل إلى المعهد الصّادقي لمتابعة دراسته الإعداديّة والثّانويّة.

وقد تابع أواخر مرحلته الدّراسيّة الثّانويّة "باللّيسي كارنو" حيث حصل على شهادة البكالوريا الفرنسيّة بجزأيها الأوّل والثّاني.

الإفريقي حبّه الأوّل والأخير

منذ بداية مرحلة شبابه، كان محمّد مولعا بالرّياضة عامّة وبكرة القدم وبكرة اليد بصفة أخصّ، وكان يحبّذ دائما اللعب في خطّة "حارس المرمى". وقد انخرط في جمعيّة "النّادي الإفريقيّ" في صنف كرة اليد.

ثمّ انتقلت به الهواية إلى مجال التّحكيم في كرة اليد، وبعد ذلك تحوّل إلى مجال الصّحافة الرّياضيّة باللّغة الفرنسيّة حيث اشتغل بجريدة "لو بيتي ماتان"، ثمّ بجريدة "لاكسيون". وقد كان له فيهما أركان رياضيّة واجتماعية مختلفة باللّغة الفرنسيّة.

محمّد، عمره 5 سنوات

من التدريس إلى التعليق

اشتغل محمد بوغنيم مدرّسا بالمدرسة الابتدائية بمدينة قبلّاط، ثمّ بالمعهد المهني "سيدي عيّاد" وبعدّة معاهد حرّة أخرى

وكان دائمًا يفتخر ويتمسّك بلقب "أستاذ".

وتبقى أهمّ مرحلة في حياته المهنيّة تلك التي اشتغل فيها معلّقًا رياضيًا ومنتجًا ومقدّمًا لبرامج رياضيّة في كلّ أصناف الرّياضة بمؤسّسة الإذاعة والتلفزة التونسيّة سابقًا. وقد برز في هذا المجال أيّما بروز بفضل خفّة روحه وطرافة طبعه وسرعة بديهته وتميّز أسلوبه الخاصّ في التّعليق ممّا أكسبه شعبيّة عريضة لدى الجماهير الرّياضيّة وشهرة واسعة أصبح بفضلها من بين أبرز المذيعين الرّيّاضيّين بالإذاعة والتّلفزة الذين يُشهد لهم بالكفاءة والنجاح والتألّق.

النهاية... خارج الوطن

تولّى محمّد بوغنيم، بالإضافة إلى مسيرته الإعلاميّة، مناصب في عدّة جامعات رياضيّة وترأّس البعض منها وكانت آخرها "الجامعة التونسيّة للدرّاجات"، حيث كان يتابع أنشطتها ويخصّص لها حيّزًا زمنيًا مهمًا في برامجه الرّياضيّة. وقد تمكّن من إدراج فقرة يومية قارّة ضمن نشرات الأخبار المسائيّة لبثّ مراسلات حيّة حول أنشطة سباق الدرّاجات.

كان محمّد بوغنيم يحرص دائمًا على مرافقة الفريق التّونسي للدرّاجات في جميع السباقات التي تقام في تونس أو خارجها. وكانت آخر الدورات الدوليّة لسباق الدّرّاجات التي واكبها بوغنيم، تلك التي انتظمت بسلوفاكيا في أواخر شهر جويلية 2001 حيث وافته المنيّة قبل أن يعود إلى أرض الوطن. وكان من أسباب وفاته، إخفاؤه عن طبيب الفريق وجوب قيامه بعمليّة غسل الكلى بصفة دوريّة ومنتظمة، مفضّلًا عدم التخلّف عن هذه الدورة ومصاحبة كوكبة المتسابقين عبر سلسلة الجبال الشّاهقة.

هكذا كان بوغنيم إذن عاشقًا للحياة، مولعًا بالسفر ومتيّمًا بالمطالعة، وكان شخصًا مثقّفا ظريفًا فطنًا وفصيح اللسان باللغتين العربيّة والفرنسيّة... امتهن التدريس، لكنّه سرعان ما فضّل التفرّغ للصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئيّة. كان صاحب قلم بديع ولسان حاذق وجريء وثقافة شاملة واطّلاع واسع، فكان بالنسبة إلى زملائه وأقرانه بمثابة موسوعة، لا ينازعه في المعارف أيّ كان... رحم اللّه محمّد بوغنيم رحمة واسعة.

في بهو دار الإذاعة

مع رابح درياسة و أحمد حمزة

مع المطربة مفيدة عيسى

Poème paru sur La Presse à l'occasion du 3e anniversaire du décès de Mohamed Boughnim

La force du souvenir

Par Ahmed Boughnim

Non ! Tu n'es pas silence dans la nuit des tombeaux !
Ton souvenir résonne chaque jour comme un écho !
Et ta voix, dans nos cœurs, s'élève toujours plus haut ,
Chantant l'hymne du sport dont tu fus le flambeau .
**
Les foules avaient pour toi de l'adoration ,
On aimait ton humour, ta verve et ta passion ,
Tu étais une star de la télévision ,
Une figure populaire au sein de la nation.
**
Au stade, lors des grands chocs, une immense clameur
Saluait ta présence, ta voix pleine de chaleur .
Et des milliers de gens scandaient ton nom en chœur ,
Louant tes commentaires, ton style et ton ardeur.
**
Mais voilà que la mort t'a arraché aux tiens ,
Parti à l'étranger faire ton travail au loin ,
Tu l'as trouvée, hideuse, au bout de ton chemin ,
Brisant en plein élan ta vie et ton destin.
**
Avec toi, Mohamed, sont partis les géants de la télévision
Qui tentaient l'impossible avec un cœur vaillant ,
Après toi le micro est devenu moins grand
Et plus petit encore le petit écran!

Jeudi 29 juillet 2004

بوغنيميّات

حبّوني ودلّلت!

كان محمد بوغنيم كما لا يغيب على أحد لا يُخفي انتماءه إلى النادي الإفريقي بحكم موقع سكنه منذ الصّغر بباب الجديد ولعبه في صفوفه في فرع كرة اليد. وبقدر ما كان يتباهى بهذا الانتماء ويدافع عنه في أحاديثه ودردشاته مع الأخلاّء وفي حصصه الرّياضيّة، فإنّه كان لا يتوانى ولا يتردّد في انتقاده بشكل لاذع في كتاباته وتعاليقه الإذاعيّة والتلفزية عملًا بالمقولة الفرنسيّة «Qui aime bien, châtie bien»، ممّا كان يدفع بالهيئة المديرة للفريق آنذاك إلى تقديم شكاوى ضدّه لدى الإدارة العامّة لمؤسّسة الإذاعة والتلفزة سابقًا، حتّى لا تُسند إليه مستقبلًا مهمّة التعليق على لقاءات ناديها.

أعطيني باقي فلوسي على المباشر

صادف أن تمّت جدولة مباراة النادي الإفريقي في رفع الستار بالملعب الأولمبي بالمنزه. وقد تمّ تكليف بوغنيم حينها بالتعليق على مباراة تجري بملعب حمام الأنف، فأصرّ على سائق سيّارة الإذاعة على التحوّل معه أوّلا إلى المنزه لمواكبة لقاء فريقه المفضّل. وهناك اقتنى قهوة فدفع خمسة دنانير ولم يتسنّ للبائع أن يمكّنه من الباقي لعدم توفّره لديه. ونظرًا إلى ضيق الوقت وبإلحاح من السّائق، اضطر بوغنيم إلى التحوّل فورًا إلى ملعب حمّام الأنف حتّى يكون في الموعد، وأثناء نقله للمباراة تذكّر أنّه لم يسترجع من بائع القهوة المتجوّل بقيّة الخمس دنانير، فما كان منه إلّا أن طلب من زميله محمد بن خليفة على الهواء مباشرة والذي كان آنذاك موجودًا بالمنزه أن يتسلّم ما تخلّد بذمّة البائع، مدّعيًا أنّ بقيّة المال تعود لأحد أصدقائه الذي نسي استرجاعها...

في الفخّ بالأحمر والأصفر

كان منتجو الكاميرا الخفيّة في شهر رمضان وعلى رأسهم الزميل رؤوف كوكة يحاولون دائمًا استهداف محمد بوغنيم والإيقاع به في فخّ هذا البرنامج لضمان نسبة أعلى من المشاهدة نظرًا إلى ما كان يتميّز به من طرافة وجرأة وسلاطة لسان ومواقف عجيبة. وقد تجلّى ذلك بالخصوص عندما تمّ طلي شعره في صالون الحلاقة بمقرّ الإذاعة والتلفزة وصبغه باللونين الأحمر والأصفر اللذين يرمزان إلى شعار الترجي الرياضي الغريم التقليدي للنادي الإفريقي ولا تسل عن ردّة فعله الجنونيّة وما صدر منه من مواقف عنيفة لمّا تفطّن إلى ذلك...

أعطيني راس

في إحدى المقابلات الهامّة للمنتخب التونسي لكرة القدم في إطار التأهّل إلى نهائيات كأس العالم "إيطاليا 1990" ضدّ نظيره الكاميروني، أسندت مهمّة التعليق على هذه المباراة إلى محمد بوغنيم وكنت وقتها جالسًا إلى جواره بموقع التعليق بالملعب الأولمبي بالمنزه. وقد كان الفريق الكاميروني في هذه المباراة متقدّمًا بنتيجة 0/1، وكان على إثر كلّ توزيعة من لاعبي المنتخب التونسي يقول بوغنيم "أعطيني راس"، ممنّيا النّفس بتعديل النتيجة التي لم تتحقّق إلى نهاية المباراة، وقد أصبحت تلك العبارة متداولة لدى الجميع واشتهرت باسمه...

مع المطربة نعمة

مع النادي الافريقي

لو عكست لأصبت

في إحدى مباريات كأس أوروبا للأندية البطلة (كأس رابطة الأبطال حاليّا) كلّفتني الإدارة العامّة للتلفزة بالتعليق الثنائي مع محمد بوغنيم من أجل حسن تأطير عمليّة التعليق. وكانت المباراة قد جمعت بين بايرن ميونيخ الألماني ومانشستر يونايتد الإنجليزي. وأثناء تعليقي سجّل بايرن ميونيخ هدفا، فأعلنت أنّ الفريق الألماني متقدّم بهدف مقابل صفر، فما كان منه إلّا أن تدخّل بسرعة رافعًا عقيرته بالصياح: "لا يا توفيق لو عكست لأصبت"، ظنّا منه أنّ بايرن مونيخ الذي عادة ما يلعب بالزيّ الأحمر هو الذي قبل في شباكه الهدف، والحال أنّ الفريق اللماني لعب في هذه المقابلة باللونين الرمادي والأحمر القاني، حتّى لا يشابه منافسه الإنكليزي في لون الزيّ.

صديق الملك!

بمناسبة ألعاب البحر الأبيض المتوسّط التي احتضنتها المغرب سنة 1983، تضمّن الوفد الإعلامي التونسي أكثر من 20 صحفيّا وكنت أنا ومحمد وغنيم من بينهم. وفي نهاية المسابقات الرّياضيّة كنّا نتوجّه إلى إحدى المقاهي حيث كنّا نمضي بعض الوقت إلى آخر الليل ونستمتع بطرائف بوغنيم ومزاحه وتعاليقه في شتّى المجالات. وكان في كلّ مرّة يتودّد لصاحب المقهى ونُدُله طمعًا في أن يحظى بمعاملة خاصة أو إعفائه من تسديد معلوم الاستهلاك. ولتحقيق هذه الغاية كان يستظهر لهم بصور شقيقه التوأم أحمد بوغنيم التي توثّق استقباله صحبة الوزير الأوّل في ذلك الوقت المرحوم محمد المزالي من قبل الملك الحسن الثاني، موهما إيّاهم بأنّه هو صاحب تلك الصّور، ولكن خلافًا لما كان يتوقّع، وجد بوغنيم في انتظاره فاتورة ذات معلوم مشطّ بما أنّه كان يعتبر بالنسبة إليهم شخصيّة مهمّة وميسورة الحال... وأمام خيبة الأمل، قطع على نفسه عهدًا بأن لا يصطحب معه تلك الصور مرّة أخرى...

المنشط رابح الفجاري
فارس من الزمن الجميل بإذاعة المنستير

رابح الفجاري منشط من الجيل المؤسّس بإذاعة المنستير، عاشر المصدح منذ سنة 1979 في وقت لم تمر سنتان على إحداث هذه الإذاعة. قضى الفجاري أكثر من أربعين عاما في إذاعة المنستير، ومازال إلى الآن ينحت مسيرته بنفس نسق البدايات. فهو من المنشّطين القلائل الذين كان حضورهم في الشبكات البرامجية دون انقطاع أو غياب إلى اليوم.

بقلم : عبد السلام عبد العزيز

بلغة الأرقام عمل رابح الفجاري في ما يزيد عن 135 شبكة برامجيّة منذ الأعوام الأولى لتأسيس إذاعة المنستير. وهو رقم قياسي يأخذ في الاعتبار وجود ثلاثة أصناف من الشبكات البرامجيّة في السنة، خريفا وشتاء وصيفا، فضلا عن شبكة رمضان.

ولد المنشط رابح الفجاري بقرية العلا التابعة لولاية القيروان في 25 جانفي 1956. هناك زاول مرحلة التعليم الابتدائي، ثم انتقل إلى القيروان لإتمام دراسته الثانوية، قبل أن يلتحق بمدرسة تكوين الإطارات الشبابية والثقافية ببير الباي بالعاصمة. فقد توّج دراسته في هذا السلك بالحصول على شهادة منشّط بدور الشباب والثقافة، وهي شهادة أمّن بها رزقه ورعاية أبنائه الخمسة من خلال مهام عدّة كُلّف بها في هياكل وزارة الثقافة. يقول الفجاري إنّه عاش في بيئة اجتماعيّة صعبة كان يُخيّم عليها الفقر، «رغم اجتهاد والده في توفير ضروريّات الحياة الدنيا له ولأخيه الأكبر منه سنّا».

رابح الفجاري صورة نحاول تقريبها إلى ذهن القارئ حتّى تكتمل. هو معروف لدى كلّ من عاشره بالجديّة المفرطة في العمل وأحيانا بحساسية في طبعه... يريد التنافس النزيه ولا يستسلم بسهولة ويبحث دائما عن الطرافة والسبق ويحسّ دائما بأنه في حاجة إلى التعلّم والمعرفة من أجل تحقيق ما ينشده من تميّز.

يقول عنه زميله الصحفي فتحي سعد، وهو من الأجيال التي انضمّت إلى الإذاعة في التسعينات، إنه «واحد من فرسان الزمن الجميل، وواحد ممّن صنعوا أمجاد إذاعة المنستير. لقد كسب حبّ المستمعين، فهو طيّب المعشر ونُكته الطريفة دائمة الحضور».

الالتصاق بالنّاس

يعدّ رابح الفجاري من المنشّطين الذي يرومون الالتصاق بما يعيشه عامّة النّاس. فهو يجد راحته الكبرى في الالتقاء مع المستمعين والنّاس عموما وفي النقل العمومي وفي الفضاءات والمقاهي الشعبيّة. ففي حديثه عن الشخصيّة التي يصنعها العمل الإعلامي، يقول رابح إنّه يمقت النجوميّة الزائفة والتكبّر والتعالي على النّاس ويكره الحقد والظلم...

دشن مسيرته المهنية في إذاعة المنستير ببرنامج مسجّل عنوانه «شارع الثقافة»، فكان فاتحة لمسيرة مهنيّة وإبداعية ثريّة تجاوزت المحليّة والجهويّة.

أطلّ على مستمعيه كمذيع إرسال ومحرّر أخبار، ثمّ أثرى البدايات بإنتاج العديد من البرامج مثل «ألوان الضحى» و«نسمات الصباح».

يختزل رابح الفجاري حديثه عن الأغراض الإذاعية التي قدّمها في إذاعة المنستير بقوله: «تنوّع إنتاجي في الإذاعة، فقدّمت البرامج الشبابية والاجتماعية والمنوّعات والملفات الاقتصاديّة والخدمات. أصبح اختصاصي النقل المباشر من المعارض والتظاهرات والمهرجانات الثقافيّة وتنشيط السهرات الإذاعية الليليّة في شتى المناسبات كرأس السنة والأعياد. وقد قدّمت عناوين عديدة، كـ«فجر حتى مطلع الفجر»، و«قوس قزح»، و«ألوان الثلاثاء»، و«قبل أن تمضي الأيّام»، و«مهنتي بين المهن» وهو ربط مشترك مع إذاعة صفاقس مع الزميل محمد بن صالح، وبرنامج «أنامل ذهبيّة»

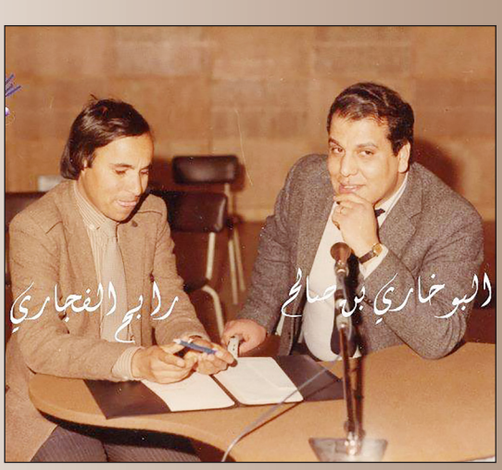

المختصّ في التعريف بالحرف اليدويّة، ثم برنامج «صورة وبعد» الذي يهتم بالبرامج المرئيّة.

متعدّد المواهب

مسيرة يطول الحديث في ثناياها، إلا أنّ أصداءها في الوسط المهني والاجتماعي كبيرة. يقول عنه الصحفي ياسين قرب كاهية مدير الإنتاج بإذاعة المنستير: هو من الجيل الذهبي لإذاعة المنستير، وتشهد بحنكته عشرات البرامج... أنتج في كل أصناف البرامج ولمختلف الأذواق، وتخصّص في السنوات الأخيرة في التراث الشعبي غناء وشعرا... برامجه تحظى بمتابعة كبيرة وتفاعل واسع من قبل الجمهور. وفي حصصه لا يكاد ينقطع الهاتف عن الرنين لطلب التدخّل والمشاركة... يحظى بشعبية كبيرة في أعماق ولايات الوسط والساحل. فهو يعدّ برامجه بكلّ عناية، ويبثّ عبرها مادّة يحفظها من الاندثار.

ولئن عرف رابح الفجاري بصفته منشطا إذاعيّا متميّزا، فإنّ له سيرة أخرى لا تقلّ أهميّة حيث مازالت تحتفظ خزينة الأعمال الدرامية التي أنتجتها إذاعة المنستير بعدة مشاركات في مسلسلات إذاعية تقمّص فيها الفجاري العديد من الأدوار. وهو مؤشر واضح على أنّه متعدّد المواهب والميول الفنيّة والإبداعيّة.

منشط رحّالة

من السمات البارزة للمنشط رابح الفجاري أنه خيّر العمل الميداني والاحتكاك بالنّاس عن الاقتصار على العمل داخل الاستوديو. فهو الملّقب بالرحّالة بين زملائه وأصدقائه نظرا للكمّ الهائل من البرامج التي قدّمها من خارج الأستوديو في شكل تغطيات مباشرة للمهرجانات والتظاهرات والمعارض.

وفي غمرة بحثنا عن شهادة تغنينا عن الوصف، جمعنا اللقاء بأحد زملائه التقنيّين المقرّبين وهو زهير المديوني الذي عرفه منذ عام 1992. يقول: «رافقته في إنجاز العديد من البرامج التي تُبَث من خارج الأستوديو وخاصة أثناء تغطية المهرجانات والبرامج التراثيّة في الأرياف». وأوضح محدّثنا: الأولويّة الوحيدة لرابح الفجاري هي العمل، فهو حريص على أداء مهنته كما ينبغي».

تعكس صورة رابح الفجاري لدى مستمعي الإذاعة شهادات زملائه عنه، بل وتُغني عن أيّ توصيف. عفيف فرج، وهو من متابعي إذاعة المنستير الأوفياء، يقول عن الفجاري: هو منشّط رحّالة، من طبعه الصدق وعدم التلوّن، ولا تناقض في شخصيّته بين حياته المهنيّة والخاصّة... سمته التواضع والتلقائيّة، وهو سريع النفاذ إلى قلوب المستمعين. ومع ذلك عُرف رابح بتشدّده ضدّ الرداءة، إذ لا يبثّ إلّا ما هو مفيد للمجتمع. يُذكّرني بنجم من نجوم الإعلام في تونس وهو المرحوم صالح جغام... أثناء متابعتي لبرامجه وخاصّة التراثيّة منها، أستمتع بما ينقله من صور عن الأماكن التي يزورها. فهو كلّما زار منطقة إلّا ونبش في تراثها وخصوصيّاتها لتقديمها إلى المستمعين في أرقى تجلّياتها.

فضله على الكثيرين ولأن إذاعة المنستير كانت إحدى بوّابات النجاح الجماهيري للمبدعين، فقد كان للمنشط رابح الفجاري الفضل في التعريف بالعديد من الوجوه التونسية في ميادين شتّى. يُفيد، في هذا السياق، أنّه ساهم في اكتشاف العديد من الكوميديين من خلال برنامجه «اضحك والعب» أمثال عبد القادر دخيل ولسعد عثمان وزهير بودن ولطفي بندقة...

كما اعترفت وجوه فنيّة وموسيقيّة عديدة مثل لطفي بوشناق وصوفية صادق ونجاة عطية وسنية مبارك بما قدّمه إليهم رابح الفجاري من دعم إعلامي في التعريف بهم في بداية مسيرتهم الفنيّة.

تعاون المنشّط رابح الفجاري في محيطه المهني مع العديد من الزملاء الذين

يصفهم بأقطاب التنشيط، كالمرحوم نجيب الخطاب والمذيع أحمد العموري والصحفي الراحل حامد الدبابي والزميل عبد الكريم قطاطة من إذاعة صفاقس.

وبثراء مسيرته وعلاقاته التي جمعته بالفاعلين في الوسطين الإعلامي والثقافي، تنوّعت نجاحات الفجاري، فقد حاز العديد من التتويجات والتكريمات، وتوّج أكثر من مرّة كأحسن منشّط إذاعي في استفتاءات نهاية السنة التي دأبت على تنظيمها سابقا جريدتا «الأنوار» و«البيان» التونسيّتيان.

دخل رابح الفجاري النشاط المجتمعي منذ طفولته عبر مشاركاته في الكشافة التونسيّة والمصائف والجولات واتحاد الشعراء. وهو ما هيّأه لأن يتبوّا مكانة مرموقة مهنيّا ومجتمعيّا، حتّى باتت الجمعيات الثقافيّة والتربويّة والخيريّة التي انضمّ إليها تستنير بخبرته الطويلة. هذه التجربة الواسعة والمصداقيّة التي يشهد له بها الجميع منحته ثقة كبرى لدى المشرفين على التظاهرات الثقافيّة والفنيّة ليتمّ اختياره مرّات عديدة ضمن لجان التحكيم.

تعزّز هذا المسار المهني والاجتماعي وشبكة الأدوار للمنشط رابح الفجاري ليسجّل اسمه في سجل الاستحقاقات والأوسمة الوطنية بشكل مبكّر، فقد حاز سنة 1993 الصنف الثالث من الاستحقاق الثقافي والإعلامي.

هذه أسطر عن مسيرة المنشّط رابح الفجاري الذي منحته إذاعة المنستير فرصة العمل والظهور، فوهبها حياةً بأسرها من البذل والعرق والتميّز والإيثار. مسيرة باذخة في خدمة إذاعةٍ زخرت ولا تزال بأسماء إعلاميّة مميّزة، هي الأخرى جديرة بالتكريم.

شيرين أبو عاقلة، شهيدة الإرهاب الصهيوني...

نعت النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين، يوم 11 ماي 2022، تصفية قوّات الاحتلال الصهيوني للصحفيّة الفلسطينيّة شيرين أبو عاقلة أثناء تغطيتها اجتياح مخيّم جنين، مؤكّدة أنّ هذه الجريمة النكراء تُعدّ حلقة إضافية من سلسلة استهداف الإرهاب الصهيوني للصحفيين الشجعان في فلسطين المحتلّة .

كما شدّدت النقابة على أنّ شجاعة شيرين أبو عاقلة وأمثالها في تحدّي التهديدات والقتل الصهيوني تبرز بوضوح حيوية جيل كامل من الصحفيّين الفلسطينيّين والعرب في مقاومة الاحتلال الصهيوني وانتصاره لقيم الحرية وتقرير المصير رغم كلّ الصعاب والتضحيات، معتبرة أنّ اغتيال شرين لن يؤدّي إلا إلى بروز صحفيّين أكثر شجاعة وعنادا في مواجهة الآلة الوحشيّة والجبانة للاحتلال.

كما أكّدت النقابة الوطنيّة للصحفيين التونسيين ما يلي:

• تُحمّل الكيان الصهيوني المسؤوليّة المباشرة عن اغتيال شيرين أبو عاقلة بدم بارد، وتعتبر محاولات العدو الصهيوني وأجهزته الإعلاميّة قلب الأحداث عملية اغتيال ثانية تستهدف كشف الحقيقة في الموضوع وتسعى إلى مصادرة حقّ الرأي العام العالمي في معرفة ملابسات القضية والأطراف المورّطة فيها،

• تعتبر أنّ عملية الاغتيال الجبانة نتيجة مباشرة لصمت المجتمع الدولي أمام الجرائم الصهيونيّة المتلاحقة في حقّ الصحافة الفلسطينية وعموم الشعب الفلسطيني وشيوع ظاهرة الإفلات من العقاب لأقدم احتلال في تاريخ البشريّة،

• تؤكّد على أنّ استهداف الصحافة في فلسطين يندرج في إطار جرائم الحرب مكتملة الأركان التي ترتكبها سلطات الاحتلال الصهيوني في حقّ الشعب الفلسطيني وفي حقّ الصحفيين ووسائل الإعلام،

• تدعو الهياكل المهنيّة المحليّة والإقليميّة والعالميّة إلى التنديد بهذه الجريمة النكراء ومساندة الزملاء في فلسطين المحتلّة ودعم صمودهم ضدّ آلة القتل الصهيونية وإدانة الجرائم المرتكبة في حقهم، ودعم جهودهم في نقل الحقيقة وكشف جرائم الاحتلال والتشهير بها بكلّ الطرق والإمكانيات، ومواصلة الضغط من أجل تسريع مقاضاة الكيان الصهيوني أمام محكمة الجنايات الدوليّة،

• تدعو الدولة التونسيّة إلى إبداء موقف واضح وصارم من جريمة اغتيال شيرين أبو عاقلة، وتذكّر الرئيس قيس سعيد بأنّ توصيفه للتطبيع بأنّه «خيانة عظمى»، لا يُعفيه من أيّة أعذار أو ذرائع تَحُولُ دون ترجمة موقفه إلى قرار تشريعي ملموس يُجرّمُ التطبيع.

إسماعيل دبارة، رحيل صحفي جريء...

في غفلة موجعة لم يتوقّعها القريب والبعيد، اختطفت الموت الزميل الصحفي إسماعيل دبارة يوم 5 ماي 2022. وبمنتهى الحسرة والوجيعة نعتهُ النقابة الوطنيّة للصحفيّين التونسيّين، مشيدةً بمناقبه وبتجربته الصحفيّة المتميّزة. فقد كان هذا الصحفي الشاب فارسًا للقلم، جريئا في طرحه المهني ومدافعا شرسا عن الحقوق والحريّات.

بدأ إسماعيل تجربته الصحفيّة شابا يافعا، أي قبل أعوام من تخرّجه من مدارج معهد الصحافة وعلوم الإخبار. كان يعتقد دائما في الدور المحوري للصحافة في مقاومة الاستبداد وفي تعزيز حريّة التعبير ودمقرطة النظام السياسي ودعم التعدّديّة المختلّة في البلاد. فالصحافة في ذهنه هي، قبل كلّ شيء، «قَولُ لا» للتعتيم ولتكميم الأفواه وقمع الحريّات. كان هذا تحديدا الخطّ المشكّل للمقالات الجريئة لإسماعيل دبارة زمن حكم نظام بن علي. وهو ما كلّفه آنذاك الإيقاف والمضايقات الأمنيّة في مناسبات عدّة.

كانت للزميل الراحل العديد من التجارب المهنيّة، فقد عمل بجريدة «الموقف» حين كان البعض يخشى مجرّد السؤال عن وجودها في الأكشاك. كما انضمّ في فترة مبكّرة إلى صحيفة «إيلاف»، بوصفها من أولى الصحف الإلكترونيّة العربيّة. كما عمل بمرصد «رقابة»، وقبل حوالي شهر من وفاته انضمّ إلى فريق تحرير «بوّابة تونس»، فضلا عن التعاون المهني مع مواقع صحفيّة أجنبيّة عديدة.

لا يخفى كذلك أنّ الزميل الراحل كان من أبرز مؤسّسي «اللجنة التونسيّة لحماية الصحفيّين» خلال الأعوام الأخيرة من حكم النظام السابق. كما أسهم بعد الثورة في تأسيس «مركز تونس لحريّة الصحافة» مع الزميل الراحل محمود الذوّادي وعدد آخر من الزملاء الصحفيّين. هكذا كان دربه المهني قبل الثورة وبعدها، دفاعٌ مستميت عن الحقوق والحريّات وتمسّك بهويّة الصحفي المستقلّ الذي لا يكلّ ولا يملّ في إعلاء مكانة صحافة مهنيّة ترفض التلوّن ومهادنة السلطة ولا تستكين لِلُوبيّات المال والسياسة وتصمد أمام إغراءات أجندات كافّة المحاور الإعلاميّة العربيّة المعلومة للقاصي والداني.

لم يكن إسماعيل من مُحبّي الظهور أو المفاخرة بالبطولات الشخصيّة، على خلاف ما درج عليه الكثيرون بعد الثورة. فقد كان على الصعيد الشخصي إنسانا متواضعا خجولا ومُحبّا للمزاح في الآن ذاته، رغم نضاليّته وجرأته وجدّيته على الصعيد المهني. وعلى الرغم من انغلاق الآفاق المهنيّة أمامه بين فترة وأخرى، فقد تشبّث إسماعيل بخطّه المهني المستقلّ، ورفض مقايضة المبادئ التي تربّى عليها بإغراءات خادمي الأجندات الأيديولوجيّة والسياسيّة. وكثيرا ما فضّل الانزواء والعزلة، بعد الثورة، من فرط ما كان يُلاحظه من انقلاب المواقف لدى بعض المستكتبين، حتّى داهمت تلك النوبة المفاجئة قلبه المرهف...

وإذ تُخلّد مجلّة «الصحافة التونسيّة» بهذا التعريف ذكرى الزميل الراحل، فإنّها تتقدّم في هذا المصاب الجلل بأصدق عبارات التعازي والمواساة لعائلة الفقيد وأصدقائه ونقابة الصحفيّين، راجية من الله أن يتغمّده بواسع رحمته وأن يرزق أهله وذويه ما أمكن من الصبر على لوعة الفقدان...

مجلّة «العربي» أيقونة الثقافة العربيّة

في شهر ديسمبر من عام 1958، بادرت الكويت بإصدار مجلّة ثقافيّة وفكريّة تحمل اسم «العربي». صدرت أصلا قبل نحو ثلاثة أعوام من استقلال دولة الكويت، مُعلنةً عن توجّه وطني وقومي متمسّك بجذور الذات ومنفتح على ثقافات الآخر، حتّى اخترقت الحدود والآفاق. وسرعان ما تحوّلت إلى مدرسة ثقافيّة متنقّلة، ينهل من نبعها الشباب العربي. تروي مجلّة «العربي» اليوم ملاحم امتدّ عطاؤها على مدى أربعة وستين عاما.

نقتبس هنا تقديمها لنفسها في ذكراها الستين: «طارت ‹العربي› على جناح الثقافة وحَلّقَت، فانتشرت في كلّ البلاد العربيّة وعُرِفَت. أجيال تتابعت، تسابقت على اقتنائها كلّ شهر، ولأعدادها جمعَت، فتثقّفت من أدبيّاتها وتعلّمَت. وتمضي الأيّام ويصير الصغار كبارًا، وتبقى هي كأنْ لم يزدها الزمان إلا جمالًا ونضارة، تدنو بأكمامها إلى قرائها فيقطفون من كلّ لونٍ ثمارًا، ثقافة وأدبًا وعلمًا وفنًا، سيلًا من المعارف دام مدرارًا. تمتع قراؤها بالصور تارة، فمتعة الاستطلاعات المصورة المختارة، كشفت ديارًا وآثارًا وأسرارًا، وتارة أخرى يتمتعون بالعبارة، التي أصّلَت مبادئ وأفكارًا»...

تونس دائما في قلب "العربي"

الصحافة في العالم

بين فلسطين وأوكرانيا

كيف الخلاص من ازدواجيّة معايير الإعلام الغربي؟!

الحلّ في المقاطعة واستبدال الوسائط

بقلم: غسّان نمر

قد ننبهر أحيانا بـ"الموضوعيّة" التي يكتسيها الإعلام الغربي بالمقارنة مع الإعلام العربي، ولكن يكفي أن يشهد العالم أزمة كبرى على غرار الحرب في أوكرانيا حتّى ننتبه مجدّدا إلى ازدواجيّة المعايير وحالة الاصطفاف شبه المطلقة التي يسلكها الإعلام الغربي عموما، كما هو الحال إزاء الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال الصهيوني حيال الشعب الفلسطيني...

تجلّت الازدواجيّة في المعايير في العلاقات الدوليّة منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة. فالتاريخ، كما هو معلوم، يكتبه المنتصرون بالشكل الذي يتناسب مع روايتهم ومصالحهم وأهدافهم في العالم. يظهر ذلك مثلا في كافة القرارات الدوليّة المتعلّقة بالقضيّة الفلسطينيّة. ولا يخفى أنّ القرار السياسي غالبا ما ينعكس على الروايات والقصص الإخباريّة وسائر المضامين التي تتناقلها وسائل الإعلام. وهنا تحديدا نستذكر نظرية "حارس البوابة" GATE KEEPING THEORY التي انتشرت في العالم منذ أواسط القرن العشرين ولا تزال تُلقي بظلالها في تاريخنا الراهن.

كان واضحاً على الدوام أنّ أيّة مادة إخبارية تمرّ بالعديد من المراحل للغربلة والانتقاء قبل نشرها للجمهور. وهو ما يمثّل إشكالا حقيقيا في مدى مصداقيّة الأخبار، خاصّة أنّ صناعة الأخبار الدوليّة ظلت لعقود حكرًا على إعلام دولي تابع للدول الخمس دائمة العضويّة بمجلس الأمن من خلال وكالات الأنباء الخمس الكبرى في العالم.

ومع التطوّر المطّرد للإعلام السمعي البصري وتكنولوجيّات الاتّصال وتزايد تأثير شبكات الميديا الاجتماعيّة بات الكيل بمكيالين ظاهرة مكشوفة بشكل جليّ في كافّة الوسائط التي تتناقل الأخبار أو تبثّ مختلف المعلومات أو الصور والفيديوهات. كلّ تلك المضامين تمرّ عبر بوابة رقابة قد لا تكون مرئيّة للعموم، غير أنّها تحتمي بحارس أخذ يفرض قوانينه بأشكال مختلفة منذ الحرب العالمية الثانية أواسط القرن الماضي.

وأمام الانفتاح الإعلامي والاتّصالي للعالم، بدا من اليسير اكتشاف الدرجة القصوى من ازدواجية المعايير التي يتمّ التعامل الغرب بمقتضاها مع القضايا الدولية. وهو ما أنبأت به بالخصوص كيفيّة التعاطي مع الحرب الروسية الأوكرانية. فقد تجلى بشكل واضح أمام العالم أجمع مدى التمييز والتعامل بمكيالين بين القضية الفلسطينية وما يعتبره الغرب القضية الأوكرانية.

الصورة الحقيقية

تعيش فلسطين كل يوم تقريبًا حالة من حالات العدوان الإسرائيلي المستمرّ على الشعب الفلسطيني. ورغم ذلك سياسة التعامي للإعلام الغربي، فلا تُنقل الصورة الحقيقية كما هي على الواقع إلى العالم الخارجي سواء كان عبر الفضائيّات أو المواقع الإخباريّة أو مواقع التواصل الاجتماعي. وهو ما يعود إلى ما بات يُعرف بتقييد المحتوى للمضامين التي يُسمح بنشرها على شبكات الميديا الاجتماعيّة وتطبيقاتها. فقد بلغت مجموع انتهاكات الحقوق الرقميّة لمواقع التواصل الاجتماعي في فلسطين منذ بداية عام 2021 حتى شهر مارس 2022 إلى مستوى وصل حدّ تقييد 1135 حساب داخل فلسطين، حسب المرصد الفلسطيني لانتهاكات الحقوق الرقميّة، والأرجح أنّ الانتهاكات الفعليّة غير المبلّغ عنها تتجاوز هذا العدد بكثير.

ولا يمكن أن ننسى طبعا أنّ هذه الانتهاكات لا تشمل موضوع تقييد المحتوى الذي يمنع الناشر الفلسطيني أو المتفاعل على المنصّات الرقميّة من استخدام العديد من المصطلحات مثل مصطلح "شهيد" أو مصطلح "مقاومة" أو مصطلح "رفيق" أو "أخ" في سياق محدّد وكذلك مصطلح "الجهاد" وغيرها من المصطلحات التي

أدرجتها إدارة شبكة "فيسبوك" تحديداً ضمن خطاب الكراهيّة بشكله الفضفاض. وهو ما يرتبط ببرمجيّات مراقبة المحتوى التي تخضع لتمييز معلن، إذ تدخل ضمنها اعتبارات الموقع الجغرافي والمكان الذي يتمّ انطلاقا منه نشر المحتوى وكذلك اللغة...

كشفت الحرب الروسية الأوكرانية إذن الصورة الحقيقية لهذا التعامل المزدوج من خلال تقييدها للمحتوى الفلسطيني أو لأي محتوى تقرّر هي معاداته، في حين فتحت الباب على مصرعيه أمام الناشر والمتفاعل في أوكرانيا أو أوروبا.

لا يخفى أنّ هذه الازدواجية كانت موجودة على الدوام، كما أوضحنا، لكنها انكشفت اليوم بشكل مفضوح نظراً لاتساع الرؤيا لدى الجمهور من خلال شبكات التواصل الاجتماعي التي تعددت مصادرها وبلدانها. وبالتالي لم تعد حكرا على منصة واحدة أو جمهور واحد بعد أن غزت العالم تطبيقات جديدة شكلت حالة تواصلية نشطة خاصة بكل جيل.

منافذ الهروب

بعد قيام الصين بغزو العالم الرقمي وإطلاقها عددا كبيرا من التطبيقات الجديدة ومواقع التواصل الاجتماعي التي أخذت تنتشر بشكل سريع جدا بين الشباب خاصة (مثل تطبيق "تيك توك" الذي بات الأكثر شهرة) صار هناك إمكانية لدى الجمهور لاستخدام أدوات جديدة مختلفة عن تلك التي تتحكّم بها المنظومة الغربية بقيادة الولايات المتحدة. وبالتالي بدأ كسر جمود المنصّات التي تقيّد المضامين الفلسطينيّة وتتعاطى مع القضايا الدوليّة بسياسة الكيل بمكيالين، وكأنّها لسان حال وزارة الخارجيّة الأمريكيّة.

الجدير بالذكر أنّ التجربة الفلسطينية خلال الحرب الإسرائيلية على غزة في شهر ماي 2021 قد أثبتت أنّ استخدام المنصات الجديدة ذو نجاعة كبيرة في تجاوز القيود على المحتوى الفلسطيني عبر بثّ الرسائل من خلال تطبيقات جديدة لا تعتمد المنهجيّة الإقصائيّة نفسها إزاء القضايا الدوليّة.

وخلال العام الماضي، تمكن الكثير من الشباب الفلسطيني

> التجربة الفلسطينيّة خلال الحرب على غزة في ماي 2021 أثبتت نجاعة استخدام تطبيقات ومنصّات جديدة في تجاوز القيود التي تفرضها شبكات التواصل الاجتماعي المعروفة على المحتوى الفلسطيني...

أثناء تلك الحرب وعند تكثيف الاعتداءات على أهالي حي الشيخ جراح في القدس من كسر القيود وايصال الرواية الفلسطينية إلى العالم أجمع عبر تقنيات الفيديو المصور الذي يبث الحدث بشكل مباشر وبإمكانه أن يصل إلى ملايين البشر ويوصل لهم الرواية كما هي وبشكل واضح جلي. وقد برز ذلك في نموذج الشابة منى الكرد وشقيقها محمد عندما تمكنا من تجاوز كل القيود على المحتوى واستطاعا أن يوصلا حقيقة ما يحدث في حي الشيخ جراح للعالم أجمع وبلغات متعددة مكنت الشاب محمد الكرد من الوقوف على منصة الأمم المتحدة ليتحدث عن قضية فلسطين واشكاليات أسرلة مدينة القدس.

إن ادراكنا لهذه القيود وخاصة ازدواجية المعايير التي يفرضها صاحب القرار على منصة التواصل الاجتماعي لا بد أن تدفعنا إلى البحث عن بدائل ذات فاعلية من أجل إيصال صوتنا وتوضيح روايتنا لشعوب العالم، ما يعني ضرورة عدم الاقتصار على استخدام منصة واحدة كما هو الحال الآن في كل بلداننا العربية التي تعتبر منصة فيسبوك المنصة الأولى التي يستخدمها الجمهور وتستخدمها الشركات. وهو ما يجعل صاحب القرار في هذه المنصة يتحكم بنا وبالمحتوى الذي نريد ايصاله للعالم وللجمهور سواء الداخلي أو الخارجي.

من هنا لا بد أن نكسر هذا الحصار وتلك القيود، وهو ما يمكن ان يكون أمرا يسيرا عندما نعلم أن عالم مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهاتف الذكي تزيد عن 800 تطبيق في العالم ولكننا في عالمنا العربي لا نعرف منها سوى 20 تطبيقا تقريبا ولا نستخدم من هذه التطبيقات بشكل كبير ويومي سوى 7 تطبيقات هي فيسبوك وواتساب وانستغرام وتويتر وتيك توك وتيلغرام وساب شات.

وعندما نعلم أن عدد من هذه التطبيقات يتبع لذات المنصة أو الشركة مثل فيسبوك وانستغرام وواتساب فان ذلك يتطلب أن يكون هناك تعريف بانواع أخرى من التطبيقات تمكننا من الاستفادة سواء في تواصلنا مع بعضنا أو في نقل ما يجري لدينا إلى الجمهور الخارجي، ونعلم هنا أن التسويق لأي تطبيق هو خدمة للشركة صاحبة التطبيق والتالي فإن الاستغناء عن استخدام التطبيقات او مواقع التواصل الاجتماعي التي لا تحترم حق نقل الرواية للعالم وتتلاعب في المحتوى هو طريقة مثلى لمعاقبة هذه المؤسسات واشعارها أننا نستطيع أن نجعلها تخسر في حال لم تعطنا الحق في التعبير الكامل كما تفعل دوما مع إسرائيل وكما تفعل الآن في الحرب الروسية على أوكرانيا.

نعم نحن نستطيع تغيير المعادلة كما فعلت الصين سابقاً وكما تفعل روسيا اليوم.

الصحافة في العالم

عداء للمهاجرين وشيطنة لدول الجنوب

"لو فيغارو" نموذج لخطّ تحرير "متطرّف" في الإعلام الفرنسي !

بقلم : معزّ زيّود

من حقّ كلّ وسيلة إعلام أن تعتمد خطّ تحرير معيّن تتقاسمه مع جمهورها، لكنّ ذلك لا يُعطيها الحقّ في تزييف الوقائع من أجل تسويق خياراتها السياسيّة والأيديولوجيّة وخدمة مصالح مموّليها. صحيفة "لوفيغارو" Le Figaro الفرنسيّة تُشكّل نموذجا إعلاميّا للتلاعب بالمعطيات وتضخيمها وتبنّي نظرة استعماريّة إزاء دول الجنوب. تشخيص وأمثلة...

"لو فيغارو" هي أقدم صحيفة يوميّة فرنسيّة صادرة إلى اليوم. ومنذ تأسيسها قبل نحو قرنين (عام 1826) لا تزال تحافظ على شعار الانطلاق المقتبس من مقولة "بومارشي" Beaumarchais صاحب شخصيّة "فيغارو"، القائلة: "دون حريّة اللوم (النقد)، لا وجود للإطراء" (Sans la liberté de blâmer, il n'est point d'éloge flatteur). ورغم الدلالات الحقوقيّة لهذه المقولة المرتبطة بحريّة التعبير، فإنّ صحيفة "لوفيغارو" عُرفت بانحيازها للسلطة الحاكمة منذ عهد الملكيّة إلى اليوم، باستثناء بعض الفترات التي شهدت حكم اليسار في فرنسا، وحتّى قبل أن تصبح من الفروع "الاستثماريّة" التي تمتلكها مجموعة "داسو" Groupe Dassault المعروفة خصوصا بتصنيع الطائرات الحربيّة. ومن باب تلميع صورتها، تُعرّف هذه الصحيفة خطّ تحريرها بأنّه ينتسب إلى اليمين الديغولي الليبرالي، لكنّها واقعيّا تنحاز إلى اليمين بمختلف أطيافه بما في ذلك اليمين المتطرّف، مثل "الجبهة الوطنيّة" ثمّ "التجمّع الوطني" الذي يُضمر عداءً للمهاجرين، ممّا لم يُتحْ له التخلّص من النظرة الاستعماريّة حيال دول الجنوب...

وهم الحياد وواقع الانحياز

لا شكّ في أنّ "الحياد" مجرّد وهم اصطلاحي في العمل الصحفي عموما، باعتبار أنّ كلّ مؤسّسة إعلاميّة يُفترض أن تستند إلى خطّ تحرير معيّن يُحدّد توجّهاتها. "لوفيغارو"، كما هو معلوم، جريدة يوميّة جامعة، غير أنّها تُعدّ في المقام الأوّل صحيفة رأي بامتياز، وهو ما لا تنكره هي نفسها. ومع أنّها تدّعي أنّ مرجعيّتها اليمينيّة لا تمسّ من دفاعها عن قيم الحريّة والنزاهة والموضوعيّة، فإنّ محاباتها لحكومات اليمين الفرنسي يعلمها القاصي والداني، وما من شكّ في أنّ ذلك يتناسب مع مصالح مالكيها بـ"مجموعة داسو" الاقتصاديّة، إلى درجة التسبّب في إحراج الصحفيّين العاملين بها أنفسهم. فبتاريخ 9 فيفري 2012، تبنّت جمعيّة صحفيّي لوفيغارو (SDJ) بالإجماع لائحة انتقدت فيها إدارة تحرير الصحيفة بسبب فرضها خطّ تحرير في منتهى التحيّز لليمين، معتبرة أنّها باتت مساندا دائمًا للحكومات اليمينيّة المتعاقبة منذ عام 2000. تلك اللائحة طالبت إدارة تحرير الجريدة بالكفّ عن نهجها المهني الأحادي التوجّه، ودعتها إلى الالتزام في تغطيتها للأحداث بالتعدّديّة والتوازن في مضامينها وفي بناء مقالاتها واختيار عناوينها وإبرازاتها.

الأكثر من ذلك أنّ الأمر لا يتعلّق فقط بانحياز خطّ تحرير "لوفيغارو" إلى السلطة الحاكمة بما تضمّه من يمين و"يمين الوسط" (Centre droit) وإنّما كذلك إلى اليمين التطرّف، بدليل الجدل الذي أُثير في هذا المضمار نهاية العام الماضي. صحيفتا "لوموند" و"ليبيراسيون" كانتا مثلا من بين الصحف التي وصفت حالة التململ داخل جريدة "لوفيغارو" جرّاء انحياز خطّ التحرير إلى "إيريك زيمور" أحد مرشّحي اليمين المتطرّف للانتخابات الرئاسية الأخيرة في فرنسا. وطبعا فإنّ هذا الانحياز الكمّي والنوعي لا يعود إلى مجرّد عمل "زيمور" سابقا بالصحيفة ذاتها، وإنّما إلى توافق توجّهاته السياسيّة المتطرّفة مع خطّ تحرير هذه الجريدة الواسعة الانتشار. "لوموند" ذكرت، في مقال نشرته بتاريخ 18 ديسمبر 2021 يحمل عنوان: Au « Figaro », le cas Eric Zemmour crée un profond malaise))، أنّ ظلال الصحفي مرشح اليمين المتطرّف لانتخابات 2022 بدت تُخيّم على عناوين المجموعة الصحفيّة، وأنّ بعض الصحفيّين يخشون انحرافا لخطّ التحرير، بل وأنّ هناك صحفيَّيْن فضّلا الانسحاب أصلا من المؤسّسة.

تلاعب وتوظيف!

"إذا عُرف السبب بطُل العجب!"، كما يُقال، ذلك أنّ تخندق "لوفيغارو" وراء رموز اليمين المتطرّف يُفسّر خطّ تحرير هذه الصحيفة المناهض للمهاجرين والداعي دائما إلى تشديد الخناق عليهم. ولكنّ ذلك لا يُبرّر التلاعب بالإحصائيّات وتضخيم الوقائع وتوظيفها لتحريف الواقع. وعلى سبيل الذكر، اختارت "لوفيغارو" (في عددها الصادر بتاريخ 4 مارس 2015) عنوانا رئيسيّا لصفحة غلافها كالآتي: "الهجرة غير الشرعيّة في أوروبا: الانفجار"، لتُضيف تحت العنوان: "الأرقام الأخيرة التي نشرتها الوكالة الأوروبيّة لمراقبة الحدود مخيفة (alarmants). في عام واحد تجاوز تدفق الهجرة السريّة نسبة 153 بالمائة".

عمليّة التلاعب المقصود هذه قد تنطلي طبعًا على الكثير من قرّاء

الجريدة، باعتبار أنّ التركيز على عناوين الإثارة لا يهدف فقط إلى شدّ انتباه القارئ الفرنسي، وإنّما يرمي خصوصا إلى تخويف الجمهور وإثارة هلعه إزاء هول التدفّق المدمّر لجحافل المهاجرين السريّين، وكأنّ مرتادي قوارب الموت سيشكّلون في القريب العاجل أغلبيّة سكّان أوروبا، وسيُغيّرون هويّتها. ومن أوجه المغالطة أنّ هذه الإحصائيّات تخصّ أوروبا كلّها لا فرنسا فقط وإن كانت الصحفية تتوجّه إلى جمهور فرنسي بالأساس. وإذا كان عدد المهاجرين غير النظاميّين نحو أوروبا قد تزايد بشكل جليّ خلال الأعوام الأخيرة بالنظر إلى الظروف التي حفّت بدول جنوب المتوسّط وأساسا تونس وليبيا، فضلا عن الموجة الهائلة للاجئين السوريّين، فإنّه لا يُشكّل في الواقع نسبة تُذكر بالمقارنة مع عدد سكّان الاتحاد الأوروبي الذي تجاوز 746 مليون نسمة عام 2018. ولئن دخل أوروبا وفق إحصائيّات "الوكالة الأوروبيّة لمراقبة الحدود" نحو 274 ألف مهاجر غير نظامي عام 2014، فإنّ نسبتهم من مجموع الأوروبيّين لا تتعدّى 0.06 بالمائة إذا افترضنا مثلا أنّ عدد هؤلاء المهاجرين قد بلغ 500 ألف. أمّا جريدة "لوفيغارو" فهي لا تُلقي بالًا لهذه المعادلة البسيطة التي تكشف مدى التلاعب بالإحصائيّات في سبيل إثارة الفزع وعمليّة التخويف المنهجيّة للرأي العام الفرنسي. وباعتبارها جريدة يمينيّة التوجّه فإنّها لا تحفل بالتصاعد الرهيب للتفاوت التنموي في العالم، حيث يمتلك حوالي 1 بالمائة من رؤوس الأموال الأكثر ثراءً ما يتجاوز نصف الثروات العالميّة.

وما ينبغي الوقوف عليه هو أنّ هذا الهاجس الأيديولوجي الذي يُحرّك صحيفة يمينيّة مثل "لوفيغارو" حيال قضيّة الهجرة، ليس جديدا ولا يرتبط بموجات الهجرة السريّة خلال العشريّة الأخيرة ولا بما تشهده بعض الدول الأوروبيّة في هذه الفترة من صعوبات اقتصاديّة. فقد تعوّدت هذه المؤسّسة الإعلاميّة على اعتماد الطرح نفسه القائم على التخويف من المهاجرين منذ عقود طويلة. في هذا المضمار نقرأ مثلا عنوانا رئيسيّا نشرته مجلة "لوفيغارو" بتاريخ 26 أكتوبر 1985، أي حتّى قبل أن تُفرض تأشيرة السفر على مواطني معظم دول الجنوب. جاء هذا العنوان كالآتي: "ملف الهجرة: هل سنبقى فرنسيّين في غضون 30 عاما؟" «Dossier immigration: serons-nous encore français dans 30 ans?». وأرفقته الصحيفة على امتداد غلافها بصورة لـ"ماريان" أيقونة الثورة الفرنسيّة وهي ترتدي حجابًا، تلميحًا إلى الأسلمة الوشيكة للمجتمع الفرنسي. وها هي فرنسا لم تفقد هويّتها بعد مرور قرابة أربعة عقود، ولا يزال معظم المهاجرين في أسفل سلّمها الاجتماعي. وفي المقابل، تواصل تلك الدوريّة اليوم اعتماد أسلوب التخويف والشحن العاطفي نفسه ونشر المضامين ذاتها لعنوان الملف المذكور بأشكال مختلفة. فالأهمّ لدى إدارة تحريرها لا يكمن في صدقيّة رواية الأحداث بقدر ما يتمثّل في حبك مشهديّة مثيرة تخدم مصالحها وخلفيّاتها السياسيّة والأيديولوجيّة.

مبالغة وتشويه بجرّة قلم!

وعلى شاكلة طرحها المتهافت لقضيّة الهجرة، لا تتردّد جريدة "لوفيغارو" أيضا في التوظيف بشكل مُسقط للإحصائيات والوقائع في ما يتعلّق بملف الإرهاب. هذا الهاجس جعل الصحيفة لا تتورّع عن الإساءة الجليّة المباشرة إلى بعض دول الجنوب وشيطنتها، كما هو الحال بالنسبة إلى بعض عناوينها المتعلّقة بتونس. فقد نشرت الصحيفة، بتاريخ 22 ديسمبر 2016، مقالا رئيسيّا يحمل عنوان: "تونس، بؤرة للإرهاب العالمي" (La Tunisie, ce vivier du terrorisme mondial). ولمجرّد ضلوع مهاجر من أصول تونسيّة في عمليّة إرهابيّة قبل ثلاثة أيّام بسوق أعياد الميلاد وسط العاصمة الألمانيّة برلين، اختارت الصحيفة هذا الموضوع المسقط لتُؤلّف بين وقائع ومعطيات متناثرة ومفكّكة ولا شيء يُبرّر الاستنتاجات الهلاميّة التي قدّمتها. وهو ما لم تجرؤ الصحف الألمانيّة نفسها على فعله. ولحبك روايتها الموجّهة، أطنبت "لوفيغارو" في اجترار ما دأبت على ترويجه بعض الجهات دون إثبات من أنّ تونس باتت أكبر مصدّر للإرهابيّين في العالم، ومن بينهم التونسي الذي ارتكب عمليّة إرهابيّة في مدينة نيس الفرنسيّة يوم 14 جويلية 2016. كما زعمت أنّه "في كلّ هجوم للإرهاب الإسلامي نجد تونسيّين". وبذلك ألقت هذه الصحيفة نوازعها اليمينيّة المتطرّفة على تونس، لتصدر حكمًا ذاتيًا في منتهى التحيّز والمبالغة والتشويه، وكأنّ تنظيم "داعش" الإرهابي يُحكم السيطرة على تونس، كما كان عليه الحال في الرقّة أو الموصل قبل تحريرهما. والحال أنّ معظم من ارتكبوا جرائم إرهابيّة في فرنسا لم يأتوا لا من تونس ولا من الجزائر أو المغرب، وإنّما ولدوا ونشؤوا في فرنسا ودرسوا في مدارسها.

ومع أنّ الإحصائيّات تُثبت أنّ العمليّات الإرهابيّة التي جدّت في فرنسا خلال الأعوام السابقة خلّفت ضحايا أبرياء أكبر عددا من الذين سقطوا في تونس، فإنّ أيّة وسيلة إعلام تحترم نفسها وتحكتم إلى ضوابط المهنة الصحفيّة يفترض ألّا تترفّع عن التشويه والإساءة المبالغ فيها وغير المبرّرة إلّا بنظرة استعماريّة عنصريّة. فالإرهاب هو قبل كلّ شيء ظاهرة عالميّة لا تخصّ دينًا معيّنًا أو طائفة بعينها أو مذهبًا دون سواه. ولئن ارتبط خلال العقدين الأخيرين بالإسلام المتشدّد، فإنّ بصمات أجهزة المخابرات العالميّة في انبثاق الجماعات المتطرّفة وتسليحها غير خفيّة عن أيّ متابع متبصّر، منذ الحرب السوفييتيّة الأفغانيّة ثمّ الحرب في العراق وسوريا وليبيا. وإن كانت بعض تلك التنظيمات الإرهابيّة قد خرجت عن سيطرة مموّليها ومسلّحيها، فإنّ الإعلام الفرنسي والغربي عموما يُدرك من كان يُغذّيها وينفخ في هودجها طويلا...

وإجمالا، فإنّ ما تنزع إليه صحيفة "لوفيغارو" من توظيف مبالغ فيه للمعطيات والإحصائيّات وتضخيم للوقائع والأحداث وصياغة للرأي على أنّه حقيقة وواقع ملموس، سواء في يتعلّق بتعاطيها مع ملف الهجرة أو الإرهاب، إنّما يوجب التمييز بوضوح بين حريّة الرأي والتعبير والصحافة والسقوط المنهجي في التشويه والشيطنة. وهو ما يكشف خصوصا مدى هيمنة البعد الأيديولوجي على الفعل الإعلامي، ولاسيما حين تُهيمن الدعاية اليمينيّة على المضامين وتلتهم المعلومة. وعندها تنتفي إمكانيّة الحديث عن الصحافة وضوابطها المهنيّة والأخلاقيّة أصلا.

دور الإعلام الأوروبي في أمننة الهجرة*

أدرج "التقرير السنوي حول الهجرة غير النظامية 2021"، الذي أصدره المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعيّة مؤخرا، قراءة حول كيفيّة تعاطي وسائل الإعلام الأوروبية مع الهجرة، في جانبيها النظامي وغير النظامي. وقد حفرت هذه القراءة في خطاب الإعلام الأوروبي لتكشف مدى تأثيره في تشديد الخناق على المهاجرين سواء على مستوى سياسات الدول الأوروبيّة في مجال الهجرة أو بالنسبة إلى تمثلات المواطنين الأوروبيين لهم، لتستنتج أنّ هذا الخطاب الحجاجي يُعدّ عاملا من عوامل تفاقم المشاكل الاجتماعية الرئيسيّة التي يواجهها المهاجرون في أوروبا.

اعتبر العديد من الباحثين الألمان أنّ الهجمات على طالبي اللجوء في مدينتي هويرزورداHoyerswerda وروستوكRostock الألمانيّة في مطلع التسعينات لا يمكن فصلها عـن المعالجة الإعلاميّة لمسـألة الهجرة التي أدت علـى وجه الخصوص خلال هذه الفترة وفقا لأناستاسيا تسوكالا** إلى تفاقم العداء تجاه المهاجرين إلى درجة أنّ اليمين المتطرّف توصّل إلى الاعتقاد بأنّهم إذا هاجموا الأجانب فسوف يتمتّعون بتعاطف جزء كبير من السكان الأوروبيّين. وعلاوة على ذلك فقد اعترف مسؤول كبير في نقابة الصحفيّين الألمان بالمساهمة غير المباشرة للصحفيّين في زيادة الاعتداءات العنصريّة فـي ألمانيا. وقد ربط هذه الهجمات بوضوح في عـام 1993 بالموقف الذي تبنّته وسائل الإعلام في هذا الشأن.

كما استنتجت تسـوكالا أنّ وسائل الإعلام في فرنسا وإيطاليا وألمانيا واليونان تُجرّم الهجـرة، دون أن تعكس واقعها الحقيقي، بحيث تساهم في صنع رأي عام مناهض للهجرة من خلال ربطها بالانحراف والعنف، يرتكبها المهاجرون حتّى وإن كانت تافهة.

كما تختار وسائل الإعلام الأوروبيّة عناوين مثيرة، نذكر من بينها ما تكتبه الصحافة الإيطاليّة على سبيل المثال لا الحصر:

"اقتحام السواحل الإيطاليّة"، (صحيفة L'Unità الصادرة بتاريخ 14(1993/03/

"غزو اليائسين"، (صحيفة La Repubblica الصادرة بتاريخ 25/03/1997)

"حالة طوارئ قصوى ضدّ خطر الغزو الإجرامي" (صحيفة Il Corriere Della Sera الصادرة بتاريخ 1997/03/18)

كما ربطت وسائل الإعلام الفرنسيّة بين الهجرة والجرائم التي يرتكبها المهاجرون، والتي تمثل مشاكل الضاحية الباريسيّة أشهرها... ورغم انقسام الإعلام الفرنسي على المستوى الأيديولوجي بخاصة بين صحيفة لوفيغارو Le Figaro القريبة من اليمين المتطرّف والجبهة الوطنيّة وصحيفة لوموند Le Monde القريبة من اليسار والوسـط، فإنّ موقفها من الهجرة لم يكن مختلفا، ويظهر هذا من خلال عناوين هذه الصحف، نذكر منها:

- "الهجرة غير الشرعيّة: فرنسا تحت الضغط" صحيفة لوفيغارو Le Figaro الصادرة بتاريخ 2013/12/17.

- "ضدّ الهجرة غير الشرعيّة، يجب فرض مشروطيّة المساعدات للمغرب العربي" صحيفة لوموند Le Monde الصادرة بتاريخ 2013/10/22.

كما لم تقتصر القراءة الصحفيّة اليمينيّة بشكل خاص على الوضع الآني فـي أوروبا، بل تعمل على إرساء صور مستقبليّة تهدّد كيان وهويّة الدول الأوروبيّة. فقد نشرت صحيفة "لوفيغارو" مقالا بعنوان "هل سنكون فرنسيّين بحلول عام 2025؟"، مع عرض صورة لامرأة ترتدي الحجاب. وهذه المشهديّة والرؤية تكوّن أحد العناوين البارزة في الحملات الانتخابيّة المستقبليّة للتيّارات اليمينيّة والشعبويّة.

LE FIGARO
IMPÔTS
90 MILLIARDS DEPUIS 2012 : LES VRAIS CHIFFRES DU MATRAQUAGE FISCAL SELON JÉRÔME CHARTIER (UMP)
SANTÉ
PARACÉTAMOL : À CONSOMMER AVEC MODÉRATION
Immigration illégale en Europe : l'explosion
Les derniers chiffres publiés par Frontex, l'agence européenne de contrôle des frontières, sont alarmants. En un an, les entrées clandestines en Europe ont bondi de 153 %.

وهكذا تعوّل الحكومات والدول الأوروبيّة على وسائل الإعلام في صوغ السياسات الهجريّة، وتحاول ربط كلّ الجرائم بالمهاجرين من خلال الإعلام، وذلك لقدرته على صناعة رأي عام وطني تجاه أيّ قضيّة. لذلك تستخدم الحكومات ورؤوس الأموال والسياسيّون الأوروبيّون وسائل الإعلام في اتجاه يخدم مصالحها، ويصبح الإعلام عاملا أساسيّا فـي صناعة الرأي العام والحجاج مـن أجل مشروع أمننة الهجرة سـواء كانت نظاميّة أو غير نظاميّة.

وفي هذا الإطار صرّحت إليسا راي Elissa Ray المتحدّثة باسم لجنة الإسلاموفوبيا في فرنسا، قائلة: "عبر عشر سنوات كاملة، لاحظنا ارتباطا كاملا وثيقا بين خطاب الكراهيّة للإسلام والمسلمين سياسيّا وإعلاميا وبين أعمال العنف التي تمارس ضدّ المسلمين. ويعني هذا أنّه كلّما روّجت أجهزة الإعلام والساسّة لهذه الكراهية العنيفة ضدّ المسلمين، إلّا وشعر المواطنون بأنّهم أحرار في ممارسة التمييز والعنف ضد المسلمين"، لذلك فإنّ رفع المهاجرين إلى مرتبة التهديد الحقيقي للأمن الداخلي في الدول الأوروبية، يتمّ فـي قلب عمليّة دائريّة circulaire يغذّيهـا رجال الأعمال والسياسيّون والأخلاقيّون moraux والمتخصّصون في إدارة الأمن والإعلام.

---

* "التقرير السنوي حول الهجرة غير النظاميّة 2021"، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعية، مارس 2022، تونس.

** Tsoukala, (Anastassia), Le traitement médiatique de la criminalité étrangère en Europe, Déviance et société, vol 26, 2002, pages 61 à 82.

IFJ launchs the #FreeAssangeNOW campaign

International Federation of Journalists (IFJ) has launched the #FreeAssangeNOW campaign to call on the USA government to drop all charges against Julian Assange and allow him to return home with his family. IFJ says: "Punishing Assange for exposing war crimes poses a threat to all journalists worldwide".

gouvernance» et de «transparence» sont alors mis en avant comme piliers régulateurs de l'ordre libéral post communiste et nouveau crédo des politiques publiques. Ce qui se traduit inéluctablement par un meilleur accès à l'information et par une plus grande fluidité de celle-ci.

C'est ainsi que dans la foulée de la première phase du SMSI, l'UNESCO allait adopter en 2004 le document de référence sur l'accès à l'information, il s'agit des « Principes directeurs pour le développement et la promotion de l'information du domaine public gouvernemental ».

En 2010, six ans après, l'UNESCO revient à la charge en plaçant la journée du 3 mai sous le signe du libre accès à l'information. Son but étant de « promouvoir la réflexion et les échanges d'idées sur la liberté d'information pour faire progresser l'autonomisation des citoyens, la transparence, la responsabilisation de la vie publique et la lutte contre la corruption ». Ce qui impliquera une réflexion de fond sur les principaux obstacles à l'exercice effectif du droit de savoir à l'ère numérique dans laquelle nous vivons.

L'état des lieux de l'accès à l'information publique en Tunisie déborde largement le cadre de cette brève contribution, aussi nous limiterons-nous à indiquer quelques repères pouvant baliser la réflexion sur la nécessaire mise à niveau de notre cadre juridique et institutionnel en la matière.

Partie aux conventions internationales garantissant les droits humains en général et les libertés de l'information en particulier, la Tunisie a intégré l'essentiel des normes internationales dans son droit interne.

Mieux encore, le programme de l'administration électronique de la Tunisie fait l'admiration de l'ONU, qui a accordé son premier Prix à la Direction générale de l'orientation universitaire et qui a classé la Tunisie première en Afrique et dans le Maghreb selon l'indice sur le « e-government » de 2009.

Mais notre pays a les moyens de mieux faire et même de prendre la tête du classement des pays arabes. Afin de nous mettre en conformité avec les nouvelles normes universelles en matière de droit d'accès à l'information publique, deux pistes législatives nous semblent prioritaires.

La première concerne l'adoption d'une « loi sur la liberté d'information » applicable à l'accès à l'information publique, à l'instar de 80 autres pays qui en disposent déjà. Un tel instrument servirait de base à la politique-cadre globale de l'information gouvernementale pour la gestion et la diffusion des ressources d'informations produites par le secteur public.

La seconde concerne les journalistes, en tant qu'acteurs principaux de la recherche, du traitement et de la diffusion de l'information.

Actuellement, le code du travail ne consacre pas le droit du journaliste à accéder aux sources de l'information comme il le devrait. D'autre part, la loi tunisienne ne garantit pas un autre droit essentiel pour les journalistes, celui de la protection des sources de l'information, appelé également « droit au secret professionnel ». En effet, si le journaliste ne peut pas assurer l'anonymat à ses informateurs, il n'a que peu de chances d'obtenir des révélations importantes, notamment sur les cas de pratiques illicites. Si beaucoup de pays arabes ont déjà introduit ces garanties dans leurs législations, on comprendrait mal que les journalistes tunisiens en soient encore privés.

C'est seulement au prix de telles réformes et innovations qu'un pays peut favoriser l'avènement d'une « société de l'information» et relever les nouveaux défis de la bonne gouvernance, du plein emploi et du développement durable.

Invitation

Le Forum démocratique pour le travail et les libertés, le Mouvement Ettajdid et les parties en convergence avec eux ont l'honneur de vous inviter à prendre part à la conférence-débat qu'ils organisent à l'occasion de la Journée internationale pour la liberté de la presse,

sous le thème : Liberté de l'information, Liberté d'accès à l'information

Mercredi 5 Mai 2010 à 17h 30 au local du Journal Attariq Aljadid 7, avenue de la Liberté Tunis.

Mustapha Ben Jâafar **Ahmed Brahim**

Mémoire

Article censuré en 2010

Cet article a été autocensuré par un quotidien francophone tunisien en mai 2010. L'auteur, Abdelkrim Hizaoui, enseignant du droit des médias et de la communication à l'IPSI (aujourd'hui professeur émérite) l'a proposé à l'occasion de la célébration de la Journée mondiale de la liberté de la presse le 3 mai 2010. Nous le reproduisons à l'intention des jeunes journalistes, qui n'ont pas connu cette sombre période du verrouillage étatique de la presse. Pour rappeler également que le droit d'accès à l'information n'a été inscrit dans la constitution de 2014 que grâce aux campagnes menées dès avant janvier 2011 par les forces démocratiques, comme en témoignent cet article et cette invitation cosignée par deux partis politiques d'opposition. (Voir invitation à la page suivante).

La Journée mondiale de la liberté de la presse 2010

Sous le signe du libre accès à l'information

L'UNESCO a choisi cette année de célébrer le 3 mai, Journée mondiale de la liberté de la presse, sur le thème de « la liberté d'information » et son corollaire « le droit d'accès à l'information », en tant que partie intégrante de la liberté d'expression et condition préalable à la gouvernance démocratique.

Par : Abdelkrim Hizaoui

C'est aussi l'occasion d'attribuer le Prix mondial de la liberté de la presse de l'UNESCO, qui sera décerné cette année à la journaliste chilienne Mónica González Mujica.

En écho à l'initiative de l'UNESCO, la question de l'accès à l'information fait l'objet, les 2 et 3 mai, d'une importante rencontre arabe organisée à Casablanca, Maroc, par de nombreuses ONG de la région, avec l'objectif d'inscrire durablement cette question dans leur agenda et de faire le plaidoyer en faveur de l'adoption des normes universelles d'accès à l'information par l'ensemble des pays arabes.

En tant que membre du Réseau d'experts maghrébins pour le droit d'accès à l'information, il m'a paru utile, à cette occasion, de faire le point de la situation pour la Tunisie.

Le droit d'accès à l'information trouve un solide fondement dans l'article 19 de la Déclaration universelle des droits de l'Homme, qui proclame que tout individu a droit à la liberté de « rechercher les informations et les idées de toute espèce et sans considérations de frontières ».

Avant l'ère Internet, l'accent était mis sur la liberté d'expression, en tant que dimension dominante de la liberté de l'information. Mais l'avènement d'une « société de l'information » porteuse d'une nouvelle « économie du savoir » allait projeter le droit d'accès à l'information en tête des priorités liées à la liberté de l'information.

Au-delà de ses dimensions nationales, ce droit devient un enjeu planétaire en raison de la « fracture numérique » entre les « info riches » et les « info pauvres ». Rappelons qu'à l'initiative de la Tunisie, un Sommet mondial sur la société de l'information (SMSI, Genève 2003 et Tunis 2005) a essayé d'apporter des solutions à ce gigantesque défi, mais la traduction de la « fracture» en « opportunité numérique » est encore loin d'être acquise, au vu des statistiques comparées de l'Union internationale des télécommunications.

D'autre part, sur un plan plus idéologique et politique, l'effondrement des régimes communistes au lendemain de la chute du mur de Berlin a libéré le potentiel critique à l'endroit du libéralisme, à son tour mis au défi de se réformer en intégrant notamment les dimensions éthiques et sociales.

Les impératifs de «bonne

même s'il est le plus pénible et le plus saillant n'est pas unique au Cameroun. Plusieurs titres indépendants connaissent les mêmes tracasseries. « Galexy » « La Nouvelle Expansion ». « Challenge Hebdo » ont été interdits de publication.

Devant ces obstacles on est tenté de conclure que l'existence d'une presse indépendante au Cameroun tient du miracle.

Hélas, beaucoup d'éditeurs africains connaissent le même sort à des degrés différents dans plusieurs pays. Pour ne pas trébucher, on doit se conduire en funambule de la profession.

Pour la Presse en Afrique, la voie est trop étroite. Le cas, hier, de Monsieur Gitobu Imanyera, du Kenya, Prix de la Plume d'Or de la Liberté en 1991, ou celui aujourd'hui de Pius NJAWE du Cameroun ne sont malheureusement pas de rares exceptions. C'est pourquoi nous voudrons saluer, à travers Pius NJAWE tous les éditeurs et tous les journalistes Africains en lutte contre les pouvoirs. Car la réalité qui conditionne le monde de la presse reflète toujours la nature du système politique qui gouverne une société donnée. Mieux encore, cette réalité montre à quel point gouvernants gouvernés peuvent être régis par principes de légitimité et d'adhésion aux valeurs démocratiques. S'il y a rupture, crise de confiance entre gouvernants et gouvernés, c'est les médias qui en font les frais pour ne plus traduire les préoccupations des citoyens.

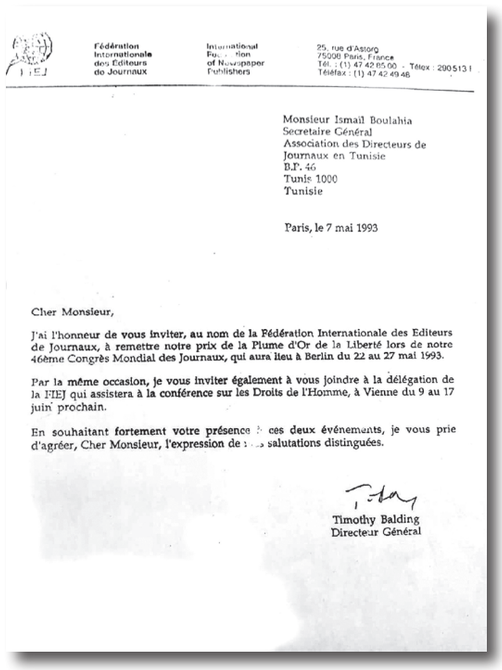

Fédération Internationale des Éditeurs de Journaux

International Federation of Newspaper Publishers

25, rue d'Astorg
75008 Paris, France
Tél. : (1) 47 42 85 00 - Télex : 290513 f
Téléfax : (1) 47 42 49 46

Monsieur Ismail Boulahia
Secretaire Général
Association des Directeurs de Journaux en Tunisie
B.P. 46
Tunis 1000
Tunisie

Paris, le 7 mai 1993

Cher Monsieur,

J'ai l'honneur de vous inviter, au nom de la Fédération Internationale des Editeurs de Journaux, à remettre notre prix de la Plume d'Or de la Liberté lors de notre 46ème Congrès Mondial des Journaux, qui aura lieu à Berlin du 22 au 27 mai 1993.

Par la même occasion, je vous inviter également à vous joindre à la délégation de la FIEJ qui assistera à la conférence sur les Droits de l'Homme, à Vienne du 9 au 17 juin prochain.

En souhaitant fortement votre présence à ces deux événements, je vous prie d'agréer, Cher Monsieur, l'expression de mes salutations distinguées.

Timothy Balding
Directeur Général

Ce tableau peu reluisant de l'Afrique, ne doit pas cependant occulter les efforts concluants de certains éditeurs et journalistes africains qui ont su se structurer dans des organisations professionnelles et adhérer au F.I.E.J. et au F.I.J. Quelques entreprises de presse africaines ayant un potentiel financier et humain appréciables ont quitté le stade du sous-développement. Leur succès doit servir de stimulant pour les nouveaux promoteurs dans un secteur encore vierge et qui est appelé à se développer malgré toutes les difficultés actuelles. C'est pourquoi, nous devons croire et agir.

Pour que le frémissement démocratique qui souffle aujourd'hui ne s'essouffle pas, il faut redoubler d'efforts. Que les Africains ne baissent pas les bras, ne se résignent pas et se prennent mutuellement en charge. L'enjeu mérite tous les sacrifices.

Faire de la liberté de la presse un idéal de combat, un ciment de solidarité pour toute notre communauté. Car nous sommes convaincus qu'autant il n'y aura point de développement d'une presse africaine sans croissance économique autant il n'y'aura pas de développement sans démocratie et presse libre et pluraliste.

Et comme vous connaissez l'état de santé de nos économies africaines, vous devinez aisément la fragilité des entreprises africaines. Peut-on suggérer d'appliquer pour le libéralisme de l'information, les mêmes procédés que pour le libéralisme économique ; Admettre la nécessité du désengagement de l'Etat de ce secteur vital pour l'épanouissement démocratique ?. C'est tout l'héritage du système du parti unique et d'économie dirigée qu'il faudrait remettre en cause.

En Tunisie nous avons opté pour cette voie et nous veillons à ce que la période de transition se passe avec le moins de dégâts. C'est l'affaire de toute la société. C'est aussi un problème de moyens et de maturité.

Alors qu'on ne nous reproche pas la fréquence de remise des prix de la F.I.E.J. à des Africains. C'est un réconfort pour tous les Africains épris de la liberté. Non la F.I.E.J. ne risque pas de s'africaniser. Au contraire à ce rythme c'est l'Afrique qui rejoint ce qu'on appelait hier le monde libre.

Au moment ou un Nouvel Ordre Mondial se construit, notre Fédération peut avoir l'ambition d'□uvrer avec toutes les bonnes volontés de par le monde, pour que l'universalité de la liberté de la Presse et de la démocratie devienne la culture du 21e siècle qui pointe à l'horizon. Pour ceux qui s'inscrivent contre la marche de l'Histoire et continent à persécuter les Imanyera et les NJAWE nous disons avec Louis Bonalds «Si un Etat peut être troublé par ce que disent les journaux, il périt par ce qu'ils ne disent pas».

Merci de votre attention

le 3 Mai et célébré chaque année comme journée internationale de la liberté de la Presse.

Self made-man, Pius NIJAWE n'en que plus de mérite. Sa persévérance tout au long de son itinéraire force notre admiration. Né en 1957, Monsieur Pius NJAWE entre dans le domaine de la Presse à l'âge de 15 ans. C'était au Bi-mensuel «Semences Africaines» à Yaoundé d'abord comme garçon de courses. A la disparition de «Semences Africaines» Pius NJAWE se rend à Douala où il se fait recruter à l'hebdomadaire « La Gazette» qui vient de naître. Il en devient deux ans plus tard le chef des informations intérieures. Parallèlement Pius NJAWE collabore avec plusieurs journaux et revues en Europe. Et en 1979 il décide de voler de ses propres ailes et crée « Le Messages» dont il est le Directeur et le Rédacteur en Chef, devenant ainsi à 22 ans le plus jeune propriétaire de Journal au Cameroun.

« Le Messager » s'est développé et amélioré au fil des années jusqu'à devenir un modèle pour la nouvelle presse indépendante en Afrique. Le dernier tirage du Journal était de 80.000 exemplaires pour l'édition française et 20.000 pour l'édition anglaise. Ce journal qui semble déranger le Pouvoir n'a cessé d'avoir des démêlés avec les autorités. Et le jeu du chat et la souris commence ? : censure, suspension, arrestation de journalistes, saisies, intimidation, toute la panopelle des mesures répressives pour faire taire «Le Messager». Devant la détermination et l'obstination de Pius NJAWE, objet d' harcèlement, on passe à un degré supérieur dans l'escalade qui culmine à l'occasion de l'élection présidentielle de Monsieur Paul Biya en Octobre 1992. Descente de police dans les locaux du Messager, main basse sur la caisse confiscation du matériel du bureau et des voitures de la société éditrice, arrestation de collaborateurs et de parents de Pius NJAWE.

Devant les menaces de mort proférées par la police, et après plusieurs tentatives d'enlèvement Pius NJAWE abandonne son domicile, met sa famille en lieu sûr et choisit l'exil proclamant avec Victor Hugo « J'accepte l'âpre exil n'eût-il ni fin, ni terme. Et je vivrai proscrit, voulant rester debout ». Du Benin où il s'est refugie, Pius NJAWE revient à la chrage de tente de poursuivre la publication d'un journal devant être distribué clandestinement au Cameroun.

Le 12 Mai 1993 au environs de 20 heures Pius NJAWE a été arrêté par la police. c'est le dernier épisode d'un calvaire qui n'a que trop duré. Grâce à l'intervention énergique de la FIEJ. Il a pu quitter la prison pour être aujourd'hui parmi nous.

Faut-il signaler que le sort réservé au « Messager»

Fédération Internationale des Editeurs de Journaux

International Federation of Newspaper Publishers

25, rue d'Astorg - 75008 Paris, France - Tél : (1) 47 42 85 00 - Télex : 290 513 F
Téléfax : (1) 47 42 49 48

46TH WORLD NEWSPAPER CONGRESS
BERLIN, 23-26 MAY 1993
PRESENTATION DE LA PLUME D'OR
Ismaïl Boulahia

Monsieur le Chancelier Fédéral
Monsieur le Président de la FIEJ
Excellences
Mesdames et Messieurs, chers collègues et amis.

Il m'échoit aujourd'hui l'honneur redoutable de m'adresser à un auditoire d'une telle qualité. J'en suis ému à plus d'un titre.

Que des femmes et des hommes d'élite et de tout horizon soient ici réunis pour décerner un hommage mérité à un grand africain, et qu'africain moi-même, on m'ait confié le soin de prononcer le discours de la remise de la Plume d'Or de la liberté, voilà chers amis déjà de quoi justifier l'émotion et aussi la fierté.

Mais ce qui surtout nous a regroupés dans cette salle, ce qui tisse entre nous une trame fraternelle et traverse nos diversités, c'est notre attachement commun, immuable, indestructible à la LIBERTE.

Quand mon ami Temothy Balding m'a transmis la proposition du Président de la F.I.E.J. Prescott Low, de présenter, en ma qualité de Tunisien, la remise de la plume d'Or à un homme du Cameroun, j'en ais été heureux car au-delà du geste et du cérémonial, j'ai le sentiment que je milite pour la Liberté et que je combats pour un monde plus juste et plus généreux.

Où mieux le faire qu'à Berlin ?

Désormais capitale symbolique des murs abolis, des fraternités retrouvés et des dignités reconquises, cette ville où j'ai déjà eu le privilège d'y venir au mois de Septembre dernier à l'occasion des assises de l'Internationale Socialiste et d'être reçu avec d'autre délégations par Monsieur Le Maire de Berlin qui nous a brossé un tableau sur les perspectives d'avenir, les défis et le grand rendez-vous sportif auxquels Berlin se prépare. J'entends encore les murs de Berlin murmurer cet hymne de la liberté dont les Ondes par vagues successives traversent les océans pour nous bercer et nous se revigorer là où nous sommes.

C'est dire combien nous Africains sommes en communion avec les Berlinois depuis la chute du Mur de Berlin en 1989. Nous profitons de chaque pèlerinage à cette capitale pour nous enrichir de son exemple et retourner chez nous avec une bouffée d'oxygène et de liberté. Ici le c□ur et la raison trouvent pleine satisfaction. Tel est le premier symbole.

Le deuxième symbole c'est la personnalité de notre lauréat pour l'édition 1993 de la Plume d'Or de la liberté notre ami Monsieur Pius NJAWE Directeur, Rédacteur en Chef du Messager du Cameroun que nous considérons comme un héros authentique de la lutte pour la liberté de la presse non seulement dans son pays mais dans toute l'Afrique, où ce droit fondamentale continue d'être bafoué. Monsieur Puis NJAWE, 36 ans représente la nouvelle génération en Afrique, celle qui n'a pu participer à la lutte pour l'indépendance, mais qui se mobilise aujourd'hui pour asseoir les bases d'Etat de Droit où les droits de l'Homme seront respectés, dont la liberté de la presse, pierre angulaire de tout édifice démocratique.

Ma première rencontre avec Monsieur Pius JNAWE remonte à 1989. C'était à Montpellier à l'occasion d'un séminaire International sur l'Information organisé par Reporters sans frontières. J'ai tout de suite remarqué sa fougue allant de pair avec sa grande shilhouette. Cette shilhouette sympathique devenue familière pour moi dans toutes les débat. Une certaine connivence nous unit depuis plus de quatre ans et pas un seul sujet qui le préoccupe ne me laisse indifférent, tellement je vois en lui l'exemple type du militant. C'est ainsi que nous avons travaillé côte à côte en 1991 à Wnidhoek en Namibie à l'occasion du séminaire pour le développement d'une presse africaine, indépendante et pluraliste, sanctionné par la déclaration de Wnidhoek dont l'anniversaire

palabrer sur la transparence des autres. Pourquoi alors, l'administration ne les y oblige pas ? Le scandale qui a touché une des chaînes de télévision au moins, dont le patron fût accusé de fraude fiscale et qui a fini comme un paria à l'étranger, peut recommencer. Certes, les enjeux politiques sont pour quelque chose dans la divulgation de ce scandale, mais les entreprises de presse appartiennent à des citoyens tunisiens comme les autres et ils doivent subir les mêmes contraintes de la loi appliquée au citoyen Lambda. Mais là n'est pas notre propos !

Aucune loi tunisienne n'interdit l'entrée des étrangers dans les capitaux des entreprises, comme toute entreprise économique. Sauf qu'à notre connaissance à part une seule télévision, toutes les autres, dirigeant des journaux des radios ou des télévisions tunisiens ne l'ont fait officiellement, mais cela ne veut nullement dire, que l'argent étranger ne s'immisce pas dans les politiques éditoriales de ces médias par le biais de la publicité par exemple. Il serait alors préférable d'autoriser les capitaux étrangers à investir comme dans tous les pays démocratiques, tout en imposant un cahier de charge qui leur interdit de peser sur la ligne éditoriale, mais qui leurs permet de faire des bénéfices, car il est certain que le paysage médiatique tunisien ne peut se développer sans un apport consistant des capitaux étrangers. Dire que cela touche à la souveraineté nationale devient ridicule et c'est de la pure hypocrisie et ne favorise pas par conséquent la transparence.

Le paysage médiatique tunisien va subir des transformations profondes. Il est de l'intérêt du pays que ce processus soit maîtrisé et obéisse à des objectifs nationaux. Durant ces dix dernières années, en dépit de l'évolution incontestable en matière de liberté de presse, il a subi une crise très profonde et gagne à être restructuré sur de nouvelles bases, car il n'y a qu'un seul choix : réformer ou périr !.

Rapport RSF - TUNISIE 2022

Depuis la révolution de 2011 qui a poussé le président Ben Ali hors du pays, la Tunisie connaît une transition démocratique à rebondissements. Le coup de force du président Saied, en juillet 2021, fait craindre un recul de la liberté de la presse.

Paysage médiatique

Depuis la révolution de 2011, le paysage médiatique s'est considérablement diversifié. Mais la crise économique a fragilisé l'indépendance de nombreuses rédactions, dominées par des intérêts politiques ou économiques, et a mis à mal ce pluralisme naissant. La télévision est le média le plus suivi, notamment les chaînes privées El Hiwar Ettounsi et Attessia, devant la radio, dont la principale est Mosaïque FM. La presse en ligne est très suivie, alors que la presse papier est en perte de vitesse.

Contexte politique

La crise politique qui secoue le pays et l'engagement ambigu de Kais Saied pour la liberté de la presse ont d'importantes répercussions. Depuis son arrivée au pouvoir en octobre 2019, le palais de Carthage ne reçoit plus les journalistes malgré les protestations du Syndicat national des journalistes tunisiens (SNJT). L'interdiction de la Haute Autorité indépendante de la communication audiovisuelle (HAICA) de cumuler des responsabilités politiques et de posséder un média est ignorée par nombre de patrons de presse.

Cadre légal

La liberté de la presse et de l'information est un acquis incontestable de la révolution tunisienne : en plus d'être garantie par la Constitution de 2014, elle est juridiquement encadrée par deux décrets-lois promulgués en 2011. Ce dispositif reste toutefois incomplet et n'assure qu'une protection minimum aux journalistes et aux médias. La justice tunisienne persiste également à légiférer sur la base des textes hérités de l'ère Ben Ali, au lieu de s'appuyer sur les décrets-lois plus favorables à la liberté de la presse et de l'information.

Contexte économique

Les médias sont tributaires des annonceurs privés, dont une partie détient des parts dans leur capital et peuvent être proches du milieu politique - un contexte qui menace l'indépendance éditoriale des rédactions. Leurs revenus publicitaires dépendent également de leur audience, dont le calcul est peu encadré et fortement contesté. Le marché publicitaire des médias audiovisuels a connu une importante évolution à partir de 2014, avec l'accroissement de l'investissement dans la publicité politique. Enfin, le modèle économique des médias écrits, basé sur les abonnements, la publicité et les ventes est en perte de vitesse en raison de la baisse de ces dernières et du rétrécissement du marché publicitaire.

Contexte socioculturel

Les réseaux sociaux sont régulièrement utilisés par les partis politiques pour lancer des campagnes de désinformation, décrédibiliser la presse, et instiller méfiance et confusion chez les électeurs. Les violences verbales des leaders politiques à l'encontre des médias se sont multipliées ces dernières années.

Les intimidations envers les journalistes se banalisent, et les reporters sont confrontés à la violence des manifestants tunisiens. Un nouveau cap a été franchi le 14 janvier 2022, lorsque le correspondant de plusieurs médias internationaux Mathieu Galtier a été passé à tabac alors qu'une dizaine d'autres journalistes ont été brutalisés pendant qu'ils couvraient une manifestation.

la liberté d'opinion et d'expression un moyen de déstabiliser l'État, de l'affaiblir dans le but de fonder un État qui soit conforme à leur vision de la société tunisienne. Mais c'est cette émergence subite qui provoqua aussi une réaction radicale de la société civile et des hommes des médias, que l'Islam Politique voulait assujettir à son pouvoir surtout après les élections de 2011 en imposant un contrôle sur les moyens de production et de diffusion des idées et de l'information, et en créant ses propres médias, tv, radios, journaux, mais qui se sont avérés sans crédibilité, essentiellement faute de professionnalisme. Alors, il a décidé d'infiltrer et de mettre sous influence les médias classiques en l'absence de l'ancien régulateur des médias, le ministère de l'information, et malgré la création d'une institution de régulation supposée indépendante, le système a donné naissance à des « principautés » médiatiques privées qui négociaient leurs allégeances ou leurs hostilités au gré du jour et des sommes financières mises en jeu. Les journalistes et les chroniqueurs se sont mis aussi à leurs propres comptes, sachant que le taux d'écoute ou l'audimat (sondages) sont devenus les maîtres mots qui régissent la vie médiatique, ce qui donnait une liberté de la presse qui part dans tous les sens et parfois au détriment même de l'intérêt de la société. Après l'annulation du code de la presse, certes répressif, un seul décret, écrit à la hâte, continue à régir la situation plus que complexe de la scène médiatique, ce qui ouvrait la porte à tous les abus et dépassement, qui en s'accumulant ont fini, par donner au citoyen tunisien une image très négative de notre système médiatique. L'absence d'une législation sérieuse et faite par les professionnels eux mêmes avec la participation des politiques et de la société civile, peut pousser les nouveaux pouvoirs à recourir au droit pénal, à tort ou a raison, ou carrément envoyer les contrevenants parmi les journalistes devant des tribunaux militaires. Le seul moyen d'endiguer toute dérive du système est d'émettre un nouveau code de la presse, libéral et qui garantit les droits fondamentaux, tout en excluant toute contrainte par corps pour tout délit de presse. Il doit aussi, tout en facilitant l'investissement privé, imposer par la loi les règles déontologiques, qui peuvent aller jusqu'à l'interdiction pure et simple. Cet état d'anarchie généralisée ne peut que favoriser un jour un retour de manivelle, qui nous ramènera à la case départ. La profession doit jouer un rôle décisif dans cette perspective, sauf que la profession elle même est mal organisée et mal structurée.

> ***Durant ces dix dernières années, le paysage médiatique tunisien a subi une crise très profonde et gagne à être restructuré sur de nouvelles bases, car il n'y a qu'un seul choix : réformer ou périr !.***

Il est certain que l'existence d'un syndicat des journalistes est un précieux acquis pour la profession, mais il serait plus bénéfique pour la corporation de se doter d'un ordre qui autorise l'accès à l'exercice de la profession et qui joue un rôle d'autorité de régulation. Ce n'est pas au parlement quelque soit sa majorité de décider de l'avenir d'une profession. C'est une pure ingérence politique que de l'admettre, car un changement de majorité parlementaire peut l'handicaper lourdement. L'expérience de la HAICA actuelle le prouve, qui s'est transformée avec le temps en distributeur d'amendes sans un réel impact sur la profession. Il est temps de dépasser cette situation grotesque. En France la création de l'autorité de contrôle des médias télévisuels a connu un processus propre à la France et ne peut être copiée aveuglément. Il faut plutôt s'inspirer de l'expérience égyptienne, et aller vers un ordre sous forme d'une union. Un décret suffira pour l'instituer, tout en renforçant les prérogatives du syndicat dans les négociations salariales. La profession gagne aussi à multiplier les associations par spécialités qui peuvent améliorer le contenu des publications ; la baisse générale du contenu servi au public n'est plus à démontrer, car la liberté de presse n'implique pas toujours une presse de qualité. La formation professionnelle doit être aussi sous le contrôle de la profession et non de celui de l'administration ou du Ministère de l'Enseignement supérieur, qui a beaucoup à faire pour mettre à niveau l'institut de presse lui même pour qu'il soit au diapason de l'évolution que connaissent les métiers de l'information surtout en matière d'audiovisuelle.

Entreprises audio-visuelles et lobbys

Aucune étude sérieuse n'est venue analyser la situation du paysage médiatique, tunisien comme s'il s'agit d'un sujet tabou, et il l'est à coup sûr. Il est connu que les entreprises privées surtout dans ce secteur n'aiment pas que l'on tente de diagnostiquer leurs situations. Tout en jouant la transparence et l'appelant de leurs vœux quand il s'agit des affaires des autres, les patrons des médias, n'aiment pas qu'on se penche sérieusement sur les leurs. Cependant il est clair, que la multiplication notamment des chaînes radio et télé est due à l'injection d'énormes sommes d'argent. Par qui et pourquoi ? Pas toujours pour des raisons lucratifs. En exemple un quotidien de la place, financé par un seul homme d'affaire, continue à essuyer quotidiennement des pertes sèches, sans s'arrêter de paraître. Idem pour un autre qui est financé par un parti politique. Alors que la loi les oblige de publier chaque année leurs états financiers, peu d'entreprises médiatiques s'y conforment tout en continuant à

grande, plus la parole se libérait, et plus la presse en faisait échos. Une liberté de la presse toute relative qu'elle soit, ne peut progresser que dans un climat de multipartisme réel et non fictif et plus la liberté de la presse se développe, plus la vie politique devient intense et plurielle.

Alors que le système d'information devenait planétaire, plus diversifié et que la diffusion de l'information devenait instantanée et qu'apparaissent des médias gigantesques et transcontinentaux, et des moyens de communication planétaires et surtout avec l'apparition de Facebook, WhatsApp, Twitter, Instagram, et tous les réseaux sociaux, changer de politique médiatique est devenu vital pour tous les États et pour tous les régimes politiques, et tout retard dans l'évolution dans ce domaine est chèrement payé. Mais la situation des médias et du système d'information dans notre pays ressemblait de plus en plus à la préhistoire, accumulant tous les jours et à chaque instant plus de retard par rapport à l'évolution réelle dans le pays, et dans le monde, à cause du blocage politique, ce qui avait fini par paralyser tout le système de la gouvernance et avait aboutit à la conflagration générale, non seulement dans notre pays mais dans une grande partie des pays arabes. Sans ce retard, qui s'agrandissait au fur et à mesure, notre pays aurait pu évoluer autrement vers une transition démocratique qui n'aurait pas déstabilisé la progression économique qui était satisfaisante et qui n'aurait pas provoqué l'aggravation des inégalités sociales et l'insécurité avec l'apparition du terrorisme sous toutes ses formes ainsi qu'une régression sociale jamais imaginée qui s'est soldée par la domination totale de l'Islam Politique sur tous les niveaux de la vie.

Si une telle situation a perduré durant quelques décennies, malgré toutes les luttes engagées par des militants politiques et des journalistes, et que le système médiatique verrouillé par le pouvoir politique n'a pas pu être libéralisé, c'est parce que le seul financier de ces médias était l'État ou des personnes du secteur privé, au service de la politique menée par les gouvernants du moment. Celui qui finance contrôle et personne ne finance pour le plaisir ou par devoir de défendre la liberté de la presse. D'où la nécessité de réformer le système du financement à la base, non pas seulement par des lois, mais en créant une situation où plusieurs centres de pouvoir aux intérêts divergents

> ***Une liberté de la presse toute relative qu'elle soit, ne peut progresser que dans un climat de multipartisme réel et non fictif et plus la liberté de la presse se développe, plus la vie politique devient intense et plurielle.***

doivent coexister par la loi mais tout en empêchant toute situation de monopole. L'échec de l'expérience tunisienne en matière de liberté de la presse, est dû au fait que seul l'État à travers son administration avait les moyens de financer les organes de presse, s'ajoute à cela un code de la presse non adapté. L'erreur des démocrates était de considérer qu'il suffit de supprimer le code de la presse, pour avoir une presse libre et indépendante. De toute façon, de l'Indépendance jusqu'à 2011, les journaux des partis de l'opposition avaient apporté une note de pluralisme, relayés parfois par des médias privés, mais étant donné qu'eux aussi dépendaient de l'État, ils ont fini par disparaître ou devenir de simples tracts de propagande. Les « privés » avaient des marges plus grandes pour s'exprimer ou traiter l'information, mais la plus part ne cherchaient qu'à s'enrichir et à ramasser la publicité de l'État et du secteur privé, ce qui est dans la nature des choses, et aussi dans celle du Capital.

L'anarchie médiatique comme alternative

Du jour au lendemain et par décision politique de ceux qui avaient pris le pouvoir le 14 Janvier 2011 au soir, l'État s'est totalement désengagé et à levé sa lourde main qui pesait sur tout le secteur des médias, depuis l'Indépendance. Une brèche s'est alors instantanément ouverte, dans laquelle se sont engouffrés toutes sortes de lobbys, de courants et partis politiques, de corporations structurées qui voulaient arracher leurs parts du gâteau, politique ou financier et l'argent privé a commencé à couler à flot, pour contrôler, ou du moins influencer les lignes éditoriales des journaux, radios, journaux, appuyé par des réseaux sociaux puissants, qui dépendaient essentiellement de l'étranger. Pendant quelques années, le système d'information, mondialisé et dopé, a trouvé dans la petite Tunisie un terrain fertile pour expérimenter sa toute puissance transformatrice, à l'image de ce qui s'est passé dans l'Europe de l'Est après la chute du mur de Berlin. Georges Soros a même ouvert une succursale tunisienne, et financé des médias avec son « Open Society ». Le système mondialiste, a fait de la Tunisie un champ de laboratoire d'essai mais avec des cobayes tunisiens et notamment des journalistes et les médias qui les emploient, à force de milliard d'Euros et de Dollars. Cette transformation du paysage médiatique fût suivie par la transfiguration du paysage politique, avec la montée en puissance de l'Islam Politique avec toutes ses branches idéologiques et politiques, qui toutes ne croyaient ni à la liberté de la presse ni à la démocratie mais y voyaient une aubaine pour réaliser leur projet d'un État théocratique. Ces mêmes courants voyaient aussi dans

officiel est d'abord strictement publié par l'agence de presse officielle, la fameuse TAP. D'ailleurs tous les pays avaient crée leurs agences pour contrôler l'information. Car contrôler l'information est le rôle exclusif de l'État, tous les États quelque soient leurs régimes politiques. En Tunisie, la vision qui avait dominé, parce qu'imposée par le pouvoir politique, est celle qui veut que les médias soient complètement au service du développement du pays tel que vu par les dirigeants du moment. Que le pays prône le socialisme « destourien », et tout l'appareil médiatique se mobilise pour défendre bec et ongle ce choix, jusqu'au jour où les mêmes dirigeants optèrent pour un libéralisme mitigé, et ces mêmes médias, voire les mêmes journalistes, s'étaient reconvertis subitement et miraculeusement à la religion du libre échange, vilipendant les travers du communisme et du socialisme et tous leurs sous-produits. Mais en dehors de ce qui est considéré comme la doctrine officielle de l'État, dans tous les domaines, politique, économique, social, culturel, sportif, etc. très peu de choses méritaient qu'on leurs accorde l'attention et même qu'il est conseillé d'éviter tout ce qui peut provoquer des vagues. Pour les informations qui risquent de déranger, on applique la loi de l'Omerta. Rien en dehors de ce qu'on veut mettre en avant officiellement, ne peut être exposé ou révélé, surtout dans les organes du parti et de l'État. Ainsi était faite la vraie ligne éditoriale.

Cette situation n'était pas propre à la Tunisie, car elle avait prévalu dans touts les États, de ce qu'on désignait par Tiers-Monde et même dans les pays occidentaux et démocratiques, sans parler des pays de l'ex bloc soviétique, où souvent l'information était confondue avec la désinformation. Pour l'anecdote, les journaux télévisés à l'époque gaulliste, étaient supervisés, avant leurs diffusions, par le ministre de l'information, Alain Pierfitte lui même et Jamel Abdelnaceur lisait ou dictait les éditoriaux de Hasanine Haykel rédacteur en chef du quotidien cairote Al-Ahram. Bourguiba, lui même un ancien journaliste, lisait tous les journaux et intervenait directement dans les rédactions. Pour lui, il s'agissait de sa radio, son journal ou sa télévision. Et personne ne contestait ça. La radio et la télévision faisaient parties des organes de souveraineté. Le ministère de l'information était parfois appelé ministère de la propagande (Al-Irshad). Mais évidement dans les pays démocratiques, la presse papier était de loin la plus libre et jouait justement le rôle de contre-pouvoir.

> ***Tous les pays avaient crée leurs agences pour contrôler l'information, car contrôler l'information est le rôle exclusif de l'État, quelque soit son régime politique.***

C'est seulement, après la victoire de François Mitterrand, en 1981, que les trois uniques chaînes de télévision ont commencé progressivement à s'affranchir de la tutelle du pouvoir politique, mais aussi à tomber dans les escarcelles des lobbys d'argent, Bouygues, Rothschild, Lagardère etc. et la naissance des radios et TV privées a fini par remodeler le paysage médiatique. Un grand présentateur du vingt heure à la deuxième chaîne a été débarqué par Giscard D'Estaing lui même pour avoir ouvert son journal par la fameuse phrase, « La France va mal ! » Et Mitterrand avait viré Jean-Pierre Elkabbach dés son arrivée au pouvoir, car il lui était hostile. Tout ça pour dire que dans cette phase historique, tous les Etats s'immisçaient dans les affaires de la presse pour tenter d'influencer leurs lignes éditoriales. Maintenant rien n'a changé sauf qu'on utilise des moyens plus sophistiqués. Le pouvoir politique ou celui de l'argent ne laisseront jamais les médias nuire à leurs intérêts. Il n'y a pour s'en convaincre que d'observer l'alignement total des médias occidentaux sur la politique étrangère de leurs pays pendant la seconde guerre du Golfe ou l'occupation russe de l'Ukraine. Pourtant à l'époque glorieuse du monde de Hubert Beuve Mery, le Monde avait choisi de défendre l'Indépendance de l'Algérie.

Tout ça pour relativiser cette période de notre histoire où l'État contrôlait tous les médias et pour dire que revendiquer une situation où les médias jouent un rôle de contre-pouvoir, chez nous, n'est devenu possible qu'avec la révolution médiatique et avec l'apparition des chaînes satellitaires et les médias sociaux. Le problème résidait en somme dans le fait que le pouvoir politique jusqu'à 2011, refusait obstinément de reconnaître cette nouvelle donne qui veut que : Les États ne peuvent plus garantir leurs souverainetés médiatiques et suivre une politique d'obstruction systématique et continuer à exercer un contrôle total par le biais de l'administration, comme l'octroi des visas et autres autorisations . Non seulement c'est devenu contre-productif, mais cela poussait les citoyens à aller regarder ailleurs et chercher l'information là où ils peuvent l'avoir et les exposer ainsi à tous les dangers de la désinformation. Le rôle de la chaîne Al-Jazira, dans les bouleversements qu'à connu la Tunisie et le monde arabe est à méditer. Mais en l'absence d'un multipartisme politique réel et une société civile vigilante, était-t-il possible que les choses soient autrement ? Depuis le début des années soixante, une règle pouvait être observée, qui veut que plus l'effervescence politique, dans la société et chez les élites politiques au pouvoir ou dans l'opposition est

Opinion

Médias tunisiens, se réformer ou périr !

Par : Moncef Gouja

Dans leur volumineux livre «La face cachée du Monde (journal), du contre-pouvoir aux abus de pouvoir», les deux grands journalistes français, Pierre Péan et Philippe Cohen, entament leur attaque contre le prestigieux quotidien français, en écrivant : «Le nom de Hubert Beuve-Méry, (fondateur du journal), maintenu en «Une», dont les mânes sont continuellement invoquées par le nouveaux patrons (à l'époque, Jean Marie Colombani et Edwige Pleyel), n'est plus qu'un masque visant à dissimuler l'abandon du statut de contre-pouvoir pour celui du pouvoir».

Ce changement de statut est, chez nous en Tunisie, une constante de tous les médias, journaux en l'occurrence, radios, télévisions, et même les blogs ou sites web. Évidement, le chemin inverse, qui fait passer du pouvoir au contre-pouvoir est des fois emprunté par plus d'un média tunisien, au gré des financements et des opportunités commerciales ou tout simplement politiques. Chez nous on a tendance à changer le mot contre-pouvoir, par « Indépendance », or curieusement, il n'y a jamais eu en Tunisie, depuis l'ère coloniale, de médias « indépendants », du moins selon l'acceptation française, que représentait le journal Le Monde, depuis sa fondation, parce que fondé et dirigé par un collectif de rédacteurs. Depuis, c'est devenu, un journal comme les autres, dont les actions sont détenues par des groupes financiers et dirigés donc selon la ligne rédactionnelle qu'ils décident.

L'Indépendance, au gré de l'évolution politique

La période coloniale

Qui s'étend le long de toute la période coloniale, (1881-1956) où la presse, était autant diversifiée, (sauf pendant les périodes de répression du mouvement national), que la société tunisienne, et surtout ses élites. Un signe de cette diversité, les langues utilisées étaient, le français, l'arabe, l'italien et l'hébreu, reflétant aussi les trois religions monothéistes ainsi que les différentes sensibilités, culturelles et ethniques. Les clivages politiques étaient les plus saillants et finirent par occuper les plus larges espaces des journaux tunisiens. Cela allait des journaux contrôlés par les prépondérants, militant pour un colonialisme pur et dur et pour une répression systématique des voix qui revendiquent l'indépendance du pays, aux journaux nationalistes et notamment ceux contrôlés par le Néo-destour, en passant par les feuilles, dirigées par des socialistes ou des communistes et qui se situent au centre, pour plus de droits aux autochtones, sans aller jusqu'à prôner l'Indépendance. Mais toutes ces publications étaient engagées et non indépendantes, car l'engagement est un alignement. Certaines, surtout les publications nationalistes, l'étaient par rapport à l'administration coloniale, mais complètement contrôlées par les partis, quand elles ne sont pas tout simplement leurs propres organes. Les financements provenaient pour l'essentiel des privés et les autorisations étaient accordées comme un privilège nominal. C'est la politique de l'Etat français à l'égard de son protectorat qui déterminait l'existence de ce système médiatique, ses compositions et ses grandes orientations éditoriales. Avec l'Indépendance et l'avènement de l'État National, tout ce système fût chamboulé et l'on évolua vers un nouveau système, où le rôle des médias a radicalement changé , au profit d'un autre qui transforma tous les supports médiatiques, en instruments de propagande pour servir les objectifs politiques, économiques, culturels et sociaux de l'Etat, quelques soient ces objectifs, même quand ses dirigeants changent d'orientations.

La période de l'État National : La loi du silence

Dans leur avant propos de leur livre, « L'Omerta française », de Sophie Coignard et Alexandre Wickham, les deux journalistes français ont écrit : « Il existe en France une loi qui n'a jamais été votée par le Parlement et encore moins publiée au journal officiel. Et pourtant, c'est peut être la seule qui soit vraiment respectée dans ce pays : La loi du silence. »

C'est ainsi aussi qu'on peut résumer la loi qui a régi les médias tunisiens depuis l'Indépendance jusqu'au mois de Janvier 2011. On peut ajouter, pour la Tunisie, qu'on doit faire de l'obstruction sur tout, sauf sur tout ce qui est officiellement déclaré ou dit. L'Omerta était la règle excepté sur ce qui est officiel et ce qui est

comme dans le cas de l'Espagnol Pablo González, arrêté en Pologne alors qu'il couvrait le mouvement des réfugiés d'Ukraine, une frontière d'où provenaient de fortes allégations de racisme et de traitement violent contre des travailleurs et étudiants africains et indiens par les autorités ukrainiennes. La vérification des informations est également essentielle, car les soi-disant fausses nouvelles sont aujourd'hui un instrument largement utilisé dans la lutte politique, qui acquiert une pertinence évidente en tant que stratégie de guerre psychologique.

De même, des analyses comparatives entre la couverture de cette guerre et d'autres – Irak, Libye, Syrie, Afghanistan, Yémen – par les médias hégémoniques peuvent aussi aider à comprendre les liens entre eux et le fonctionnement de la machine de propagande impérialiste, son modus operandi, qui comprend la dénonciation d'une atteinte aux droits de l'homme avant l'attaque, suivie de la création d'un climat favorable à l'intervention, avec la création d'une image négative du leadership qui va être attaqué, etc. Le cas de l'Irak est certainement le plus connu, mais c'est un schéma qui doit être étudié avec attention et objectivité.

> ***Les soi-disant réseaux sociaux ne sont pas organisés comme des moyens de communication ayant pour objectif de transmettre des informations mais comme des mécanismes de mobilisation des sentiments***

Prétendre que le contrôle de l'information, la désinformation et le mensonge ont toujours fait partie des guerres et que les deux parties en conflit utilisent toujours ce type de stratégie est inutile. Il est nécessaire de connaître au cas par cas les mécanismes concrets, les modes de fonctionnement et les asymétries constitutives de la structure de pouvoir dans laquelle ils s'insèrent.

Enfin, un aspect fondamental pour comprendre cette structure aujourd'hui fait référence au fait, déjà mentionné, qu'elle est en transition, les soi-disant réseaux sociaux y prenant une place centrale, comme l'a bien rappelé Ignacio Ramonet, dans une interview à Telesur (10 mars 2022), ne sont pas soumis aux formes connues de régulation démocratique des médias conventionnels et, de plus, ne sont pas organisés d'abord comme des moyens de communication ayant pour objectif de transmettre des informations, mais comme des mécanismes de mobilisation des sentiments, ce qui les rend particulièrement adaptés à La publicité. Ce qui n'est pas loin de mécanismes tels que l'hybridation entre information et fiction, bien connus des spécialistes du marché télévisuel.

En résumé, la guerre implique des jeux d'intérêts complexes – économiques, politiques, idéologiques – entre une multiplicité d'acteurs, qui agissent dans les différentes sphères de pouvoir où s'articulent les hiérarchies constitutives du système impérialiste et dans les différents marchés qui composent le capital dans son ensemble. Une bonne compréhension de ces structures est essentielle pour comprendre la logique des mouvements stratégiques de chacun des acteurs impliqués, qui, à un moment donné, favorisera des changements structurels pouvant mettre l'ensemble du système en échec.

La situation à laquelle nous sommes confrontés est particulièrement grave car, dans le cadre du capitalisme monopoliste, surtout dans sa phase actuelle, les médias jouent un rôle fondamental dans la légitimation des mouvements de chacun des agents qui jouissent du pouvoir économique.

Suite au développement historique des systèmes de communication sociale, le domaine académique de la communication, pour sa part, a émergé et s'est développé dans l'ombre des guerres chaudes et froides qui ont marqué le développement capitaliste tout au long du XXe siècle.

L'économie politique de la communication et de la culture, à son tour, est un champ de production de connaissances qui s'est consacré, au cours des dernières décennies, à la compréhension, dans une perspective progressiste, d'une de ces sphères de pouvoir de plus en plus importantes à mesure que la société est massive et le capital est mondialisé.

* Journaliste, spécialiste des médias.

nous semble donc essentiel de faire un point théorique, pratique et politique sur cet enjeu important pour la pensée de gauche et la vie du mouvement social.

Les lignes de recherche dans le domaine, et ce qui doit être considéré comme une priorité pour le moment, pourraient être les suivantes :

En premier, il s'agit de clarifier la structure du système impérialiste et de ses contradictions internes, en considérant de manière intégrée l'articulation, au niveau institutionnel, des sphères économique, politique, y compris militaire, et culturelle. Dans ce dernier cas, il y a le système de légitimation de la domination, qui a subi une transition fondamentale de l'ancienne industrie culturelle du XXe siècle au nouveau système mondial de la culture, basé sur Internet et sur les plateformes numériques et autres médias sociaux régis par des algorithmes, qui servent à réguler l'ensemble, à contrôler le travail, l'opinion publique et la surveillance. Rappelez-vous les scandales de Cambridge Analytica, la fuite de données Facebook durant la campagne de Trump, ou encore l'affaire AggregateWSSWIQ, la plateforme qui a reçu environ 3,5 millions de livres sterling de quatre groupes de campagne pro-Brexit pour influencer l'opinion publique, via les réseaux sociaux, en faveur du Brexit…

> ***La situation à laquelle nous sommes confrontés est particulièrement grave car, dans le cadre du capitalisme monopoliste, surtout dans sa phase actuelle, les médias jouent un rôle fondamental dans la légitimation des mouvements de chacun des agents qui jouissent du pouvoir économique.***

Deuxio, cette analyse doit être solidement fondée théoriquement en termes de critique de l'économie politique, mais son objectif est essentiellement de clarifier les processus historiques qui ont conduit à la configuration actuelle de ce système intégré - économique, politique et culturel - auquel il est fait référence, qui conduit à s'organiser et à fonctionner de certaines manières, suivant certaines logiques et remplissant, chacun de ses éléments, certaines fonctions, qui lui donnent une certaine cohérence et efficacité au milieu de ses contradictions.

Tercio, sur un plan plus concret, l'analyse de la guerre spécifiquement, dans le champ communicationnel, politique et économique, devrait éclairer comment, dans ces conditions, la logique étatique de propagande acquiert la prépondérance dans le système de communication, laissant au second plan celle économique d'une publicité qui, non pourtant, reste déterminante, en définitive, dans la perspective du capital monopoliste dans son ensemble. Dans le cas présent, il faut considérer l'existence, à côté du système impérialiste mondial, d'un bloc opposé (BRICS), bien qu'également capitaliste et organisé jusqu'à présent comme partie constitutive du système mondial de la culture. Cette polarisation, évidemment, en temps de conflit militaire, fait de la propagande un instrument de guerre des deux côtés, bien que l'hégémonie, sous cet aspect aussi, appartienne au bloc impérialiste.

Ainsi, par exemple, la mobilisation unitaire de l'impérialisme contre la Russie inclut l'action décisive du capital monopoliste d'entreprises comme Apple, Sony, Disney, Netflix, Microsoft, ou les plateformes Google et Youtube, qui ont adhéré au programme unifié de censure, qui implique l'interdiction de RT et Spoutnik dans toute l'Europe. L'atteinte concertée à la liberté d'expression et au droit à l'information et à la communication ne peut être justifiée que par la nécessité d'empêcher la diffusion d'autres points de vue sur les faits, en plus de celui divulgué par l'ensemble des grands médias, cas éloquent, mais nullement sans précédent, de contrôle de l'information, visant à la manipulation de l'opinion publique.

Aussi, des analyses comparatives de la couverture du conflit par les différents médias de masse des deux camps sont nécessaires, intégrant des outils d'autres disciplines, ainsi que le suivi des actions de censure et de contrôle de l'information, des attaques contre les journalistes travaillant sur le terrain,

autour de systèmes de télévision réglementés, à l'instar des télécommunications, par l'État national, ou directement exploités par lui, en vertu du principe mondialement établi de la souveraineté nationale dans ces secteurs - même si la production de contenu était largement concentrée dans l'oligopole mondial d'Hollywood et de l'industrie musicale nord-américaine –, le nouveau système se présente comme un instrument que l'impérialisme contrôle directement dans son intégralité et dans chacune de ses parties.

Il est clair que les contradictions sont de toutes sortes, et le caractère nécessairement interactif du modèle de régulation algorithmique, imposé et adopté par les GAFA, rend la question très complexe, ouvrant des brèches même pour l'existence de moyens indépendants et alternatifs, qui, pourtant, ont subi un harcèlement croissant ces dernières années. En tout cas, ce qui est intéressant à souligner ici, c'est la capacité de cette structure complexe – qui n'élimine pas le pouvoir concentré de l'ancienne Industrie Culturelle, mais le subsume et le renforce – à organiser le consensus et l'exercice de l'hégémonie à l'échelle internationale.

> ***Il est impossible aujourd'hui de penser l'action politique hors d'une réflexion sur le rapport à entretenir avec l'espace médiatique.***

Un degré élevé d'intégration du système mondial de la culture au profit de l'impérialisme dans la construction du consensus.

Dans ce contexte, une étude de la couverture de l'intervention russe en Ukraine, articulant la production et la diffusion de contenus informatifs, depuis les grandes agences de presse jusqu'à sa réplication sur les réseaux sociaux, en passant par l'action des médias hégémoniques et les actions de censure des plateformes numériques, dans le différents pays, montrera, comme dans d'innombrables autres cas, le degré élevé d'intégration du système mondial de la culture au profit de l'impérialisme dans la construction du consensus.

Il est clair que des deux côtés du conflit, les systèmes de communication liés sont subordonnés à des intérêts supérieurs, politiques et militaires, mais la supériorité du système intégré de l'impérialisme occidental, qui comprend les grandes agences de presse, les plateformes numériques nord-américaines, et les médias sociaux hégémoniques du monde entier sont largement capillarisés.

L'approfondissement de la crise résultant de la guerre, qui, on peut le supposer, frappera plus durement les classes populaires, si elle ne la jette pas une fois pour toutes dans les bras de l'extrême droite et du conservatisme.

La prise de conscience par ces classes de son rôle pionnier dans le dépassement du capitalisme sera toujours entravée par les révisionnismes de toutes sortes et par les sortilèges et ruses que le capital manie, ce qui inclut, dans ce qui nous intéresse de plus près, l'existence d'une industrie de la conscience, centrale pour veiller à ce que l'opinion publique internationale accepte et soutienne l'effort de guerre de l'Ukraine.

Les caractéristiques de cette industrie particulière ont été étudiées par l'économie politique de la communication et de la culture, qui doit gagner en pertinence dans le champ de la communication à l'heure où une autre guerre, dérivée, est menée au niveau mondial : la guerre de propagande.

Cela ouvre tout un horizon d'analyse qui devrait mobiliser les études dans ce domaine, défini, depuis la constitution de nouvelles tendances, en Europe comme dans le monde arabe, comme faisant partie de la nouvelle pensée critique des médias.

Cependant, Il est impossible aujourd'hui de penser l'action politique hors d'une réflexion sur le rapport à entretenir avec l'espace médiatique, comme l'affirme Samira Ouardi3, qui précise plus loin dans son essai : « Ce rapport s'inscrit dans un héritage à la fois théorique et pratique qui mérite largement d'être réinterrogé aujourd'hui. Il s'agit d'un exercice à la fois difficile et périlleux. ». Il

3 - OUARDI Samira, « La critique des médias à l'ère de leur industrialisation. Contours d'une problématique et traces d'une tradition », Mouvements, 2010/1 (n° 61), p. 11-22.

Opinion

Impérialisme et guerre de l'information :

Les défis de l'économie politique, de la communication et de la culture

Par : Kamel Grar*

Le rôle des médias comme machine de propagande est clair : pour l'Empire occidental1, il est urgent de reconquérir l'hégémonie et de détruire les adversaires asiatiques comme la Russie et la Chine. L'un des éléments fondamentaux de ce complexe est le système global de communication qui, dans une situation extrême, de guerre, se met à fonctionner principalement selon la logique de la propagande, reléguant momentanément celle de la publicité à l'arrière-plan. Dans ces conditions, c'est l'obligation historique des spécialistes de l'économie politique de la communication et de la culture, de clarifier la cohérence de cette articulation et ses contradictions impliquées.

Le conflit actuel entre l'OTAN et la Russie, au sujet des opérations militaires de cette dernière en Ukraine depuis fin février 2022, est un moment crucial dans la crise structurelle du capital qui, en se mobilisant, expose le complexe institutionnel et les acteurs qui s'articulent dans l'organisation et le fonctionnement de l'impérialisme occidental.

La situation actuelle de l'impérialisme présente certaines similitudes, qui ne peuvent certainement pas être exagérées. Illustration, l'OTAN, au lieu de s'éteindre, comme cela s'est produit avec le Pacte de Varsovie, qui, lors de sa rupture, a libéré une série de pays pour rejoindre l'alliance occidentale, s'est développée vers l'est, y compris par l'incorporation de nouveaux pays issus de la destruction, qu'elle a elle-même promu, de l'ex-Yougoslavie.

La Chine, pour sa part, a mis en œuvre un mouvement de restructuration audacieux, initié sous l'administration Nixon, qui a tenté de se rapprocher du pays pour enfoncer un coin dans les relations entre le géant asiatique et l'Union soviétique. Le succès du plan conduirait la Chine au statut de concurrent majeur des États-Unis au début du XXIe siècle, à la place des économies encadrées de l'Allemagne et du Japon. Un aspect fondamental pour la consolidation de la reprise de l'hégémonie nord-américaine réside dans la restructuration productive entamée dans les années 1980.

L'information et la communication acquièrent, dans ces conditions, une centralité inhabituelle dans le mode de production, en même temps que les formes de légitimation changent, avec l'implantation d'un nouveau système global de culture, pour reprendre l'expression de l'économiste et ancien ministre de la culture brésilien Furtado (1978) 2, fondé sur des formes de communication largement horizontales et interactives, dont l'apparence démocratique cache l'essence d'un système technique destiné au contrôle et à la surveillance à l'échelle massive et mondiale, avec une capacité de manipulation élargie et concentré dans quelques entreprises nord-américaines, dont le pouvoir de la censure s'est révélé supérieur à celui de l'industrie culturelle du XXe siècle.

Alors que cette dernière s'est structurée, dans la seconde moitié du siècle dernier,

1 - En référence au livre d'Olivier Piacentini « Vers la chute de l'Empire occidental. Notre maison brûle, nous regardons ailleur », paru en 2016.

2 - Celso Furtado est un économiste brésilien (1920 – 2004). Il s'est consacré à l'étude du développement économique au Brésil et en Amérique latine. Son travail s'est inscrit dans le courant structuraliste et dépendantiste qui a marqué profondément la pensée économique et politique dans les pays en développement dans les années 1960-1970.

fléau des pseudo-chroniqueurs.

Parallèlement, une instance constitutionnelle au pouvoir réglementaire et consultatif a vu le jour en 2013 afin de faire le ménage dans les médias audio-visuels et infliger aux fauteurs de troubles les sanctions qu'ils méritent. Heureusement, cela a été appliqué à plusieurs reprises sur des chaînes télévisées pour violation à la dignité humaine et quelques infractions liées aux conduites publicitaires. Dans ce sens, on s'attend à ce que les médias audiovisuels aient recourt aux mécanismes d'autorégulation dans le but d'améliorer la qualité des contenus. D'ailleurs, c'est ce que la HAICA encourage de faire depuis mars 2022. Bien évidemment, aucune annonce n'a été publiée de la part des médias concernés. En revanche, les télés et radios succombent toujours à la facilité et refusent de se libérer des anciennes pratiques et demeurent esclaves de la facilité et de la culture consumétrice en proposant des émissions sensationnalistes. Jusqu'à présent, rien ne semble changer la donne. Dans ce contexte, le journaliste Sofiene Ben Hamida ne mâche pas ses dents et nous en dit plus sur la situation actuelle da la presse. « Hormis l'adoption des décrets 115 et 116, le secteur n'a connu que des échecs. Le code d'honneur des journalistes est bafoué et les pseudo-journalistes ont gagné du terrain ».

« Aucun journaliste digne du métier ne peut exercer ce qui sait faire le mieux dans un environnement qui ne le respecte pas », avait ajouté Ben Hamida.

L'heure du changement ?

Si le secteur des médias peine à évoluer même à l'ère des avancées technologiques, c'est que le problème réside toujours dans ses racines fondamentales. Au plein cœur d'une jeune démocratie, on a beau scander des slogans universels et rédiger des rapports, mais le changement demeure quasi utopique. Une chose est sure, les problèmes sont nombreuses et à chaque fois que le secteur se croit débarrasser d'une vieille manie, d'autres rebondissent de nulle part, à savoir les arrestations infondées des journalistes (Chahrazad Akacha et Khlifa Guesmi), surtout que dans la logique des choses le dernier ne faisait que son travail et respectait la charte de déontologie imposée par son métier. Le compteur ne s'arrête jamais puisqu'en 2021, le SNJT a recensé 197 cas d'agressions envers les journalistes Tunisiens sans parler des tribunaux militaires ou des intimidations perpétrées par les sbires des partis politiques. Jusqu'ici tout va bien !

S'agissant d'informations en soi, les journalistes font de leur possible pour combattre le fléau des Fake News. Si certaines plateformes ont décidé de leur tenir têtes, les moyens restent limités et les résultats ont peu d'impact sur le bon déroulement des infos.

«Les plateformes de FactChecking sont peu efficaces puisque les récepteurs de l'information sont souvent biaisés par une idéologie spécifique et se limitent donc à une pensée purement binaire. » avait lâché Sadok Hammami, docteur en sciences de l'information durant une interview à ICheck.

Malgré les difficultés et les défis titanesques du changement, les journalistes et experts en communication continuent à élaborer des stratégies pour chasser les fantômes du passé et faire face aux nouveaux enjeux du présent. D'ailleurs, un conseil de presse a vu le jour le 15 septembre 2020 comportant 9 membres avec une majorité de journalistes ayant établi une charte à 13 pages. Le public peut désormais déposer des plaintes accompagnées de justificatifs concernant des contenus journalistiques uniquement. Malgré un si long retard pour créer un arsenal pareil, on espère que cela puisse porter ses fruits vue l'ampleur des dégâts causés par plus d'un gouvernement. Wait and see.

«1er rapport sur la liberté de presse en Tunisie était un défi, voire une très belle aventure. La nouvelle génération n'a pas oublié cet acte dont l'histoire continue d'inspirer».

Fethi Ayari, journaliste

Focus

Liberté de presse :

Le secteur tient-t-il debout ?

Il y a exactement 20 ans, l'Association des Journalistes Tunisiens (AJT) décide, dos au mur, de publier son 1er rapport sur la liberté de presse en Tunisie. « Une déclaration de guerre » dont les répercussions restent à jamais gravées dans les mémoires des vétérans journalistes dont certains furent intimidés, d'autres gelés et condamnés à ne plus aiguiser leurs plumes.

Par : Ghazi Arfaoui

A l'époque, le rapport traduit dans les langues de Shakespeare et de Molière a fait le tour de la presse internationale et a fait trembler la main qui tenait le sceptre à l'époque.

« Je me rappelle très bien de l'instabilité de nos institutions. Avec les difficultés financières et l'oppression qu'exerçait l'Etat sur les journalistes, c'était un défi, voire une très belle aventure. La nouvelle génération n'a pas oublié cet acte dont l'histoire continue d'inspirer », avait déclaré Fethi Ayari, journaliste vétéran au journal « Achâab ».

Retour aux sources

On est en 2022, L'AJT se présente comme le syndicat national des journalistes tunisiens (SNJT) et s'est tenu à annoncer le 26 avril de cette année une escalade et des marches de protestations pour décrier l'atteinte à la liberté de la presse. C'est drôle comment le temps passe trop vite.

Visiblement les médias souffrent toujours de mille maux et d'une incapacité surhumaine à se ressaisir. Concrètement, la Tunisie se place au 73ème rang du classement mondial de la liberté de presse. Tant de mal pour rien ou serait-ce une malédiction qui condamne les journalistes

«Hormis l'adoption des décrets 115 et 116, le secteur n'a connu que des échecs. Le code d'honneur des journalistes est bafoué et les pseudo-journalistes ont gagné du terrain.»

Sofiene Ben Hamida, journaliste

à pousser la pierre et la guetter absurdement sous la montagne ? La réponse est assurément dans les faits réels d'un constat amer signés par un Etat scrupuleusement incompétent et d'un secteur médiatique, qui, en oubliant son passé, refuse subséquemment d'évoluer.

Oui, le secteur des médias ne s'empêche de s'autodétruire en restant inerte face à l'emprise de ses adversaires, qui chaque jour que Dieu fait saisir l'opportunité de le réduire en cendres. On parle ici d'agressions physiques et morales, des difficultés financières, des milices et de tout un catalogue de représentants illégitimes du plus beau métier du monde.

Changement agressif : Avons-nous tenu le coup ?

En 2011, Ben Ali a mis les voiles et la Tunisie s'apprête à libérer maints secteurs des chaînes de l'oppression et de la corruption. En l'occurrence, dans la sphère des médias dont le nombre des radios et chaînes télévisées a explosé en un si peu de temps. Ce changement si agressif et surtout inattendu a contribué ipso facto à un chaos médiatique sans précédent. Nous l'avons tous compris, la liberté a un prix et nous devons accepter les effets secondaires d'un tout nouveau vaccin. Les années passent et les champs de batailles s'élargissent et prennent du terrain. Les discours de haine s'intensifient, la presse écrite agonise et les personnages de l'ancien régime refont surface et on a eu finalement droit à un recyclage pas trop avantageux. D'ailleurs, on compte plus de 20 radios et plus de 6 chaînes télévisées et près de 44 journaux électroniques sans oublier l'émergence hélas incessante du

connu à Rome, durant l'été 1962, quand le journal a trouvé refuge en Italie après avoir quitté la Tunisie. Depuis cette date, et jusqu'à notre installation à Londres début 1970, pour fonder Africa magazine, nous avons eu des relations de travail et d'amitié exceptionnelles. Jusqu'à sa disparition due au Covid, le 3 mai 2021, BBY a gardé un fort attachement à Emena, avec qui il partageait une forte complicité. En ce qui me concerne, il m'a reproché vers la fin de sa vie d'avoir employé sans le consulter deux de ses anciens journalistes qui n'avaient plus ses faveurs.

Il a été mon mentor et je l'ai toujours appelé « Maalam » (« Maître »). Il m'a véritablement formé. On était ensemble tous les jours jusqu'à une heure avancée de la nuit. BBY a eu le grand mérite d'être un grand expert de l'Afrique et du monde contemporain. Avec du recul, on constate que ses analyses étaient tout à fait pertinentes et justes. Ne pas s'être souvent trompé durant une période de soixante ans est un exploit remarquable et inégalé.

BBY a su trouver des collaborateurs qui lui ont été très fidèles toute leur vie car il était un personnage très attachant. À Tunis, le premier d'entre eux est mon grand ami Mohamed Ben Smaïl, célèbre rédacteur en chef du magazine. Je citerai aussi Cherif Toumi, le gardien du temple, qui dirigeait le bureau de Tunis et qui a été un grand frère pour moi. Et bien sûr le merveilleux et formidable photographe et artiste Abdelhamid Kahia. Comme un journal a besoin de l'appui inébranlable de ses amis et de ses collaborateurs, plusieurs noms émergent, les banquiers Abdelaziz Mathari et Serge Guetta, les hommes d'affaires Abdelaziz Sassi et Charles Guetta ainsi que de nombreux investisseurs, le directeur financier Elie Fellous, les responsables de la publicité Taieb Brahim et Bernard Chaouat, le chauffeur que tout le monde appelait Saïd et le gardien Farhat Bouzid, et bien d'autres.

Les journalistes tunisiens qui ont collaboré à JA ont été très nombreux et je ne pourrai pas tous les citer. Me viennent à l'esprit Hamadi Bahri, Souhayr Belhassen, Sophie Bessis, Josette Alya, Ismail Boulahia, Habib Boularès, Zyed Limam, Abdelaziz Dahmani, Sonia Mabrouk, Faouzia Zouari, Guy Sitbon, Frida Dahmani, Taoufik Habaieb, Ridha Kéfi, Abdelaziz Driss, Hatem El-Mekki… Que ceux qui n'ont pas été cités ici me pardonnent !

Je peux témoigner que ces journalistes talentueux ont marqué une page de la riche histoire de la presse de notre pays. Leur contribution à la lutte pour la liberté de la presse en Tunisie est immense.

De gauche à droite BBY, Maria de Silva, Gaby Guetta, Serge Guetta, DBY, Mohamed Masmoudi et Alya Masmoudi

Leur motto était d'exercer leur métier en toute indépendance. Ils n'étaient pas à la recherche de l'argent, car on n'était pas très bien payés à Jeune Afrique. Ils voulaient défendre toutes les libertés, au prix de lourds sacrifices personnels. Ils tenaient à donner à leur métier de journaliste toute sa noblesse et on peut dire sans se tromper qu'ils ont pleinement réussi.

Ces précurseurs sont un exemple à suivre par nos jeunes journalistes tunisiens, confrontés désormais à la concurrence effrénée entre les médias et surtout aux fausses informations. Leur réputation est en jeu. Ils ne peuvent pas se permettre de manquer de rigueur professionnelle et par un travail acharné, doivent viser la perfection.

---

* Afif Ben Yedder est le fondateur du Groupe de presse et de communications panafricain,
IC Publications, basé à Londres. Il a été directeur exécutif de Jeune Afrique pendant plus de treize ans. D'abord durant les premières années de l'aventure JA ; et de nouveau au début des années 2000.

Pour lire les articles d'ABY sur BBY cliquer sur les liens suivants :
https://magazinedelafrique.com/presse/le-fondateur-de-ja-bechir-ben-yahmed-est-decede/
https://www.leaders.com.tn/article/32011-si-bechir-ben-yahmed-un-maitre-pour-moi-et-quel-maitre
https://newafricanmagazine.com/27657/
https://newafricanmagazine.com/26002/

au profit de son entreprise. « JA » a été une magnifique pépinière, une école de journalisme sans en avoir le nom. La sévérité de BBY, qui rejetait toute médiocrité, était un moyen efficace d'obtenir l'excellence de ses rédacteurs. Il était un fanatique du travail bien fait et son objectif a été de rivaliser en qualité avec les meilleurs médias du monde. Il aimait se comparer avec les plus grandes publications internationales, qu'il lisait assidument, en français en anglais et en arabe.

Durant de nombreuses années, Jeune Afrique a perdu de l'argent. Le magazine a connu année après année de sévères problèmes de trésorerie. Grâce à la constante ténacité de Si Béchir, il a été toujours soutenu par ses lecteurs, ses annonceurs, ses banquiers et les grands journalistes comme Jean Lacouture, Jean Daniel, Jean-François Kahn et Simon Malley.

À l'apogée de sa gloire sous BBY, le groupe JA employait bien plus qu'une centaine de collaborateurs en France, en Afrique (où il avait des bureaux) et dans le monde. Multicolores, ils venaient de partout. Toutes les religions du monde y cohabitaient en parfaite harmonie. Le racisme était honni et banni.

Pour les jeunes journalistes tunisiens qui n'ont pas vécu et connu les années mémorables de l'épopée Jeune Afrique et son combat héroïque pour les libertés, la démocratie, et le développement social et économique, il faudrait rappeler les deux grands articles de BBY qui ont fait la réputation d'indépendance du magazine et qui concernent les pères fondateurs des républiques tunisienne et ivoirienne.

Le premier est « Le pouvoir personnel », rédigé contre la politique de Bourguiba et le second « Le prix de l'absence», une charge contre celle d'Houphouët-Boigny, le président de la Côte d'Ivoire. Ces deux éditoriaux n'ont rien perdu de leur force aujourd'hui.

Mariage de BBY et Danielle BY à Rome le 2 avril 1969

Pour ce noble combat et cette mission d'informer, JA a payé le prix fort. Ses bureaux ont été bombardés plusieurs fois durant la guerre d'Algérie. Le magazine a été saisi une multitude de fois pour ses articles critiques et ses prises de position (par des pouvoirs frileux, y inclus en France, en Côte d'Ivoire, en Tunisie et au Maroc, et interdit pendant des années et des années dans plusieurs pays dont la Guinée, l'Algérie et la Libye.

BBY avait du caractère et une volonté inébranlable. Il cachait sa timidité par sa raideur et sa froideur. Il pouvait être glacial et exécrable quand il n'était pas content d'un journaliste qui par malheur arrivait en retard à la conférence hebdomadaire, laquelle se tenait très tôt le matin. Rigide, il demandait chaque semaine, à tour de rôle, à un journaliste de faire la critique du numéro précédent, ce qui pouvait être souvent gênant pour les auteurs. À chaque retour de voyage, chaque collaborateur devait soumettre par écrit un rapport détaillé sur sa mission.

BBY et ABY et son épouse Emena le jour de leur mariage le 28 février 1964

Un modèle

Pourtant, en réalité, BBY était un homme très généreux et très jovial. Ma femme Emena et moi l'avions

Portrait

BBY
Souvenirs d'un grand patron de presse

À l'occasion du premier anniversaire de la disparition, le 3 mai 2021, de Béchir Ben Yahmed, Tunisian Press a demandé à un homme de presse d'origine djerbienne, installé à Londres, de rendre hommage à son compatriote, né dans l'île de Djerba et diplômé HEC Paris, comme lui.

Par : Afif Ben Yedder*

Béchir Ben Yahmed (« BBY ») fait partie des bâtisseurs qui ont réussi à créer une Tunisie moderne, dès l'indépendance de notre pays. Il a été le plus jeune secrétaire d'État de Bourguiba – dont il était un grand admirateur –, dans le premier gouvernement de la République, chargé de l'information. Ces jeunes diplômés, sans réelle expérience pour diriger le pays - la plupart des anciens du fameux Collège Sadiki - ont investi dans la santé, l'éducation et l'économie dès 1956. Ils ont sorti la Tunisie du sous-développement et permis la formation d'une élite capable de prendre les rênes de l'administration et des entreprises. Les jeunes générations qui ont eu le bonheur de fréquenter les écoles et les universités tunisiennes leur doivent beaucoup, même s'ils n'ont en pas tout à fait conscience.

BBY a été un homme d'affaires pendant de courtes années, avant d'entamer une très longue carrière journalistique qui l'a rendu célèbre dans toute l'Afrique et au-delà.

Installé en Italie, puis en France après son départ de Tunisie, il a toujours suivi de très près les affaires tunisiennes. Il a gardé un vif intérêt pour son pays d'origine et il y a maintenu des contacts étroits avec ses dirigeants.

Mais sa véritable passion était la presse panafricaine. Il y a consacré toute sa vie. Ne prenant quasiment jamais de vacances, il travaillait tous les jours de l'année, du matin au soir, passant toutes ses heures à l'écriture et à la lecture. Il marchait beaucoup pour se maintenir en forme et garder l'esprit clair. Ce travailleur infatigable avait une discipline de fer. Avare de compliments, mais jamais de critiques, il exigeait le meilleur de ses collaborateurs. Il avait l'habitude de les bombarder de notes écrites à l'encre verte. Gare à ceux dont il n'était pas content.

Au tout début de sa carrière, il ignorait tout du journalisme et a appris sur le tas. Il s'est entouré dès le départ d'hommes talentueux qui ont fait Jeune Afrique et l'ont rendu le magazine le plus lu en Afrique francophone. Cette téméraire prouesse n'a été acquise que par la détermination d'un seul homme, un patron à nul autre pareil.

Rechercher l'excellence

Béchir Ben Yahmed a eu l'immense mérite de former des centaines de professionnels dont beaucoup sont devenus des stars de la presse et des écrivains célèbres en France. Parmi eux, l'académicien Amine Maalouf et la lauréate du prix Goncourt Leila Slimani.

Il avait un solide réseau de relations qu'il mettait

CARTE TECHNOLOGIQUE INTERNATIONALE

DÉVELOPPER VOS APPLICATIONS AVEC SÉRÉNITÉ !

بنك الأمان
AMEN BANK

The Tunisian Press

Magazine trimestriel - N° : 2 - Mai/Juin/Juillet 2022 - Prix : 10 DT

ISSN : 2811-6372

BBY
Souvenirs d'un grand patron de presse

Médias tunisiens, se réformer ou périr !

Impérialisme et guerre de l'information